PROVISIONAL
A/40/PV.67
18 November 1985
ARABIC

الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

الدورة الأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السابعة والستين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك،
يوم الخميس ، ٧ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٥ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس:	السيد شاه نواز (نائب الرئيس)	(باكستان)
ثم:	السيد دى بينييس (الرئيس)	(اسبانيا)
ثم:	السيد ماكيكا (نائب الرئيس)	(ليسوتو)
ثم:	السيد مارينسكو (نائب الرئيس)	(رومانيا)

- برنامج العمل
- الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا : تقرير الأمين العام [٣٠]

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي ارسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750,2 United Nations Plaza ، مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

Digitized by UNOG Library

في غياب الرئيس ، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد شاه نواز (باكستان) .

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٠ .

برنامج العمل

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قبل ان تواصل الجمعية العامة النظر في البند ٣٠ ، اود ان اعلن عن برنامج العمل للأسبوع القادم .

ففي صباح الاثنين ١١ تشرين الثاني /نوفمبر ، تواصل الجمعية العامة النظر في البند ١٤٦ من جدول الاعمال تحت عنوان " نداء رسمي الى الدول المتنازعة من اجل ايقاف الأعمال المسلحة دون ابطاء ونض خلافاتها عن طريق المفاوضات ، والى الدول الاعضاء في الأمم المتحدة من اجل الالتزام بتسوية حالات التوتر والنزاع والخلافات القائمة بالوسائل السياسية وبالامتناع عن اللجوء الى التهديد بالقوة او استعمالها وعن التدخل بأية صورة في الشؤون الداخلية للدول الاخرى " . وسوف تنظر ايضا في البند ٢٧ تحت عنوان " السنة الدولية للسلم " . وبعد ظهر اليوم نفسه ، تبدأ الجمعية العامة النظر في البند ٢٨ تحت عنوان " الحالة في افغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين " .

Digitized by UNOG Library

بعد ظهر يوم الاربعاء ١٣ تشرين الثاني / نوفمبر ، تبدأ الجمعية العامة جلساتها المسماة " مؤتمر الأمم المتحدة العالمي للسنة الدولية للشباب " والمتعلقة بالبند ٨٩ ، "السنة الدولية للشباب : المشاركة والتنمية والسلم".

البند ٣٠ من جدول الأعمال (تابع)

الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا : تقرير الأمين العام (A/40/372-E/1985/104 و Add.1 و 2)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اود ابلاغ الاعضاء ان مشروع قرار قد تم تقديمه في اطار هذا البند ، وسوف يوزع بعد ظهر اليوم. ونظرا لان مشروع القرار هذا له آثار على الميزانية البرنامجية ، فان التصويت عليه سيجرى في جلسة لاحقة يعلن عنها في " اليومية ".

السيد لي ليوى (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : اود ان اشكر الأمين العام وممثل السنغال ، اللذين قدما بيانا استهلاليا نيابة عن منظمة الوحدة الافريقية. وهذه البيانات، بالاضافة الى التقارير ذات الصلة المقدمة من الأمانة العامة ومن مكتب عمليات الطوارئ في افريقيا قد استرعت انتباهنا الى الانجاز الهائل الذى حققته منظومة الأمم المتحدة في مساعدة البلدان الافريقية المنكوبة والى استجابة المجتمع الدولي للحالة في افريقيا . وبذلك نكون قد حققنا تفهما افضل لاتجاهات التنمية في تلك القارة.

ومنذ عام مضى ، اعتمدنا بالاجماع هنا الاعلان الخاص بالحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا . ومنذ ذلك الحين ، برزت حملة عالمية لتقديم المساعدة الى افريقيا . وبفضل الجهود التي بذلتها البلدان الافريقية نفسها ، والمساعدة المقدمة على الصعيد الدولي ، وبعض التحسن في الاحوال المناخية ، هناك بوادر تشير الى ان وطأة الحالة في افريقيا قد خفت، وهي بوادر مشجعة لنا جميعا .

بيد انه كما اشير في المذكرة الخاصة الثانية التي قدمها مؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لافريقيا والتي يظهر صداها في بعض التقارير الاخرى ، على الرغم من ان الحالة الاقتصادية

Digitized by UNOG Library

لبعض البلدان قد تحسنت الى حد ما ، فانها ما زالت تسوء في بلدان اخرى . وما زال هناك نقص في الاغذية ، والمعدات الطبية ، وضروريات الحياة اليومية التي تشتد اليها حاجة السكان المنكوبين . وهناك عشرات الملايين من النازحين بسبب الكوارث الطبيعية ما زالوا يكافحون ضد سوء التغذية والمرض وحتى الموت. ويظل من الضروري استعادة مستوى الانتاج الزراعي . والانتاج الغذائي مستمر في الانخفاض . وهناك نقص في الطاقة ووسائل النقل اكثر من اى وقت مضى . وعلاوة على ذلك ، زاد عبء خدمة ديون البلدان الافريقية وتجاوز كثيرا قدرة الحكومات الافريقية على التصدى له . وخلاصة القول ، ان الأزمة لم يتم السيطرة عليها بعد ، وان المشاكل الحرجة ما زالت لم تحسم .

وكما اشارت بحق المذكرة الخاصة المعتمدة من جانب المؤتمر الوزارى العاشر للجنة الاقتصادية لافريقيا ، فان افريقيا تواجه تحديا مزدوجا ، يتمثل في البقاء والتنمية .

فنتيجة للحكم الاستعمارى الطويل ، عانت البلدان الافريقية من اختلالات شديدة في هياكلها الاقتصادية الاساسية . ان اقتصاداتها القائمة على انتاج سلعة واحدة ، واعتمادها المفرط على الاسواق الاجنبية ، وافتقارها الى الهياكل الاساسية ، كل هذه الامور جعلتها معرضة بشدة للآثار الضارة المترتبة على الظروف الخارجية . واى اضطراب في الاقتصاد الدولي سيجعلها اكثر معاناة من غيرها . وقد ابرزت الازمة الحالية بشكل كبير اوجه القصور الهيكلية تلك . ولمساعدة افريقيا على التخلص من مصاعبها الاقتصادية ، فانه يتعين بالضرورة ليس فقط محاولة حل المشاكل العاجلة ، بل ايضا العمل على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الاجلين المتوسط والطويل ، والاضطلاع باصلاحات هيكلية حتى تتمكن افريقيا بالتدريج من تكوين قدراتها الخاصة للانتاج المعتمد على الذات ، ومن التحصن ضد الكوارث الطبيعية . ان خطة عمل لاغوس خطة بعيدة النظر . وفي الصيف الماضي ، ناقش قادة البلدان الافريقية مرة اخرى باخلاص جميع المسائل ذات الصلة في الاجتماع الذى عقدوه في اديس ابابا ، واعتمدوا برنامجا خمسيا لأولويات التنمية للاقتصاد الافريقي . ويوضح ذلك ايضا تصميم البلدان الافريقية ليس فقط على التصدى بفعالية للأزمة الحالية ، بل ايضا على تلمس حلول اساسية طويلة الأجل لمشاكلهم الاقتصادية .

Digitized by UNOG Library

واعلنت الحكومات الافريقية ان مسؤولية انعاش وتنمية اقتصاداتها تقع اساسا على عاتق البلدان الافريقية ذاتها. بيد انه نظرا لتعدد مشاكلها واتساع نطاق مهمتها في ازالة الاسباب الأصلية لحالات الأزمات، فان البلدان الافريقية لن تتمكن من النجاح بمفردها. وتتطلب حالة الطوارئ في افريقيا المساعدة من المجتمع الدولي، كما ان التنمية الاقتصادية لافريقيا في الأجلين المتوسط والطويل تحتاج الى الدعم الدولي السخي. وينبغي للمجتمع الدولي، وهو يواصل تقديم مساعدات الطوارئ، ان يدعم بشكل فعال الجهود التي تبذلها البلدان الافريقية لاستعادة مستوى انتاجها الزراعي وزيادته، ولبناء هياكلها الاساسية وتحسينها، ولاعادة تعديل هياكلها الاقتصادية واصلاحها. ومن الضروري، اولا وقبل كل شيء، تهيئة مناخ خارجي مؤات لها وذلك بازالة القيود المفروضة على اقتصاداتها نتيجة للعلاقات الدولية الجائرة. ويتضمن ذلك تثبيت اسعار المواد الخام والمنتجات الأساسية، وتحسين معدلات التبادل التجاري، وزيادة المعونات الميسّرة للتنمية في اقل البلدان نموا، وتسوية مشاكل ديونها على ضوء الظروف الخاصة للبلدان الافريقية. وينبغي للمجتمع الدولي ان يقدم لهذه البلدان ايضا مساعدات مالية ومادية وتقنية كافية للتعجيل بتحقيق الأهداف المحددة لعقد النقل والاتصالات في افريقيا وعقد التنمية الصناعية لافريقيا.

ان الصين، حكومة وشعبا، ما فتئت تتعاطف مع الشعوب الافريقية ازاء ما تعرضت له من تجارب اليمة وصعاب جمة، وهي تهتم بالتطورات التي تجرى في تلك القارة. ومنذ ان وجه الأمين العام نداءه المتعلق بالحالة الحرجة في افريقيا، وحتى نهاية شهر حزيران/يونيه من هذا العام، قدمت الصين ٠٠٠ ١٧٠ طن من الحبوب كمنحة للبلدان الافريقية المنكوبة، وتكفلت بتوصيلها، كما ساهمت حكومة بلدي في سبعة مشاريع تشترك في تنفيذها بمقتضى خطة منظمة الأغذية والزراعة للانعاش.

Digitized by UNOG Library

وعلاوة على ذلك ساهمت اللجنة الوطنية للصليب الاحمر في الصين بما قيمته ٦٨٠ الف دولار من الاغذية والادوية والمواد الاخرى في عام ١٩٨٤ ، وتقوم بحملة وطنية واسعة النطاق لجمع المزيد من المنح والتبرعات. وسنواصل دعم جهود البلدان الافريقية التي تبذلها للتغلب على صعوباتها وتنمية اقتصاداتها .

وتؤيد حكومتي اقتراح مؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الافريقية بعقد دورة استثنائية للجمعية العامة تخصص لمناقشة الحالة الاقتصادية في افريقيا . ونظرا للحالة الراهنة فان عقد هذه الدورة سيوفر محفلا ملائما لاجراء المناقشات الشاملة والفعالة حول القضايا الاساسية المتعلقة بالتنمية المتوسطة والطويلة الاجل في افريقيا .

ولدى افريقيا امكانات واسعة للتنمية بما يتوافر لديها من موارد بشرية وطبيعية وفيرة. وتقوم البلدان الافريقية حاليا بصورة انفرادية او جماعية باتخاذ تدابير لتحقيق المهمة المزدوجة ، مهمة الوفاء باحتياجاتها الملحة من جهة وتعزيز التنمية المتوسطة الاجل والطويلة الاجل من جهة اخرى . والعديد من تلك البلدان تعمل على تكييف سياساتها وصياغة استراتيجيات وخطط انمائية في ضوء ظروفها الخاصة. واننا على ثقة ان البلدان الافريقية من خلال عطفها الشاق والدعم الدولي القوى ستتمكن بالتأكيد من تغيير مسار الاتجاه الحالي للوضع بها وتحويل افريقيا الى قارة تسودها الحيوية والتنمية الزدهرة.

السيد لويس (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لم تنته حالة الطوارئ في افريقيا ، ورغم سقوط الامطار الغزيرة في بعض المناطق وحصاد المحاصيل الوفيرة فان اعدادا لا تحصى من الافريقيين لا تزال تعاني من الجوع او سوء التغذية. ولا يزال البؤس قائما . والمجاعة متفشية في العديد من المناطق . والحالة الان افضل بكثير مما كانت عليه منذ عام مضى ، ولكن هناك الكثير مما ينبغي القيام به .

لقد تعلم العالم بعض الدروس بتكلفة بشرية باهظة منذ بداية حالة الطوارئ في افريقيا . علينا ان نأخذ العبر والا ننسى تلك الدروس، وان نقوم بعد ذلك بوضع مجموعة من الاستجابات والسياسات والبرامج بصورة جماعية التي تجعل من حدوث كارثة مماثلة امرا مستحيلا .

Digitized by UNOG Library

وتعتقد كندا انه بينما لا تزال حالة الطوارئ ملحة، علينا ان نشدد بصورة متزايدة على اتخاذ المجتمع الدولي لتدابير متابعة بحيث يمكن وضع برنامج لاعادة التعمير بهدفين رئيسيين في الأجل الطويل، الاول مساعدة افريقيا على امكانية القيام بتوقع افضل وادارة افضل لأية حالات طارئة في المستقبل، وثانيا وضع افريقيا على مسار اقتصادي يعكس اتجاه التدهور الأخير للقارة ويكفل تحقيق التنمية المطردة في المستقبل.

ولا يمكن تحقيق هذين الهدفين الا عن طريق الالتزام القوي والمستمر بتوفير الموارد واجراء تغييرات واسعة في السياسات ومن خلال التنسيق الوثيق بين المجتمع الدولي والبلدان الافريقية. وهي مهمة صعبة، تتطلب ارادة سياسية مخلصة خلال فترة طويلة جدا.

لقد كان للحالة الطارئة في افريقيا اثر بالغ على هذا العالم. لقد اعادت رقة التعاطف الانساني حتى لأكثر المتشككين فظاظة. وأدت الى تدفق شامل وضخم لمساعدة الطوارئ الى افريقيا. لقد اثبت النظام الدولي ان بامكانه ان يتجاوب بسرعة وتعاطف وسخاء. وفي مجال المعونة الغذائية وحدها قامت البلدان المانحة بتصدير ما يقدر بحوالي ١١ر٧ من ملايين الاطنان من الحبوب الى افريقيا خلال ١٩٨٤/١٩٨٥. ومن الوجهة الفنية المطلقة تمثل المعونة الغذائية المقدمة لافريقيا جنوبي الصحراء نصف واردات الحبوب الاجمالية وسدس انتاج الحبوب الاجمالي في المنطقة. ما هي الاحصائيات الاكثر كآبة اللازمة لتوضيح اثر الجفاف على الانتاج الزراعي؟ ووطأة تلك الحالة القاتمة لا تخفف تخفيفا كبيرا على الرغم من الدعم القوي المقدم من المجتمع الدولي.

بيد ان الزراعة ما هي الا وجهة واحدة للحالة الحرجة في افريقيا. لقد كان الأثر الأكثر دراما المترتب على حالة الطوارئ هو تفاقم المشاكل الاقتصادية الخطيرة واعاقة التنمية الاقتصادية اعاقة جذرية. وبشكل عام، وطبقا لحسابات اللجنة الاقتصادية لافريقيا، كما يعلم الممثلون هنا، انخفض اجمالي الناتج للفرد في القارة بنسبة ١٠ في المائة من عام ١٩٨٠ الى عام ١٩٨٤، ويبلغ انتاج الاغذية للفرد الان نسبة ٩٤ في المائة مما كان عليه منذ عشر سنوات. وبوسع المرء ان يلتزم بالتشخيص الاكلينيكي الدقيق ويلاحظ بطريقة

Digitized by UNOG Library

اكلينيكية ان عدم النمو الحقيقي هذا في الانتاج كانت له نتائج لها آثار معاكسة على موازين المدفوعات وعجل بصورة كبيرة من تراكم الديون. وبالمثل بوسع المرء ان يكون عاطفيا نحو ذلك ويلاحظ ان الأرقام تشكل كارثة اقتصادية مهولة.

ودون اية نزعة الى المواعظ الاخلاقية، لا بد ان نعترف بأن الاسباب الحقيقية وجذور المشكلة تشملنا جميعا. وسواء كانت السياسات المحلية الخاطئة او المعدلات المنخفضة للعوائد على الاستثمار وخاصة في الزراعة، أو الادارة السيئة، او ارتفاع معدلات الفائدة او الركود في التجارة السلعية العالمية، فان انهيار الدعامات الاقتصادية الأولية لافريقيا قد اضاف كثيرا الى المأساة. والتحدى من اجل العمل التصحيحي يتمثل في عكس اتجاه الانخفاض في الانتاج الاجمالي، والتصدى بشكل واقعي ويقول البعض بشجاعة لمعالجة كل تلك القضايا الاقتصادية المتشابكة.

وينبغي ان تكون اهدافنا العاجلة في معالجة الأزمة الافريقية هي تحقيق انتعاش مبكر ووضع اسس التنمية الطويلة الاجل. وهذا امر بديهي. ويعني الانتعاش المبكر، ضمن جملة امور، الاستفادة من الامطار المتساقطة بكمية لا بأس بها حاليا بتوفير الأدوات والاسمدة علاوة على زيادة الطاقة التخزينية الغذائية. وتتطلب التنمية الطويلة الأجل استجابة متناسقة خلال المرحلة الانتقالية من حالة الطوارئ الى الأمن. وقامت مجموعات مختلفة بتقديم عدد من المقترحات المفيدة، ومن ضمن هذه المجموعات مركز بحوث التنمية الدولية في كندا ومجموعة خبراء القمة حول الحالة الطارئة في افريقيا والكومنولث.

وربما يمكن ان القي الضوء على التدابير المعقولة والهامة منها كما يلي: اولا، تحسين وادماج منظومات الانذار المبكر لمختلف الوكالات المتعددة الاطراف والبلدان الافريقية؛ ثانيا، تقوية نظام الاستجابة للطوارئ عن طريق ادارة افضل تقوم على اساس الدروس الصعبة التي تعلمناها اليوم؛ ثالثا، السعي من اجل التعاون الحقيقي والفعال بين المانحين ووكالات التنمية من جهة، وحكومات افريقيا وشعوبها من جهة اخرى؛ رابعا، ادماج المعونة الغذائية في السياسات الوطنية لانتاج الاغذية؛ وخامسا، استخدام حزم اعادة التوطين وغيرها من استراتيجيات المساعدة المبتكرة المباشرة لتوفير المساعدة الفورية لاكثر الفئات حاجة.

Digitized by UNOG Library

من السهل ان نحدد أهداف مساعدة افريقيا على تحقيق ادارة افضل لحـــالات الطوارئ في المستقبل وعلى عكس اتجاه التدهور في التنمية. بيد ان تحقيق تلك الاهـــداف يتطلب جهودا خارقة وموارد لم يسبق لها مثيل خلال الاجل الطويل. ويدرك المجتمـــع الدولي مسؤولياته ، ولكن بعد كل ما تم من اقوال وافعال ، فان المجهود الرئيسي والمـوارد يجب ان توجد في افريقيا. ما من قارة يمكنها العيش بالمعونة وحدها. ما هي الموارد التي نتكلم عنها ؟ هي ببساطة الموارد البيئية والمالية بالاضافة الى السياسة المتبعة وتحقيـــق التنسيق. وكلها متوافرة محليا ولا بد من استغلالها بصورة خلاقة. ولندرسها بصـــورة اكثر تفصيلا للخطة من الزمان.

اولا ،من الواضح ان الموارد البيئية تشير الى التربة والمياه والاراضي الزراعيـــة والغابات. وهذا هو الميراث العظيم لافريقيا الذي يتعرض للدمار في الاجل القصيـــر والنتيجة هي التصحر وازدياد حدة موجات الجفاف وتحركات السكان دون تخطيط وانخفاض غلة المحاصيل. وتدهور البيئة الريفية هو نتيجة لاختلال التوازن بين الانشطة البشريـــة والبيئة نفسها ،ناهيك عن الاولوية المنخفضة المعطاة للقطاع الريفي في معظم الاقتصادات الافريقية.

Digitized by UNOG Library

على البلدان الافريقية والأطراف الدولية المانحة أن تولي اهتماما أكبر بالبيئة على المستوى الاقليمي ومستوى المشروع . كما يعلم الممثلون ، يعقد في الوقت الراهن مؤتمر في داكار بشأن التصحر ، وهناك أيضا تقرير فريق الخبراء بشأن المساعدة لافريقيا الذى شكله مؤتمر قمة بون الاقتصادى ، والذى يقترح عقد مؤتمر مماثل في باريس في شباط/فبراير ١٩٨٦ . وتتطلع كندا الى نتائج تلك الاجتماعات بغية تنسيق عملنا في هذا المجال على نحو أفضل . وفي الواقع ، ان أحد الأهداف الثلاثة لبرنامج المساعدة الكندية لمنطقة الساهل هو استقرار الغطاء النباتي بغرض محدد هو حماية التوازن البيئي الدقيق .

ثانيا ، تتضمن الموارد المالية ممتلكات محلية مثل المدخرات الخاصة والعامة ، كما تتضمن المساعدة الخارجية وعائدات التصدير . ومن العوامل المشجعة لنا اعلان مؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الافريقية الصادر في ١٩٨٥ ، الذى يطالب بزيادة نصيب الزراعة في الاستثمار الوطني الكلي الى ما بين ٢٠ و ٢٥ في المائة بحلول عام ١٩٨٩ ، ومع ذلك ، من الواضح أن الزراعة لا يمكنها أن تقف بمفردها ، ويجب زيادة جميع معدلات الاستثمار الوطني أيضا .

تقدر اللجنة الاقتصادية لافريقيا أن معدل المدخرات في البلدان غير المصدرة للنفط في افريقيا قد وصل الى ١٥ في المائة تقريبا خلال الفترة الواقعة من ١٩٨٠ الى ١٩٨٤ . وهذا المعدل ليس عاليا بالقدر الذى يشجع على النمو . ان مسألة عائدات التصدير والديون والتدفقات الرأسمالية تمثل عاملا هاما في تحديد الموارد المتاحة للاستثمار ، كما تمثل جزءا لا يتجزأ من البيئة الاقتصادية الدولية . وينبغي تحسين هذه البيئة بطريقة ما بغية توفير فرص أكبر للتنمية في افريقيا .

منذ عام ١٩٨٠ وصلت تدفقات المساعدة الانمائية الرسمية الاجمالية لافريقيا - بما في ذلك التدفقات من منظمة البلدان المصدرة للنفط (اوبيك) - أكثر من ١٠ بلايين من الدولارات سنويا ، وهذا خلال وقت انكماش اقتصادات البلدان المتقدمة النمو .

Digitized by UNOG Library

ويمثل هذا الرقم ٤٨ في المائة من اجمالي الاستثمارات المحلية الاجمالية في بلـدان افريقيا الواقعة جنوب الصحراء غير المصدرة للنفط . وهذا النوع من الاعتماد علـــى المساعدة الانمائية ليس له ما يبرره . ومن الواضح أنه مدمر . وما يحتاج اليـــه هـــو مزيد من الاستثمار المحلي الحقيقي واعادة توجيه الموارد صوب الزراعة . كما أن الأمـر يتطلب مزيدا من التنسيق الوثيق بين الحكومات الافريقية والمانحين .

ثالثا ، ينبغي أن ينظر الى وضع السياسات باعتباره أحد الموارد الهامـة . واذا لم تستخدم الموارد الطبيعية والمالية بشكل فعال ، لن تتمكن افريقيا من الانتقال من مرحلة معالجة الأزمة الى مرحلة النمو والتنمية الطويلة الأجل . ووفقا لذلك ، مـن الضروري للسياسات الاقتصادية المحلية أن تسهل عملية التكيف الضرورية ، كما يجـب أن تشجع السياسات القطاعية على مزيد من الاستثمار والانتاج عن طريق وضع الترتيبات الخاصة بتحديد الأسعار ، واستغلال الأراضي ، والمعدات الزراعية ، والنقـــل والتسويق .

رابعا ، يمكن أن يعتبر التنسيق أيضا أحد العناصر الرئيسية دون أن نغالي في تفسير تلك الكلمة . فالتنسيق بين المانحين والوكالات المتعددة الأطراف والحكومات الافريقية يمكن أن يخفف الازدواجية ويعمل على تجنب الاختناق ويعزز استخـــدام الأموال . وبينما ينبغي أن تقوم الحكومات الافريقية بالدور الرئيسي ، تقع المسؤوليـة على الجميع عن ضمان الارتفاع بالتنسيق الى مستوى عال جدا .

بهذه العناصر - البيئة والتمويل والسياسة والتنسيق - ينبغي علاج مشاكـل افريقيا الطويلة الأمد . وهذه المشاكل تتضمن بوضوح ما يلي :

أولا ، الانتاج الغذائي : ان الزراعة الرامية الى سد الرمق لا تتيح وجـود تراكم فائض غذائي هام . والسياسات الرامية الى زيادة الدخول الحقيقية لمنتجـي الغذاء تؤدي دون شك الى تعزيز الانتاج الغذائي . الا أن هناك عوامل أخـرى ينبغي تغييرها أكثر من مجرد سياسات تسعير المنتجات الزراعية . وهناك مجموعـة من العوامل الأخرى تتضمن النقل وتخزين المحاصيل والمعدات الزراعية . وبالاضافـة

Digitized by UNOG Library

الى هذا ، يعد البحث الزراعي المتطور بشأن المحاصيل الغذائية المحلية عاملا هاما في زيادة الانتاج . وكل هذه الجوانب ، اذا ما تجمعت ، يمكنها أن تقيم قاعدة زراعية محلية قادرة بشكل كاف على مواجهة الأزمات في المستقبل .

ثانيا ، فيما يتعلق بالبنية الأساسية : كانت المرحلة الأولى من عقد الأمم المتحدة للنقل والمواصلات في افريقيا - وفقا لما ذكرته اللجنة الاقتصادية لافريقيا - مشجعة ، وتتطلب المرحلة الثانية استثمار ١٨ بليونا من الدولارات . وللبنية الأساسية دور لا غنى عنه عليها أن تؤديه لزيادة قدرة افريقيا على مواجهة الأحداث الطارئة في المستقبل ، لتوسيع الانتاج الشامل . ويمكن أن نقول أيضا انه في بعض الحالات ينبغي أن تحظى اعادة تأهيل البنية الأساسية الحالية وصيانتها بالأولوية على الاستثمار الجديد .

ثالثا ، فيما يتعلق بتنمية الموارد البشرية ، يعد استخدام الموارد البشرية وبصورة خاصة في الزراعة ، أمرا أساسيا لتحقيق الادارة الضرورية للصناعة . كما يعد الاعتراف بالدور الرئيسي للمرأة في التنمية والنهوض بقيمة عملها وتحقيق اسهامها في الانتاج وفي توليد الدخل أهدافا أساسية . ذلك هو أحد التحديات الرئيسية التي تواجه افريقيا المعاصرة . وينبغي الوفاء بهذه الأهداف اذا كان لنا أن نحقق تقدما مستمرا حقيقيا في افريقيا على المدى الطويل .

رابعا ، ننتقل الى النمو السكاني بنسبة ٣ في المائة سنويا ، ومعدل النمو هذا يعد جزءا لا يتجزأ من التوازن الغذائي للفرد . وخفض هذا المعدل على المدى الطويل سوف يقلل من أثر الحالات الطارئة المستقبلة .

أود أن انتقل مرة أخرى الى المركز الذى تدور حوله مناقشاتنا اليوم . ترى كندا ان منظومة الأمم المتحدة وهي تعمل مع الوكالات المتعددة الأطراف والوكالات الثنائية ، والمنظمات غير الحكومية لها اسهام حيوى رئيسي في مواجهة الحالة الطارئة في افريقيا . والمجتمع الدولي ، اذ ينظر الى المستقبل فعلا عن طريق الأمم المتحدة ،

Digitized by UNOG Library

يضع عددا من خطط العمل الطويلة المدى لافريقيا ، وخاصة عن طريق البنك الدولي وبرنامجه ذى النقاط الست . وقد تلقى الصندوق الخاص بافريقيا جنوب الصحراء أكثر من بليون من الدولارات الأمريكية ، ويسرني أن أقول ان كندا اسهمت فيه بأكثر من مائة مليون دولار . وأود أن اضيف الى ذلك - ليس بغرض تهنئة انفسنا ولكن لاظهار درجة الاستجابة الى هذه المتطلبات الدولية وبغرض التسجيل - ان كندا زادت مساعدتها المقدمة لافريقيا لعام ١٩٨٥ - ١٩٨٦ بحوالي ٥٠ في المائة عما كانت عليه عام ١٩٨٣-١٩٨٤ . وقد بلغت المساعدة الثنائية ٤٣٠ مليونا من الدولارات . سوف تصل الموارد الكندية الاجمالية الموجهة الى افريقيا في عام ١٩٨٥-١٩٨٦ الى ٨٥٠ مليونا، الا أن ما يجب أن نضمنه ويضمنه الآخرون هو أن تستخدم هذه الأموال بشكل فعال وأن تحقق الحد الأقصى من المنفعة . هذا يعني على المدى القصير انقاذ الأرواح ؛ ويعني على المدى المتوسط والمدى الطويل بناء قاعدة ضرورية لبقاء القارة مستقبلا .

لدى البلدان الافريقية نفسها الآن تقييم أكثر شمولا للصعوبات التي تواجهها ، وفي الوقت نفسه طورت بالفعل وبشكل متزايد القدرة على مواجهة تلك الصعوبات . ويدرك المجتمع الدولي ، وبصفة خاصة البلدان الغربية ، مسؤوليته عن تقديم مساعدة طارئة وسريعة بشكل لا يمكن تصوره . ومن الواضح أن افريقيا والمجتمع الدولي تطلعان معا فيما يجاوز الأزمة الحالية الى جهد تعاوني مستمر سيمكّن نجاحه افريقيا ، وكل دولها ، ومجتمعاتها وشعوبها من التنمية . ووسط انقاض التجربة الانسانية يكمن الانتصار الحقيقي لروح الانسان .

قد يبدو إلقاء هذا البيان غريبا بالفعل اذا لم أتناول مسألة الدورة الاستثنائية المقترحة للجمعية العامة بشأن الحالة الطارئة في افريقيا . وكندا ترحب بسرور بالاقتراح ، ويحدونا الأمل في أن تتناول المناقشة أيا كان وقتها المسألتين الهامتين التاليتين : مواجهة أثر أى حالة طارئة حالية أو مستقبلة ، وتعزيز الاستراتيجية

Digitized by UNOG Library

البعيدة المدى في القارة . وسوف تعزز الدورة الاستثنائية ،في الوقت المناسب وبالاسلوب الذى تختاره ، المبادرات والسياسات التي اقترحت أو التي سوف يجرى اقتراحها في منظومة الأمم المتحدة . وعلى أية حال ، لدينا مسودة ممتازه وهي : الاعلان الخاص بالحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا .

ونحن نتطلع الى تحقيق نتائج عملية ملموسة يمكن أن يؤيدها الجميع وتكون لها فائدة مستمرة واضحة في افريقيا .

Digitized by UNOG Library

وأود أن أقول شيئا أخيرا ، لأنني لا استطيع أن أقاوم الرغبة في قولـــه . وأتذكر تماما ، كما يتذكر آخرون ، ذلك الاجتماع التاريخي الذى عقد في قاعـــة الاجتماعات الصغيرة في الطابق السفلي في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ ، عندما انشئ مكتب عمليات الطوارئ في افريقيا . وأتذكر تماما جو الكآبة السائد كما أتذكـــر التصميم الرزين الذى أبداه الذين شرفوا المنصة بوجودهم في تلك المناسبة - وهـــم الأمين العام نفسه والسيد ستيرن ممثل البنك الدولي والسيد صوما ممثل منظمـــة الأغذية والزراعة وبالطبع السيد براد فورد مورس ، الذى كلف بالعملية الوشيكة الواسعة النطاق . وأتذكر تماما التعليقات التي أدلى بها زملائي والتي نمت عن الخشيـــة والتشاؤم والحيرة والاضطراب . وأتذكر تماما طائفة من الاجتماعات التي عقدت في وقت لاحق في عام ١٩٨٥ ، برئاسة السيد مورس الذى جلس الى يمينه السيد سترونع ، حيث عمدت البلدان الأعضاء ، ولاسيما البلدان المانحة ، بما فيها كندا ، الى الاعراب عن قلقها واعتراضاتها الثانوية واستيائها بشأن المال وملاكات الموظفين والازدواجيـــة والتنسيق وايصال المساعدات وألف تفصيل آخر من التفاصيل المثيرة للأعصاب مما أضعف الثقة وأثار أوجه قلق مشروعة . ولكنني أتذكر ، قبل كل شئ ، والاحظ بشعـــور مـــن الابتهاج ، أن مكتب عمليات الطوارئ في افريقيا لم يسمح للصدمة أن تؤثر عليه ، وحزم أمره على القيام بمهمته التي أداها بصورة رائعة .

لقد كان العام الماضي بالتأكيد عاما من أروع أعوام المنظمة ، وقد مـــارس الأمين العام ولايته بصورة ملهمة وبتركيز ووضوح . وقد تمت تعبئة المجتمع الدولـــي . وبعملية براد مورس الصغيرة تلك التي تمت باسمنا جميعا ، وبالتعاون مع البلـــدان المانحة والبلدان المستفيدة والمنظمات غير الحكومية وسائر وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة ، وبالتنسيق الميداني لتوزيع المعونة ، وبالتغلب على مصاعب في مجال الامداد والتموين بدت كأداء في كثير من الحالات - أثبت مكتب علميات الطوارئ انه يمكن للأمـــم المتحدة ، عندما تتم تعبئتها ، أن تنقذ مئات الآلاف ، وربما الملايين ، مـــن الأرواح .

Digitized by UNOG Library

ويوجد ميل في هذا المكان الى قياس شرعية الأمم المتحدة بمعايير المسائل السياسية دون غيرها . بيد أن لدينا هنا حالة تأكدت فيها الشرعية والهدف نتيجة لنوعية استجابتنا للمحنة الانسانية .

لقد كان كل هذا جديرا بالذكر ، وقد كان اعادة تأكيد لائقة للأمم المتحدة في الذكرى الأربعين لتأسيسها . وما يجب أن نوطد عزمنا الآن على تحقيقه هو أن تجعل القارة الافريقية بعد انقضاء أربعين سنة بأعداد غفيرة من الاقتصادات المزدهرة التي تتيح تنامي الوضع الانساني .

السيد مويا بالنسيا (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : ان افريقيا ، وهي ليست قارة باردة ، تتهدد اليوم بتجميد تنميتها الاقتصادية والاجتماعية وبالمجاعة والموت . وبالتالي ، من المتوقع أن تأتي بلدان أمريكا اللاتينية ، مثل المكسيك ، رغم أنها أيضا تجابه مشاكل النمو الاقتصادي والتخلف الاجتماعي الحاد ، الى هذا المحفل لتعبّر عن تضامنها مع شعوب افريقيا ، ولتساهم مع باقي المجتمع الدولي في حل الأزمة الحالية .

ففي عام ١٩٨٤ ، عندما اعتمدنا بالاجماع الاعلان الخاص بالحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا ، اعترفت الجمعية العامة بمشكلة من أهم المشاكل المشتركة في عصرنا . وبعد سنة نلاحظ أن الحالة لا تزال تتسم بالخطورة البالغة ، ورغم أن بعض الجهود قد أدت الى خفض الخسائر في الأرواح فاننا لا نزال نحتاج الى مزيد من التعاون لحسم المشاكل القصيرة الأجل .

وكما يبين الاعلان ، فان افريقيا هي أقل جميع القارات تقدما . فآفاق انتعاشها ونموها وتنميتها محدودة ، وهي تتعرض ، علاوة على ذلك ، للمخاطر نتيجة لحالة الاقتصاد العالمي الهشة . وهذه الحالة تجعل من الضروري أن يعبئ المجتمع الدولي موارده على جميع المستويات من أجل تخفيف العبء وعكس مسار الاتجاهات الحالية .

Digitized by UNOG Library

ان الاقتصاد الافريقي يستمد قوته الرئيسية من تجارة السلع . وأسعار السلع آخذة في التردى ، مما يلحق الأضرار بأقل البلدان نموا ويعرّض الاقتصاد لضغوط خطيرة . فالنمو البطئ أو الافتقار الى النمو في اجمالي الناتج القومي ، وهبوط أسعار الصادرات ،والركود في المساعدة الانمائية الرسمية ، والحمائية من جانب البلدان الصناعية وعبء الدين الخارجي ، كلها أمثلة على الاختلالات الهيكلية التي تواجه افريقيا . وقد زاد الجفاف وسوء التغذية من تفاقم هذه الحالة الصعبة . ففي فترة السنتين ١٩٨٤-١٩٨٥ ، كان من المطلوب توفير ٦ر٦ من ملايين الأطنان من الأغذية ، وحوالي بليون دولار أمريكي على أشكال مختلفة من المساعدة .

لقد عرّفت منظمة الأغذية والزراعة ٢٧ بلدا جنوب الصحراء بأنها بلدان تواجه نقصا خطيرا في الغذاء نتيجة للجفاف والمشاكل الأخرى . ومن بين ٢٠٠ مليون نسمة يقطنون هذه البلدان ، هناك ٣٥ مليونا متضررون بصورة خطيرة ، وقد هاجر ١٠ ملايين بحثا عن الغذاء والماء والمراعي ، ويقدر أن مليونا من البشر قد فقدوا أرواحهم .

ان الجوع نتيجة مباشرة لانخفاض معدل دخل الفرد من الانتاج الزراعي في هذه البلدان . وفي عام ١٩٨٤ ، نقص معدل نمو الانتاج الغذائي للفرد بنسبة ١ر٧ في المائة ، ونقص بنسبة ٥ر٢ في المائة في أشد البلدان تضررا من الجفاف . وفي الأعوام الخمسة الماضية زاد تعداد السكان بنسبة ٣ في المائة تقريبا ،بينما لم يزد الانتاج الغذائي الا بنسبة ١ في المائة . ولا تزال عائدات التصدير في بلدان المنطقة عند مستويات منخفضة للغاية نتيجة لتدهور أسعار منتجاتها الرئيسية مثل البن والكاكاو والكوبرا والقطن والسكر .

وعلاوة على ذلك ، تعاني المنطقة من الانخفاض الكبير في التدفقات المالية الدولية . وقد هبطت قيمة القروض من المصادر الرسمية بنسبة ٣٣ في المائة من عام ١٩٨٠ الى عام ١٩٨٣ . وقد أدت خدمة الديون الخارجية الى تقليص قدرة البلدان الافريقية على الانتعاش تقليصا هائلا ، كما كان عليه الحال بالنسبة لعدة بلدان في امريكا اللاتينية . ان خدمة الديون تمتص نسبة ٢٢ في المائة من عائدات التصدير ،

Digitized by UNOG Library

ومدفوعات رأس المال بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٧ ستزيد ضعفي أو ثلاثة أضعاف ما كانت عليه بين عامي ١٩٨١ و ١٩٨٣ . ان الملايين من الأفارقة الذين ابتلوا بالجفاف والمجاعة يجدون أنفسهم على حافة الكارثة . ومع ذلك ، فان احتياجات المعونة الغذائية للمنطقة بأسرها في عام ١٩٨٥ لا تتجاوز نسبة ١ في المائة مما ينفق على سباق التسلح .

يتعين علينا أن نعالج الأسباب الجذرية للأزمات عن طريق التدابير الطويلة الأجل ذات الطابع الهيكلي حتى يتم احداث التغيير ، كما يشار الى ذلك في خطة عمل لاغوس . ان الاحتمالات المقبلة مشكوك فيها على ضوء التطورات الجارية في مجال الاقتصاد العالمي . ويتأكد ذلك من اسقاطات المؤسسات المالية التي اعيد تنقيحها صوب الهبوط .

ان عقد دورة استثنائية للجمعية العامة مكرسة للحالة الاقتصادية في افريقيا من شأنه أن يحقق تقدما في اتخاذ تدابير لتحقيق التزويد بالأغذية ومياه الشرب والنقل واعادة توطين السكان في المناطق الأقل تضررا بالجفاف ،وبرامج الصحة والتغذية . وبعبارة أخرى ، اتخاذ قرارات تساعد في تنمية الطاقة والموارد الانسانية الهائلة في افريقيا * .

---

* شغل الرئيس مقعد الرئاسة .

Digitized by UNOG Library

ان الحالة الغذائية والزراعية في افريقيا تردت الآن رغم سقوط الأمطار في بعض البلدان . وهذه الحالة مصدر لقلق عميق .

فطوال أكثر من عشر سنوات الآن ، لم يتواكب انتاج الأغذية مع معدل النمو السكاني . وفي السابق كانت افريقيا تصدر الأغذية . لكنها الآن تستورد أكثر من ٢٠ مليون طن من الحبوب كل عام ؛ ويستخدم واحد من كل خمسة أفراد منتجات غذائية مستوردة . وتدفق العملات الأجنبية لا تعادله مبيعات المنتجات الأخرى في الخارج ، ويخصص ربع العملات الأجنبية للمشتريات الغذائية بالمقارنة بـ ١٠ في المائة قبل ١٥ سنة .

واليوم لا يكفي أن تكون لدى البلدان الأموال ليتغلب على المصاعب السوقية . ونحن مقتنعون بأن برنامج اعادة التأهيل في ميدان الزراعة وتربية الماشية يجب أن ينفذ في البلدان المنكوبة أكثر من غيرها . وان هدف هذا البرنامج يجب أن يكون اتاحة ما يكفي من المدخلات للمزارعين ليبدأوا بالانتاج العاجل للسلع الأساسية . ويجب ادخال أساليب أكثر انتاجية في الميدان الزراعي .

وهناك الكثير من المشاكل من النوع الذى يواجه القارة الافريقية . والحلول العاجلة مطلوبة الآن ويجب ألا تكون حلولا قصيرة الأجل . ان التدابير التي تتخذ يجب أن تمكن افريقيا من التغلب على الحالة الطارئة وتضع أسس تنمية متينة طويلة الأجل .

ان القرن الحادى والعشرين يجب أن يكون قرن الأمل والتنمية . ويجب ألا ندع الخلافات المرحلية والمصالح القصيرة الأجل أن تعرقل هدفنا المشترك . فيجب أن نتعاون الى أقصى حد ممكن من خلال مشاركتنا في اقتصاد القارة وفي الجهود المؤدية الى تنميتها .

لقد أظهرت الدراسات التي أجرتها الأمم المتحدة والاجراءات التي اضطلعت بها المنظومة أن قدرة افريقيا على التنمية مهددة . ان افريقيا لا تواجه مشكلة وقتية يمكن أن تحل عن طريق سياسات التكيف . انها في الحقيقة تواجه تحديا ذا شقين : البقاء والتنمية .

Digitized by UNOG Library

ان آثار تدابير التكيف التي بدأت بعض البلدان في تطبيقها خفضت من حجم الطلب الداخلي . وهذا حد بصورة جذرية من الاستيرادات وأدى الى انهيار الاستهلاك والاستثمار . ولكنه أثر أيضا على الهياكل الاقتصادية وسبب الانخفاض في مستوى المعيشة ، مما أخذ بدوره بالأنشطة الانمائية وبالقدرة على التنمية .

وبالنسبة الى افريقيا والمناطق الأخرى المنكوبة بالأزمة ، لابد من تحديد الوسائل التي تزيد الانتاج ، وتعيد القدرة الانمائية ، وتزيد الانتاجية ، وتحسّن نوعية الحياة ، وترمم الهياكل الاقتصادية وتغيّر الحالة الاقتصادية الدولية .

والسؤال يبقى : كيف يمكن اعادة تشكيل علاقات متينة ومفيدة بين القارة والاقتصاد العالمي ، خاصة على صعيد التجارة والمال والتمويل ؟ فبالنسبة للعالم النامي ، ولافريقيا بصفة خاصة ، تشكل الزيادة في وصول المنتجات الى الأسواق ، وتحسين معدلات التبادل التجارى وتوفير قدر ملائم من الموارد المالية الجديدة عناصر حيوية من أية استراتيجية .

وتشعر المكسيك أن ثمة أواصر خاصة تربطها بالبلدان الافريقية . فتراثنا الثقافي أغتنى بمساهمات افريقيا وتقاليدها وعاداتها وألحانها وألوانها : فهي اليوم جزء من حياتنا . وعلى غرار افريقيا ناضلنا من أجل تقرير المصير والاستقلال . واليوم نكافح سوية من أجل التنمية . واضطلعنا بجهود تعاونية ملموسة ، وان كانت محدودة . وتلقى الافريقيون من شتى البلدان منحا دراسية مكسيكية ويدرسون معنا في الجامعات والمدارس التقنية . ونعتقد أنه توجد آفاق رحبة للمزيد من التعاون . ويحدونا الأمل في اننا سنقدر على تحقيقها .

وبهذه المناسبة أود أن أعرب عن عميق تضامننا مع شعوب افريقيا وعن دعمنا لها في نضالها من أجل تقرير المصير والتنمية والتغلب على الحالة الحرجة التي تواجهها نتيجة لغياب نظام اقتصادى دولي أكثر عدولا وانسانية .

Digitized by UNOG Library

السيد أوت (الجمهورية الديمقراطية الألمانية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يتكلم وفدى أثناء مناقشة البند المعنون " الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا " من جدول الأعمال لانه يعتقد أن المشاكل التي ينطوى عليها الأمر ليست ذات طابع اقليمي فقط ، بل تمس مجموعة كاملة من العلاقات الاقتصادية والتنمية الاقتصادية في العالم . وتتصل صلة وثيقة بالمشاكل السياسية والاجتماعية والانسانية في الوقت الراهن . وكما أكد الكثير من رؤساء دول أو حكومات البلدان الافريقية أو وزرائها أو مبعوثيها الخاصين أثناء المناقشة العامة في دورة الاحتفال بالذكرى الأربعين لانشاء الأمم المتحدة ، تتميز التنمية الاقتصادية في العديد من البلدان الافريقية من ناحية بزيادة تفاقم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المستعصية في القارة ، ومن ناحية أخرى بالمساعي الهائلة التي تبذلها الأمم والحكومات الافريقية بغية وقف هذا التطور الاقتصادى الحرج وعكس مساره .

وبالنيابة عن منظمة الوحدة الافريقية أوضح السفير السنغالي سارى في خطابه البليغ اليوم الأنشطة الهامة التي تتخذها تلك الدول على النحو الذى تبين في الدورة العادية الحادية والعشرين لجمعية رؤساء الدول والحكومات التي عقدت في أديس أبابا في تموز/يوليه ١٩٨٥ . وفي الوقت نفسه ينتشر وعي متعاظم لدى الرأى العام العالمي بأن هذه الحالة المتصدعة يجب أن تعالج بتدابير فعالة وبمنح المساعدة الدولية الشاملة . وقد تابعت الجمهورية الديمقراطية الالمانية هذه التطورات بتعاطف كبير وبالتزام نشط .وفي هذا السياق ترتكز سياسة بلادى على المسلمات التالية :

أولا ،ان عدم الجمهورية الديمقراطية الألمانية للدول الافريقية وتعاونها معها موجهان في المقام الأول الى النهوض بتنمية متوازنة على جميع الجبهات للقدرات الاقتصادية الكامنة لدى تلك الدول . ان الجمهورية الديمقراطية الألمانية تركز ، في علاقاتها الاقتصادية الخارجية مع تلك البلدان ، على المجالات ذات الأهمية الحاسمة لتنميتها المستقلة .

Digitized by UNOG Library

ثانيا ، ان الجمهورية الديمقراطية الألمانية تعتبر التطور الكلي للعلاقات الاقتصادية والعلمية ـ التكنولوجية مع هذه البلدان مساهمة في اعادة هيكلة العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس ديمقراطي .

ثالثا ، ثمة علاقة جوهرية بين ازالة خطر الحرب العالمية النووية ومنع عسكرة الفضاء الخارجي ووقف سباق التسلح واتخاذ تدابير محددة لنزع السلاح من جهة والتدابير الرامية الى حل المشاكل الاقتصادية من جهة أخرى . ان الدول الأعضاء في معاهدة وارسو ، في الاعلان الذى اعتمدته مؤخرا في صوفيا ، وجهت مرة أخرى كبير اهتمامها الى هذه الحقيقة . ومن الواضح جدا ان تنفيذ المقترحات البعيدة الأثر التي قدمها أعضاء معاهدة وارسو بهدف وقف سباق التسلح ـ على سبيل المثال ،الاقتراح المتعلق باجراء تخفيضات كبيرة في المصروفات العسكرية للدول وتخصيص جزء من الأموال الموفرة للبرامج الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية ـ سيحقق تحولا نحو الأفضل في القارة الافريقية أيضا .

Digitized by UNOG Library

رابعا ، ان المعونة التي تقدمها بلادى للدول الافريقية وحركات التحرير الوطني وتعاونها معها يجيشان بروح التضامن مع الشعوب الافريقية في كفاحها من أجل التنمية والسلم وضد الفصل العنصرى والاضطهاد . وأود التذكير هنا بالبيانات المحددة لمساعداتنا الشاملة المنشورة في وثيقة رسمية من وثائق الأمم المتحدة بتاريخ ٣ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٨٥ تحت الرمز A/C.2/40/2 .

وفي الاعلان المتعلق بالحالة الاقتصادية في افريقيا ، المعتمد في اجتماع القمة الاخير لمنظمة الوحدة الافريقية ، اكد اعضاء هذه المنظمة مجددا على ما يلي :

" . . . ومن هنا كان تصميمنا على اتخاذ تدابير ملموسة ، فردية وجماعية لتحقيق التنمية الاقتصادية لقارتنا من منطلق وحدة الشعوب الافريقية والدول الاعضاء وتضامنها " . (A/40/666 ، ص ٤)

ان خطة عمل لاغوس والاستراتيجية الاساسية الواردة فيها تجسدان الارادة الجماعية للدول الافريقية على التغلب على الحالة الاقتصادية الحرجة . وان الجمهورية الديمقراطية الالمانية تؤيد هذه الوثائق تاييدا تاما .

ان الاعلان الخاص بالامن ونزع السلاح والتنمية في افريقيا ، المعتمد في لومي في آب/اغسطس ١٩٨٥ ، يشير عن حق الى العلاقة الوثيقة بين اهداف الامن ونزع السلاح والتنمية ليس في افريقيا فحسب بل في العالم اجمع .

وتبين الوثائق المذكورة اعلاه الطريق نحو حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في القارة الافريقية . وعلى الرغم من الجهود الضخمة التي تبذلها الدول المعنية والمساعدة الدولية الواسعة النطاق ، فان الوضع لم يطرأ عليه تغيير اساسي . والاسباب الكامنة وراء ذلك معروفة . ان الجمهورية الديمقراطية الالمانية تشاطر الراى القائل بان احد الاسباب الرئيسية يكمن في تشوه الهياكل الاقتصادية الناجم عن الاستعمار . وان الاقتصاد العالمي الراسمالي المتميز بالتنمية العرضة للازمات يتسبب في اعباء ضخمة على افريقيا . فارتفاع اسعار الفائدة والمغالاة في قيمة الدولار وتقلبات الاسعار التي لها آثار سلبية على

Digitized by UNOG Library

صادرات الدول الافريقية من السلع الاساسية ، قد ادت الى تردى معدلات التبادل التجارى لهذه البلدان في الاسواق العالمية . واليوم ، يتعين على عدد لا بأس به من البلدان في المنطقة تخصيص ما بين ٥٠ الى ٦٠ في المائة من ايرادات صادراتها لخدمة ديونها الكبيرة . وبالاضافة الى ذلك ، فان الشركات عبر الوطنية زادت في السنوات الاخيرة بصورة مستمرة من مكاسبها الضخمة بالرغم من تفشي الفقر والجوع وتصاعد المشاكل الاقتصادية في البلدان الافريقية . وان الحقائق تطيح باسطورة ما يزعم بانه مساعدة غير انانية وتبين ان خروج رؤوس الاموال الى البلدان الغربية يفوق بكثير تدفقها الى الداخل . وتتفاقم هذه الحالة الماساوية بالكوارث الطبيعية .

وبالاشتراك مع الدول الاشتراكية الاخرى الاعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادى ، تؤكد الجمهورية الديمقراطية الالمانية مرة اخرى تضامنها مع الشعوب الافريقية ودعمها لها في كفاحها العادل من اجل الاستقلال والتقدم الاقتصادى . وان جزءا كبيرا من المساعدة المقدمة من جانب الجمهورية الديمقراطية الالمانية في عام ١٩٨٤ الى البلدان النامية وحركات التحرير الوطني ، والبالغ مجموعها بليون و ٨٢٠ مليون مارك ذهب لافريقيا ؛ كما انها قدمت في السنوات الاخيرة أكثر من ٢٧٠ مليون مارك لتدابير الاغاثة العاجلة ، بما في ذلك توفير المواد الغذائية والبذور والادوية والسلع الاخرى ذات الاهمية الحيوية بالنسبة للدول المنكوبة . وفي عام ١٩٨٥ واصلت الجمهورية الديمقراطية الالمانية تقديم المعونة الغوثية للدول الافريقية . وقد خصصت اكثر من ١٣٠ مليون مارك لهذا الغرض ، وتحقق بالفعل الجزء الاكبر من الخدمات الممولة على هذا النحو . فعلى سبيل المثال ، ارسلت شحنات كبيرة الى زامبيا وتنزانيا وموزامبيق وانغولا واثيوبيا ، والاخيرة تاثرت بصورة خاصة بالجفاف . وقد نقلت طائرات وطواقم من الجمهورية الديمقراطية الالمانية في هذا العام ٩٠٠٠ طن من شحنات الاغاثة الى اثيوبيا . وفي مقاطعة تيغرى وحدها وفرت الغذاء يوميا لـ ٦٠٠٠٠ شخص . واستخدمت التبرعات المقدمة من اهالي الجمهورية الديمقراطية الالمانية في تمويل نقل الشحنات المقدمة على سبيل التضامن من الادوية والمعدات الطبية ، بالاضافة الى الالبسة والمواد التعليمية والمركبات .

Digitized by UNOG Library

كما ارسلت مساعدة عاجلة الى بلدان افريقية مثل بنن وغينيا - بيساو وغانا وغينيا والكونغو ومدغشقر وزمبابوى ومالي ، وسان تومي وبرينسيبي ، ودول اخرى .

ولكن تدابير الاغاثة الطارئة ليست في رأينا الا عنصرا واحدا في العمل المعقد المطلوب لمعالجة الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا . ولذلك ، ما برحت الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، في ممارسة علاقاتها التعاونية مع كثير من بلدان تلك القارة ، تركز على المشاريع والاتفاقات الطويلة الاجل . وتشارك بلادى في انشاء القاعدة الصناعية اللازمة ، وفي رفع انتاجية الزراعة ، وفي انشاء قطاعات عامة وتعاونية فعالة في الاقتصادات الوطنية ، وفي تدريب اليد العاملة اللازمة ، الامر الذى يُعد تحديا حقيقيا لتلك البلدان . واود ان اشير بصفة خاصة الى التعاون الطويل الاجل المتمشي مع تلك الخطوط الارشادية مع الجزائر ومصر واثيوبيا وموزامبيق وتنزانيا . وقد ساعدت الجمهورية الالمانية الديمقراطية هذه البلدان على اقامة منشآت صناعية وتنفيذ مشاريع خاصة بالهياكل الاساسية . وسيتم حوالي ٨٨٠ من مواطني زامبيا تدريبهم على المهارات الفنية في الجمهورية الديمقراطية الالمانية في نهاية ١٩٨٥ ، بينما يتلقى ٥٠٠ من مواطني موزامبيق التدريب المهني .

كما ان حل المشاكل الاقتصادية في افريقيا ينطوى على تحد للامم المتحدة . اننا نقدر الجهود التي يبذلها الامين العام للامم المتحدة وتفانيه في هذه العملية . وما من شك في ان الامم المتحدة عليها ان تقدم اسهامها بغية تعبئة امكانيات واحتياطيات جديدة وبغية توجيه التطورات في تلك المنطقة وجهة ايجابية . ومن الصحيح ان تنسيق عمليات الاغاثة في اطار منظومة الامم المتحدة يبقى مهمة جسيمة . والمطلوب بالحاح اكثر من اى وقت مضى هو القيام باجراء محدد لتعزيز الانتاج الغذائي في البلدان الافريقية ، وتعبئة الموارد البشرية الضخمة في افريقيا ، وضمان توفير مزيد من الفرص للتعليم والتاهيل ، ودفع التنمية الزراعية والصناعية في افريقيا بطريقة متوازنة .

وليست هذه سوى بعض مجالات الاولوية للانشطة التشغيلية المتصلة ببرامج الامم المتحدة . وفي الوقت ذاته فاننا نعتبر ان هذه الجهود ترتبط بالحاجة الى ترجمة القرارات المتعلقة باقامة نظام اقتصادى دولي جديد الى حقيقة واقعية ، والى البدء في نهاية المطاف بالمفاوضات اللازمة في نطاق الامم المتحدة .

Digitized by UNOG Library

وتتفق الجمهورية الديمقراطية الالمانية في الراى مع كثير من البلدان النامية بان عقد دورة استثنائية للجمعية العامة لبحث الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا ومؤتمر دولي معني بالديون الاجنبية على افريقيا سيساعد على حل المشاكل المعلقة .

ان الذكرى الخامسة والعشرون لاعتماد الاعلان التاريخي لمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة مناسبة للتنويه الحازم بان الفصل العنصرى لا يزال قائما في جنوب القارة الافريقية . وان سياسة العدوان والارهاب التي يتبعها النظام العنصرى في جنوب افريقيا داخل البلد وخارجه على السواء، وسياسة "الارتباط البناء" بذلك النظام لا تهددان السلم والامن في المنطقة فحسب بل ايضا التعاون الدولي بصفة عامة . ويعرقل ذلك الجهود التي تبذلها الامم الافريقية لتحقيق التقدم الاقتصادى وحل مشاكلها الاجتماعية الاقتصادية والتغلب على الجوع والبؤس .

وختاما ، هل لي ان اؤكد لكم ان الجمهورية الديمقراطية الالمانية لاتزال مستعدة لاضافة اسهامها الى النضال المشترك من اجل حل المشاكل الاقتصادية الدولية .

السيد ماسيال (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان التضامن والمساعدة الانسانية واجبان اخلاقيان في العلاقات الدولية التي تفرض علينا مسؤولية القيام برد قوى على الحالة القاسية في افريقيا . وينبغي التفرقة بوضوح بين الحاجات القصيرة الاجل والمتطلبات الهيكلية الطويلة الاجل التي ترتبط ارتباطا وثيقا بعملية التنمية الشاملة والتي تندرج في اطار الازمة العامة التي يعاني منها الاقتصاد العالمي ككل والبلدان النامية بصفة خاصة .

وان البرازيل ، كما هو معروف جيدا ، ليس في وسعها تقديم مساعدة عاجلة كبيرة في كل الحالات . غير اننا ننتهج سياسة تقوم على تكييف برامجنا التعاونية التي تستهدف تحقيق الاهداف التي حددتها البلدان النامية نفسها ، والتي تطالب بها مختلف قرارات الجمعية العامة التي اتخذت استجابة للبند ٣٠ من جدول الاعمال بشان الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا .

Digitized by UNOG Library

وطوال السنوات القلائل الماضية ، اتيح لوفد بلادى أن يعرض في هذا المحفل وفي محافل أخرى ، عرضا موجزا للبرامج التي ننفذها بالاشتراك مع عدة بلدان افريقية . ونحن ملتزمون بتعزيز هذا التعاون . ونسعى في هذا الصدد الى توسيع نطاق تعاوننا مع افريقيا في اطار خطط عقد النقل والمواصلات لافريقيا ، فهذا مجال اكتسبت فيه البرازيل ، بحكم التجربة ، خبرة كبيرة اكتسبتها من التعامل مع التنوع الكبير في الظروف الجغرافية والاقتصادية في أراضيها . ومنذ ١٩٨٣ عندما قام الاستاذ اديدجي بزيارة البرازيل ، زدنا تعاوننا مع اللجنة الاقتصادية لافريقيا ونفذنا بالفعل مهام ذات صلة بعقد النقل والمواصلات .

غير ان مثل هذا المشروع يقتضي تقديم المساعدة من المنظمات الانمائية الدولية ، ونحن نامل ، نظرا للاولوية التي ينبغي ايلاؤها للحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا ، ان يلعب مفوضها مساندة مبادرات جديدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في هذا المجال . وفيما يتعلق بهذه النقطة وبغية زيادة امكانيات تطوير تعاوننا مع افريقيا ، فان وفدى يقوم بالاشتراك مع برنامج الامم المتحدة الانمائي واللجنة الاقتصادية لافريقيا باستكشاف طرق بديلة للحصول على تمويل اضافي وخاصة فيما يتعلق باحتياجات مختلف البرامج التي ننفذها مع البلدان الافريقية من العملات القابلة للتحويل .

وبما اني تعرضت لضرورة مشاركة المنظمات الدولية ، فلتاذنوا لي بالاشارة الى الدور الرائد الذى تقوم به الامم المتحدة واسرة منظماتها . فقد اهيب بها ان تنهض بدور مركزى في تعزيز وتنفيذ وتنسيق عدة انشطة يجرى الاضطلاع بها بالفعل . ولان ذلك يعني عبئا ثقيلا بسبب المهام والمسؤوليات الاخرى المسندة اليها ، وهو عبء لم يخفف منه تقديم الدعم المالي اللازم . ويصدق ذلك بصفة خاصة على برنامج الامم المتحدة الانمائي ، الذى يحاول توسيع نطاق وزيادة حجم تعاونه ولكنه لم يزود بالموارد اللازمة للوفاء بصورة كافية بهذه المتطلبات الجديدة ، دون الاضرار باستمرار الانشطة الاخرى . غير انه من الصحيح ايضا ان الموارد التي خصصت بالفعل للمعونة العاجلة ، رغم قصورها الواضح عن تلبية الاحتياجات

Digitized by UNOG Library

الحالية ، تمثل مبلغا ضخما وجه على نطاق واسع عن طريق منظومة الامم المتحدة ولكن قدرا ضئيلا من هذا المبلغ هو الذى يستخدم في تمويل النفقات التي تتحملها منظمات عدة تشترك في هذه العملية .

وانتقل الان الى المتطلبات الطويلة الاجل . خلال المناقشة التي اجريناها بشان هذه المسالة اشير الى العلاقات المتبادلة بين المشاكل الافريقية والمشاكل العالمية في عدة كلمات ، وخاصة في الكلمات التي القاها رؤساء دول او حكومات البلدان الافريقية والامين العام ورئيس مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الانمائي والمدير العام لمنظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة والمدير التنفيذى للجنة الاقتصادية لافريقيا . وتوجد بالتاكيد مجموعة من المشاكل خاصة بافريقيا على وجه التحديد ، لكن المتطلبات الطويلة الاجل هي وثيقة الارتباط بالازمة الخطيرة التي تكتنف الاقتصاد العالمي ويجب ان تعالج من هذا المنطلق . وفي هذا الصدد ، لا يمكن لبرامج المساعدة الانسانية على اهميتها ، ان تحل محل الخطط والبرامج الانمائية المتوسطة والطويلة الاجل اللازمة .

ومما يثلج الصدر ان نلاحظ ان البلدان الافريقية ذاتها تهتم ايضا بهذه المسالة وانها قدمت مجموعة من الاحتياجات الشاملة ذات الصلة باوجه الخلل البنيوية في النظام الاقتصادى الحالي . وقد وضحت هذه النقطة بجلاء اثناء مناقشة هذا البند في دورة تموز/يوليه للمجلس الاقتصادى والاجتماعي ، حيث جرى التاكيد على مسائل مثل تحسين اسعار المواد الخام وتثبيتها والاتجاه الحمائي المتزايد وجسامة الديون الاجنبية .

وقد اظهر المجتمع الدولي استعداده للاستجابة الى الحاجات الطارئة لافريقيا . غير ان المسائل الاعمق التي تثيرها الاحتياجات الطويلة الاجل تقتضي عملا ايجابيا مماثلا . والمسائل ذات الصلة بالعلاقة بين النقد والتجارة والتمويل هي في مركز المشاكل التي تقاسيها افريقيا ، وكذلك مناطق نامية اخرى من العالم . وليس من حق الجمعية العامة ، وفقا لميثاق الامم المتحدة ، ان تبحث هذه المسائل فحسب ، بل ان واجبها ايضا ان تفعل ذلك . ونحن نامل ان تستجيب هذه الدورة الاربعون لتلك المشاكل الهيكلية .

Digitized by UNOG Library

السيد ريد (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

يعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن تقديره لاتاحة هذه الفرصة لمناقشة الحالة الاقتصادية في افريقيا ولتقديم التوصيات بشأن ما نستطيع القيام به، نحن ومنظومة الأمم المتحدة والحكومات الافريقية، ازاء هذه الحالة . وينبغي أن ينصب تركيزنا أساسا على اعادة تأهيل افريقيا واخراجها من أخطر أزمة مدمرة شهدها هذا القرن، وعلى اعادة تشغيل آليات التنمية الطويلة الأمد التي خرجت عن مسارها تماما . ويتعين علينا أيضا أن ننظر الى هذه الشهور الثمانية عشر الماضية لكي نستعرض، نحن والمجتمع الدولي، ما تعلمناه في اطار تجاوبنا التعاوني ازاء معاناة شعوب افريقيا . وبالاضافة الى ذلك، بالرغم من عودة الامطار الى السقوط في كثير من الأقاليم، ووجود بعض المؤشرات المشجعة في القطاع الزراعي، فان دورة الجفاف المهلكة سوف تعود مرة أخرى في وقت ما أثناء هذا العقد أو العقد المقبل . ويتعين على الحكومات الافريقية والمجتمع الدولي اتخاذ الخطوات اللازمة من الآن للتخفيف من وطأة دورة الجفاف في المستقبل .

وباستعراض استجابتنا لهذه الحالة الطارئة في افريقيا على مدى الـ ١٨ شهرا الماضية، نرى أضخم حشد من الاهتمام والدعم الانسانيين شهدناه على مدى السنوات الأخيرة . وأصبحت بعض الأسماء مثل ارتيريا وتيغري ودارفور وغاو مألوفة لنا كنقاط في سبيلها الى أن تصبح بؤر اشتعال يمكن أن تتسبب في فاجعة انسانية، وكرمز للمصاعب التي تواجهنا في التصدي لها . وبينما تؤدي الاستجابة الى الكوارث والمعاناة الانسانية الى أن نبذل قصارى جهدنا، لم تخل جهود الاغاثة من بعض الصعوبات . وهي جهود لم يسبق لها مثيل من حيث مداها وتعقيدها . ومازالت العقبات السياسية وعقبات الدسوقيات في بعض البلدان تحول دون توصيل امدادات الاغاثة في الوقت المناسب . ومازالت المصالح الضيقة داخل منظومة الأمم المتحدة تطفو على السطح، وتفسد جهودنا المشتركة .

ومع ذلك، يحق لمنظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ان يفخرا بتجاوبهما وتفانيهما وفاعليتهما في توجيه هذا الجهد الفوقي الهائل الذي قدمه مكتب الأمم المتحدة

Digitized by UNOG Library

للعمليات الطارئة في افريقيا . ان قدرة هذا المكتب على حشد الموارد ، كوسيط ينسق التعاون فيما بين الوكالات على المستوى الميداني ومستوى المقر الرئيسي ، بل والعمل على استمرار زخم الدعم الدولي ، قد برهنت للمتشككين في الأمم المتحدة وللساعين في الحطّ من قدرها انها تستطيع ان تتولى مسؤولياتها بالفعل . ينبغي لنا الا ننسى سريعا مكتب الأمم المتحدة للعمليات الطارئة في افريقيا عندما ننتهي من مرحلة مساعدات الطوارئ ونتجاوزها الى مرحلة التنمية الاقتصادية الطويلة الأمد . ان فعالية هذا المكتب والوكالات الوثيقة التعاون معه مثل برنامج الأغذية العالمي ، ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة . (اليونيسيف) ، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، ينبغي ان نضعها مثالا على ما يمكننا عمله للتصدى لأى حالة طارئة واسعة النطاق ، وكذلك لكي نستكشف من جديد مقاصد الأمم المتحدة واتجاهها .

ونحن في الولايات المتحدة نشعر بالفخر بتجاوبنا مع شعب افريقيا عندما تشتد الحاجة الملحة . ان هذا التجاوب يمثل تجمعا فريدا بين مصالح متباينة يربطها رباط الرغبة المشتركة في مساعدة الآخرين الذين هم أقل حظا منا . لقد استجاب المواطنون العاديون والمدارس والجامعات وشركات الأعمال ووسائل الاعلام والمنظمات الطوعية والكنائس والدوائر الحكومية التشريعية والتنفيذية على المستوى المحلي ومستوى الولاية والمستوى القومي ، وعملوا جميعا جنبا الى جنب على وضع البرامج وجمع المساعدات وتوصيل معونة الاغاثة الى الشعوب التي يتهددها الخطر . وكانت الروح السائدة هي روح التعاون الدولي ، والشعور بأن احتياجات افريقيا هي احتياجاتنا أيضا ، وان هذه القضية تتجاوز نطاق الاحزاب السياسية وتوحدنا جميعا .

وعلى مدى الاثني عشر شهرا الماضية ، قدمت حكومة الولايات المتحدة الامريكية بمفردها ما يزيد عن نصف مجموع معونات أغذية الطوارئ الى افريقيا . وهذا يمثل ما يزيد على ثلاثة ملايين طن متري أو ما يوازي بليون ومائة مليون دولار . وبالاضافة الى ذلك ، قدمت الولايات المتحدة ١٣٥ مليون دولار كمساعدات مالية جديدة غير غذائية لحالة

Digitized by UNOG Library

الطوارئ في افريقيا جنوب الصحراء . وأود أن أؤكد على أن هذه المبالغ قدمتها الولايات المتحدة بالاضافة الى البرنامج المنتظم للمساعدة الاقتصادية المقدمة لافريقيا الذى تجاوزت قيمته بليون دولار في عام ١٩٨٥ ، ويجدر بي ان اذكر أيضا باسهام المواطنين الأمريكيين والمنظمات الخاصة بما يزيد على ٢٠٠ مليون دولار من مساعدات الطوارئ المخصصة للوفاء باحتياجات افريقيا هذا العام .

لقد تعلمنا من جديد من خلال الأزمة المفجعة في افريقيا معنى التعاون الفعّال ، ومعنى حشد مواردنا ومهاراتنا صوب هدف مشترك . وقد لعبت وسائل التليفزيون والصحافة الحرة دورا هاما في استمرار جذب اهتمام المجتمع الدولي ، واليوم ، بدأت مشاهد الأطفال الذين يموتون جوعا تختفي بعيدا عن انظارنا ، فتحل محلها عملية بناء مخزون الأغذية مرة أخرى ، ويبقى التحدى الرئيسي الذى نواجهه هو ان نحافظ على اهتمامنا بمواجهة المشاكل المأساوية الكامنة في عملية التنمية الاقتصادية الطويلة الأجل في افريقيا ، لأن التنمية عملية طويلة الأجل ، ولا توجد لها حلول سريعة أو حلول المعجزات . وبعد الجفاف الخطير الحالي الذى أدى الى تدهور الكثير من الهياكل الأساسية أو اختفائها تماما . ستكون عملية التنمية أكثر صعوبة .

لقد أدى الجفاف الذى ساد في السنوات القليلة الماضية الى زيادة التدهور في أخطر أزمة اقتصادية تتعرض لها افريقيا بجنوب الصحراء في التاريخ المعاصر . ولم يكن الجفاف هو السبب الرئيسي لهذه الأزمة . فافريقيا هي قارة الدول الفتية التي حصلت أغلبيتها على الاستقلال أثناء الخمس وعشرين سنة الماضية . ومر الكثير من هذه الدول الفتية بتجربة مختلف نماذج التنمية السياسية والاقتصادية ، وهي عملية شاقة باهظة التكاليف في كثير من الأحيان ، وقد نجح بعض هذه النماذج وفشل العدد الأكبر منها ، وقد نظر المجتمع الدولي منذ خمسة وعشرين سنة فقط الى هذه الدول الفتية بكثير من التفاؤل ، وأطلق على افريقيا حينئذ اسم القارد النائم نسبة الى مواردها الطبيعية والبشرية الهائلة ، والى امكانيات التنمية الكامنة فيها .

Digitized by UNOG Library

وحتى قبل الجفاف، في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات، قل الحماس ازاء الامكانيات الكامنة في افريقيا . وكانت معظم مؤشرات التنمية، كمعرفة القراءة والكتابة ووفيات الأطفال والانتاج الغذائي ومعدلات العمر المتوقع ، ثابتة ان لم تكن في سبيلها الى الانخفاض . وكانت بعض البلدان ، مثل الكاميرون وساحل العاج وبوتسوانا وملاوى استثناء من القاعدة حيث أظهرت نموا ايجابيا متكافئا في جميع قطاعاتها تقريبا ولكن ، على المستوى الجماعي ، فبينما حققت آسيا وامريكا اللاتينية تقدما ، لم تحقق افريقيا ، كما يبدو، أى تقدم .

Digitized by UNOG Library

وكما أن حلول مشكلة التنمية في افريقيا معقّدة، فان أسباب الفشل في التنمية معقدة أيضا . واذا سمح لنا أن نعمم، بدت حكومات افريقية في العديد من الحالات عازمة على خنق مبادرات مزارعيها ومبادرات القطاع الخاص من أجل اعطاء الامتيازات الى نخبة صغيرة ذات تأثير سياسي في المدن . وهذا الشأن ، بالاضافة الى منح القطاع الصناعي استثمارات كبيرة وتقديم الحماية له وايلاء القطاع الزراعي أولوية ضئيلة، قد أدى الى نتائج معروفة ألا وهي التدني في الانتاج الغذائي ، واستيراد الأغذية البخسة، ودعم الصناعة الفاشلة دعما كبيرا ، وتوليد رأس مال استثمارى ضئيل من المدّخرات المحلية للأفراد ، وهجرة المهارات الى البلدان الأكثر ديناميكية من الناحية الاقتصادية وذلك غالبا بسبب قلة الفرص المتاحة . وقد ساهم تدني الانتاج الغذائي ، وازدياد عدد السكان ، وعبء الديون ، وضيق الموارد ، في الأزمة الاقتصادية وأدى ذلك أيضا الى انخفاض في مستويات المعيشة . فالافريقي العادى اليوم هو أفقر مما كان عليه في عام ١٩٧٠ . واذا لم تتغير الاتجاهات والسياسات الحالية، فانه سوف يزداد فقرا .

وبدلا من أن تتكيّف بلدان عديدة مع النتائج الضعيفة لسياساتها الاقتصادية في السبعينات ، فقد لجأت الى اقتراض المزيد في حين كثرت الدولارات النفطية وزادت تدفقات رأس المال الصافي . وهذه التدفقات لرأس المال سمحت للبلدان بتأجيل التكيفات الهيكلية الضرورية الى أن تدهورت الحالة الداخلية فيها الى المستوى الذى نشهده اليوم. والآن ليس بامكان هذه البلدان تجاهل الاصلاحات السياسية التي لن تكون سهلة .

وبالاضافة الى ذلك، فكثيرا ما وجه المانحون الثنائيون والمتعددو الاطراف مساعدتهم المقدمة الى الدول الفقيرة للنهوض بمشاريع المرافق الأساسية المكلفة التي يتعذر الابقاء على الكثير منها نظرا للتكاليف المتكررة الباهظة والدخول المتدنية . والأطراف المانحة في الستينات والسبعينات كانت تضيّق الفجوات بحسب رغبة الحكومات، بدلا من العمل بشكل تعاوني يقوم بين الحكومات والأطراف المانحة من أجل تحقيق أهداف التنمية بحسب أولوياتها . ويمكن للمرء أن يجد بقايا مشروعات التنمية ذات الاستثمار الرأسمالي المكثّف منتشرة في جميع أنحاء افريقيا . ونحن الذين نقدم المساعدة الانمائية، بالاضافة

Digitized by UNOG Library

الى الأطراف التي تتلقى هذه المساعدة، لا يمكننا العودة الى الأساليب الماضية . فقد فشلت هذه الاساليب فشلا كبيرا وينبغي ايجاد انماط جديدة للمساعدات الانمائية .

وكما أشرت من قبل ، فان الجفاف المأساوي أيقظ الاهتمام بشؤون افريقيا وأثار أيضا الاهتمام بمناهج التنمية الطويلة الأجل وباحتياجاتها . وقد استمعنا الى تحليلات كثيرة لأوجه الفشل وقدمنا تحليلا آخر من جانبنا ومازال البعض متشائما بشأن امكانية النمو الاقتصادي المنتظم في الكثير من مناطق القارة . وقد استمعنا الى عبارات تشكيك مماثلة منذ عقد من الزمن فقط في عدم قدرة الهند على تغذية سكانها . ولكن الهند ، وهي البلد الشاسع المتشعب الذي عليه أن يغذي عددا من السكان يفوق العدد المتواجد في افريقيا جنوبي الصحراء ، تمكنت من اعادة ترتيب اولوياتها لبلوغ الحد الأقصى في انتاجها الغذائي . وما حدث في الهند يمكن تطبيقه في افريقيا ، بل وينبغي تطبيقه .

ان الحالة الطارئة في افريقيا هي مصدر قلق لجميعنا ، ولكن معالجتها قد أدت الى ايجاد روح واقعية جديدة . فالحكومات الافريقية بدأت تغيّر سياساتها بطرق متعددة الأمر الذي يشجع المزارعين على المزيد من الانتاج . ففانا التي تعيش تدهورا اقتصاديا منذ عقد من الزمن على الأقل ، والتي خرجت من أزمة الجفاف مؤخرا ، أعطت الأولوية الى القطاع الريفي ، وحققت تحوّلا ظاهرا اذ أنتجت لأول مرة خلال سنوات عديدة فائضا في محصول الحبوب . وتمكنت بعض البلدان القليلة التي ركزت على القطاع الزراعي من معالجة الصعوبات الاقتصادية بشكل أفضل من معالجة معظم البلدان الأخرى .

إذاً يمكن اعادة دوران عجلة التنمية الاقتصادية والتوجه صوب الاعتماد الذاتي في التغذية . ويسعدنا أن نلاحظ أن الاعلان الذي صدر عن رؤساء الدول في منظمة الوحدة الافريقية في تموز/يوليه عالج بشكل واقعي مشاكل التنمية وأوجه قصورها ، وسلّم بالمسؤوليات المنوطة بالحكومات الافريقية ذاتها عن وضع السياسات والبرامج التي تفضي الى التنمية ، فضلا عن الحاجة الى اعطاء الأولوية للقطاع الزراعي . وفي الواقع، ان الذين شاركوا في قمة منظمة الوحدة الافريقية الزموا حكوماتهم " بالعمل على تحقيق زيادة تدريجية في اجمالي

Digitized by UNOG Library

الاستثمارات العامة الوطنية التي تخصصها بلادنا للزراعة بحيث تصل بحلول عام ١٩٨٩ ، الى نسبة تتراوح بين ٢٠ و ٢٥ في المائة . (A/40/666 ، الفقرة ١١) . وهذه عبارة ايجابية عن الأولويات الجديدة تستحق تأييد المجتمع الدولي لها .

وبالنظر الى هذه المؤشرات الايجابية والواقعية الجديدة في العديد من البلدان الافريقية، فان التزام الولايات المتحدة الأمريكية بالتنمية الاقتصادية البعيدة الأمد مازال قويا . وخلال عهد الرئيس ريغان ، زاد برنامج المساعدة الاقتصادية المنتظمة لافريقيا جنوبي الصحراء بما يزيد عن ٥٥ في المائة . وبالتعاون الوثيق مع شركائنا في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، والصناديق العربية ، والمؤسسات المالية الدولية ، نعمل معا من أجل تجنب ازدواجية البرامج . وتشكل هذه الموارد معا حوالي ٨٦ في المائة من المساعدة التي تلقتها افريقيا . ونلاحظ بأسف أن بلدان الكتلة الشرقية لا تقدّم الا ٢ في المائة من المساعدة الاقتصادية لافريقيا .

ان المساعدات الثنائية المقدّمة من الولايات المتحدة الى افريقيا تركّز على برامج سياسات الاصلاح التي توجد حوافز للتنمية وتمكن المزارعين الافريقيين ، بالاضافة الى رجال الأعمال ، من الاضطلاع بدور أكثر نشاطا . وتهدف البرامج المترابطة الى تطوير التكنولوجيات والمؤسسات والموارد البشرية . ولقد تعلمنا من أسلوب التجربة والخطأ خلال السنوات الثلاثين الماضية فيما يتعلق بالمساعدات الانمائية أن القطاع الخاص هو أداة فعّالة من أجل النمو . وقد أظهرت دراسة اجراها البنك الدولي أن البلدان الأقل نموا التي أوجدت مناخا مناسبا للقطاع الخاص حققت معدلات نمو اكثر ارتفاعا من تلك التي حققتها البلدان التي لم تفعل ذلك .

اننا نعطي اولوية خاصة للقطاع الزراعي ، وندعم الاصلاحات المتصلة بالاسعار والتسويق والبرامج التي تهدف كلها الى زيادة انتاج المزارعين . ونحن ننوي أن نخصص حوالي بليون دولار في الخمس عشرة سنة المقبلة للبحوث الزراعية في افريقيا . وفي كانون الثاني /يناير من هذا العام، أعلن الرئيس ريغان مبادرة جديدة تتعلق بالمساعدات الغذائية لسنوات عديدة تهدف الى دعم سياسات الاصلاح في القطاع الزراعي .

Digitized by UNOG Library

وبالاضافة الى تقديم الدعم لميزان مدفوعات الصرف السريع من خلال المنح النقدية والبرامج السلعية ، تم توفير مبلغ ٧٥ مليون دولار لمعونة المشاريع التي تقدم من خلال برنامج اصلاح السياسة الاقتصادية ، وذلك لتقديم مساعدات اضافية تتسم بقدر أكبر من المرونة الى البلدان الافريقية التي تقوم باصلاحات سياسية حاسمة .

وتدرك الولايات المتحدة بشكل واضح حدة المشاكل الاقتصادية في افريقيا وعبء الديون الثقيل الذى يقع على عاتق المنطقة . واذا كانت الواقعية الجديدة التي تتحلى بها الحكومات الافريقية والتحرك نحو الاصلاحات السياسية سيؤتيان ثمارهما ، فعلى المجتمع المانح أن يضع برنامجا منسقا تنسيقا جيدا للمساعدات . والفشل في تحقيق ذلك لن يسفر الا عن اعطاء مصداقية لنقاد هذه الاصلاحات ، وتقويض الجهود التي يبذلها القادة الافريقيون الذين تحلّوا بالشجاعة وبعد النظر باتخاذهم هذه الاجراءات القوية .

لهذا السبب ، أولينا اهتماما كبيرا للمقترحات التي قدمها وزير خزانتنا ، السيد جيمز بيكر ، في اجتماع البنك الدولي الذى عقد في سيول في الشهر الماضي . ان هذه المقترحات التي مازلنا نناقشها مع شركائنا في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادى ومع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، تستهدف زيادة مبالغ التمويل الميسّر الذى يمكن للبلدان الافريقية وغيرها من البلدان الأقل نموا أن تحصل عليه من خلال الصندوق الاستئماني لصندوق النقد الدولي زيادة كبيرة . ومن شأن ذلك أن يوجه مدفوعات الصندوق الاستئماني الى البلدان الأشد فقرا . ويسعدنا ان اللجنة المؤقتة في سيول اعتمدت ذلك المقترح . وعلاوة على ذلك ، فان مقترحنا الأوسع نطاقا ينص على دور أكبر للبنك الدولي في الاقراض الهيكلي للبلدان الأشد فقرا ، ويعتمد على التعاون الوثيق بين ذلك البنك وصندوق النقد الدولي . بيد انه مازال علينا ان نفعل الكثير لاعطاء شكل محدّد لهذا المقترح الأوسع نطاقا ، ونحن نعمل بجدّ مع قادة البلدان الافريقية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادى ، وكذلك مع المؤسسات المالية الدولية لانجاح هذا المقترح . وسوف تنظر الولايات المتحدة في توفير موارد اضافية لهذا النهج الأوسع نطاقا الذى يشترك فيه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لو قدم الآخرون مساهمات اضافية متكافئة .

Digitized by UNOG Library

لقد تعلمنا جميعا الكثير من الماضي ومن حالة الطوارئ الراهنة ولدينا جميعا رأي أكثر واقعية عن احتياجات افريقيا . وكما أشرت من قبل ، فان ذلك الزخم والاهتمام بافريقيا اللذين أثارهما الجفاف المفجع ينبغي الابقاء عليهما طوال العقود العديدة المقبلة من التنمية الطويلة الأجل الضرورية لافريقيا لكي تبدأ في تحقيق امكاناتها الاقتصادية الكاملة . وقد فعلنا الكثير من أجل ابقاء ذلك الاهتمام في اطار الأمم المتحدة . وفي العام الماضي ، أعرب وفد بلدي عن الرأي القوي بأن يستمر تركيز اهتمام الأولويات على افريقيا . ونتيجة لذلك ولجهود آخرين طرحنا آراءنا بشأن احتياجات افريقيا في الأجلين المتوسط والطويل في دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعقودة في صيف هذا العام ، وها نحن نناقش هذه المسألة الهامة مرة أخرى بعد أربعة أشهر في الدورة الأربعين للجمعية العامة . وطبقا للاعلان الصادر عن منظمة الوحدة الافريقية ، يطالب رؤساء الدول الافريقية بعقد دورة استثنائية للجمعية العامة بشأن الأزمة الاقتصادية الافريقية . وتؤيد الولايات المتحدة الامريكية ضرورة ايلاء اهتمام مستمر بأولويات افريقيا من أجل الابقاء على زخم الدعم . والواقع، ان الرئيس ريغان وافق مؤخرا خلال محادثاته مع الرئيس ضيوف رئيس منظمة الوحدة الافريقية على فكرة الدورة الاستثنائية المقترحة . ومع ذلك ، يعتقد وفد بلدي اعتقادا راسخا بأن مثل هذا الاجتماع ينبغي ان يحضّر له بدقة ، وان يركّز الاهتمام فيه بشدة على احتياجات التنمية الافريقية وعلى الحقائق الواقعة هناك . ولا بد له من أن يتجنب الدعوة الى حلول ثبت انها غير عملية أو الى ايجاد هياكل أو آليات جديدة تؤدي الى ازدواجية في العمل مع غيرها . ولا بد لهذه الدورة الاستثنائية من ان تقوم بدلا من ذلك بتحديد الخطوات التي تتخذها الحكومات الافريقية ذاتها لاعادة تنظيم أولوياتها الانمائية واستعراض طرائق المساعدات الثنائية والمتعددة الأطراف الموجودة وتحديد أي ثغرات قد توجد فيها . وتعتزم الولايات المتحدة في هذه المرحلة ان تكرّس أفضل قدراتها الانمائية لهذا الجهد .

وفضلا عن ذلك ، ينبغي لنا ان نصل أدنى حد من أي سوء فهم قد يطرأ لدى الرأي العام حول مقاصد هذه الدورة الاستثنائية . وبالتالي ، يوصي وفد الولايات المتحدة بغية خفض تكاليف الدورة الاستثنائية ، بأن يخطط لها لتكون متصلة بأي دورة مستأنفة للجمعية العامة .

Digitized by UNOG Library

ومن خلال مكتب الأمم المتحدة لعمليات الطوارئ في افريقيا والوكالات المتعاونة معه والمجتمع الدولي ، بيّنت الأمم المتحدة قدرتها على التعاون والاهتمام والتجاوب . ولا بد لنا من الابقاء على زخم هذا الاهتمام نظرا لانه ، كما هو واضح ، ليس هناك من سبب يدعونا لأن نفقد الثقة بقدرة افريقيا على الانتعاش وعلى تحقيق التنمية الطويلة الأجل . ومن الواضح كذلك انه مازال هناك الكثير الذى يتعين علينا ان نفعله . ان المهمة الماثلة أمامنا تتجاوز قدرة أى بلد بمفرده . وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة ككل ، ولكل فرد منا ، أن يظل ملتزما بهذه المهمة .

السيد كولا فيتس (تشيكوسلوفاكيا) (ترجمة شفوية عن الروسية) : بالنيابة عن وفد تشيكوسلوفاكيا ، أود بادئ ذى بدء أن أهنئ وفود اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية بمناسبة ذكرى قيام ثورة أكتوبر المجيدة .

ان البشرية تواجه حاليا مشاكل عالمية عديدة ، في مقدمتها ـ بالاضافة الى الصراع النووى ـ مشكلة المجاعة وسوء التغذية التي يعاني منها مئات عديدة من ملايين البشر في بلدان نامية كثيرة ، وخاصة في افريقيا . لذلك ، نرحب بمبادرة الأمم المتحدة المتمثلة في مناشدتها العمل على التوصل الى حل لتلك المشكلة .

Digitized by UNOG Library

ومما له ما يبرره تمام التبرير أن يخصص وقت ، للعام الثاني على التوالي ، للنظر في مسألة المجاعة والحالة الحرجة في افريقيا في محفل الجمعية العامة هذا .

لقد أوضحت تشيكوسلوفاكيا مرارا موقفها بشأن مشاكل المجاعة وسوء التغذية في البلدان النامية وهو موقف انبنى على تحليلات متعمقة للأسباب الحقيقية لتلك المشاكل ، وفي الوقت نفسه مع أخذ الجوانب الأخرى التي أدت الى زيادة تعقد مشكلة المجاعة في الاعتبار . لقد انقضت خمسة وعشرون عاما منذ اعتمد اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. وكان ظهور دول مستقلة سياسيا نجاحا مشجعا حققته حركات التحرر الوطني في المستعمرات السابقة . بيد أن المشاكل الاقتصادية المتزايدة في البلدان النامية قدمت الدليل الكافي على حقيقة انه لا يكفي ان يتحقق الاستقلال السياسي لأى بلد ليتمكن ذلك البلد من التغلب على آثار قرون من النهب الاستعمارى . فالاستقلال السياسي خطوة أولى ويجب ان تعقبه خطوة ثانية وهي انهاء الاستعمار الاقتصادى ــ وأشدد " الاقتصادى " ــ مع ما يرتبط بذلك من اقامة نظام اقتصادى دولي جديد وعادل . فذلك وحده الكفيل بقطع الطريق على لجوء الاستعمار الجديد الى ممارسات أكثر تطورا وخبثا ، وبالتالي تمكين تلك البلدان من تحسين مستويات معيشة سكانها .

وفي هذا الصدد ، أود أن أشدد على أن حل أى مشكلة من المشاكل العالمية، بما في ذلك ايجاد حل للأوضاع غير المرضية فيما يتعلق بانتاج الأغذية في عدد من البلدان النامية ، لن يكون ممكنا الا في ظل استتباب السلم وتوافر الثقة المتبادلة ، ووقف سباق التسلح وفي اطار عملية تدريجية لنزع السلاح . وما من أحد يستطيع انكار أنه بالرغم من سقوط الأمطار لعدة شهور الآن في معظم البلدان الافريقية لا تزال مشكلة المجاعة مستفحلة . بل وقد ظهرت صعوبات اضافية من أخطرها صعوبة الحصول على البذور ، وغرف أماكن التخزين في عدد من الموانئ الأفريقية والنتائج المعاكسة الناجمة عن عدم كفاية البنى الأساسية ، وهي مشاكل أصبحت أكثر وضوحا .

وما من شك في أن الجفاف وزيادة معدل نمو السكان من العوامل بالغة الأهمية ذات التأثير الملحوظ على القدرة على توفير الأغذية للسكان ، الا ان هذه كلها عوامل تتمثل خطورتها في انها تتسبب في زيادة تعقد الحالة الاقتصادية الحرجة أصلا ، وهي حالة

Digitized by UNOG Library

يمكن أن نستظهر مسبباتها الجذرية في تخلف القاعدة المادية والتكنولوجية في البلدان الافريقية تخلفا يرجع الى ماضيها الاستعمارى .

فمعظم البلدان الافريقية اساسا ذات اقتصادات زراعية ، وهو ما يحدد سبقا المكانة التي تشغلها في النسق الراهن لتقسيم العمل الدولي . وفي الممارسة العملية ، تسببت في افتقاد ذلك التقسيم للتوازن أنشطة الشركات عبر الوطنية التي تسعى الى أن تحقق لأنفسها تدفقا خارجا لا ينتهي من رأس المال يفوق بكثير حجم استثماراتها الأصلية في بعض القطاعات التي تختار الاستثمار فيها من اقتصادات البلدان النامية . ومن ثم أصبح هناك اتجاه متعاظم لأن تظل اقتصادات البلدان النامية من اقتصادات المحصول الواحد ، وهو ما يؤدى الى ضعف كبير في اقتصادات تلك البلدان ويزيد من تبعيتها للدول الرأسمالية المتقدمة . وفي الوقت الحالي ، بينما تعاني الملايين من المجاعة في البلدان النامية ، تواصل بعض البلدان الرأسمالية اتلاف فوائضها من الحاصلات الزراعية عملا على ابقاء أسعار المنتجات الزراعية عند مستوياتها الراهنة . وبتكلف اتلاف تلك الفوائض التي تصل الى عدة ملايين من الاطنان مئات الملايين من الدولارات . ومن ثم نجد أنفسنا في مواجهة وضع شاذ يرجع الى منطق الطريقة التي تعمل بها قوى السوق الحرة . وهو النظام الذى تتغنى به كثيرا البلدان الرأسمالية المتقدمة . وفي الوقت نفسه ، يتناقض ذلك تناقضا صارخا مع الطريقة التي تمنح بها تلك البلدان ما يسمّى بالمساعدة الانمائية الرسمية للدول النامية .

فالبلدان النامية تعاني من الآثار السلبية لتسلل رأس المال الخاص والعام الى اقتصاداتها والتقلبات في الأسواق العالمية . وهي تعتمد جميعا ، بدرجة تزيد أو تنقص على استيراد المواد الغذائية الأساسية ، وتعاني من سلسلة كاملة من النتائج السلبية منها ، على سبيل المثال ، ازدياد صعوبة الوصول الى الأسواق العالمية نتيجة لتطبيق التدابير الحمائية ، وسياسات التدخل السعرى ، وتزايد التبعية للتقلبات في أسعار صرف العملات أو نتائج سياسات اسعار الفائدة المرتفعة . ومن ثم فان الحالة الحرجة التي نشاهدها في اقتصادات البلدان الافريقية وخاصة الحالة السائدة في قطاعاتها الزراعية ، لا يمكن النظر فيها بمعزل عن ، بل بازاء ، الخلفية العامة للاقتصاد الرأسمالي العالمي .

Digitized by UNOG Library

ان البلدان الافريقية المستقلة ليست مواجهة بمهمة يسيرة في معالجة مشكلة التقسيم السائد غير الملائم في مجال الملكية وتنظيم العمل . فهذا النوع من المشاكل لا يمكن حله بغير قدر معين من المساعدة الدولية ، مع أخذ سيادة تلك البلدان في الاعتبار بشكل كامل في الوقت ذاته .

وطبقا لأرقام الأمم المتحدة ، هناك ٣٠ مليونا من البشر الآن على شفا الحياة والموت ، بسبب المجاعة وسوء التغذية في افريقيا ، وتبلغ المساعدة المطلوبة لانقاذهم ما لا يقل عن ٥ر١ مليارا من الدولارات .

Digitized by UNOG Library

هناك اولا الحاجة الى التغلب بسرعة على النتائج المباشرة للحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا . ويتركز اهتمام خاص على المساعدة الانسانية . وجمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية لا تقلل من اهمية المساعدة الانسانية المتغلب مؤقتا على بعض المشاكل الأكثر حدة ، كالمجاعة وسوء التغذية اللتين تعاني منهما عشرات الملايين من سكان افريقيا . ونحن نسهم ايضا في منح هذه المساعدة على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف . الا أننا نرى ضرورة التأكيد على أن هذا النوع من المساعدة ــ سواء كان ثنائيا قصير الأجل أو انواعا مختلفة من الهبات وأشكال المساعدة الأخرى التي تقدمها منظمات دولية حكومية أو غير حكومية ــ ليس بوسعها ان تقضي على الآثار السلبية للعلاقات الناشئة عن الاستعمار الجديد . وبالتالي ، لا يمكنها ــ في حقيقة الأمر ــ أن توفر حلا جذريا للحالة الحرجة في افريقيا . وبالفعل ، ينبغي أن يكون الحل الفعّال لمشاكل افريقيا الاقتصادية عملية طويلة الأجل سيتوقف نجاحها اساسا على اعادة تشكيل البنى الراهنة للاقتصادات الوطنية للبلدان النامية في تلك القارة ، جذريا .

وهناك في ذلك مشكلة لها أهمية كبرى ، هي الطريقة التي ينبغي ان يفسر بها مفهوم اعادة الهيكلة . ونحن نجد في نشرة صدرت مؤخرا عن صندوق النقد الدولي ان التمويل الخارجي لا يؤدي الا الى تأجيل اعادة الهيكلة ، اذ يؤدي اساسا الى مجرد تراكم المشاكل الاقتصادية الخاصة بالبلدان النامية . ونحن نتفق تماما مع ذلك التفسير . ويجب أن نؤكد ، مع هذا ، على أن مفهوم " اعادة الهيكلة " لا يستجيب دائما بحال من الأحوال ، من الناحية العملية ، للمتطلبات الحقيقية لتنمية البلدان النامية اقتصاداتها تنمية مستقلة . ففي عدد من الحالات ، تجد البلدان النامية انفسها مكبلة ببرامج استثمارية ومالية كثيرة القيود ، وبتعزيز القطاع الخاص والنفوذ المتزايد للشركات عبر الوطنية . الا أن هذا النوع من " اعادة الهيكلة " يؤدي ببساطة الى ادامة الاستعمار وزيادة الاعتماد على الموارد الخارجية ، وازدياد البطالة والفقر والنوترات الاجتماعية .

Digitized by UNOG Library

تتضمن الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث نداء يدعو الى مراعاة تحديد شروط استخدام الموارد الخاصة بصندوق النقد الدولي ، ومراعاة الاهداف الاجتماعية والسياسية للبلدان الاعضاء والأولويات الاقتصادية التي تضعها لانفسها . ونحن نعتقد انه ينبغي الالتزام بهذا النداء بشكل عطي . لقد اوضحت التطورات الاخيرة في افريقيا اهمية دفع التنمية الاقتصادية لتلك البلدان قدما للوفاء بمتطلبات جميع قطاعات السكان لا متطلبات القطاعات الأكثر رعاية وحدها .

وتشيكوسلوفاكيا ، بوصفها بلدا اشتراكية ، تعتبر شريكا تقليديا للبلدان الافريقية في التعاون الاقتصادى . فهي تقدم المساعدات للبلدان الافريقية وبخاصة المساعدات طويلة الأجل . وهذا يتضمن تقديم معدات شاملة وارسال خبراء ، وتدريب كادرات وطنية من البلدان النامية في تشيكوسلوفاكيا . وفي عام ١٩٨٣ - ١٩٨٤ احيط اعضاء الأمم المتحدة علما بقدر المساعدة الاقتصادية التي قدمتها تشيكوسلوفاكيا الى تلك البلدان ، ونسبة الدخل الوطني الذى تمثله هذه المساعدة . وفي عام ١٩٨٤ قدمت تشيكوسلوفاكيا الى الدول النامية مساعدة تعادل ٩ر في المائة من الدخل الوطني ؛ اما اقل البلدان نموا فقد حصلت على ما يعادل ١٥ر في المائة من الدخل الوطني .

فنحن ، بقدر ما تسمح امكانياتنا الاقتصادية ، نقدم المساعدة الانسانية المطلوبة عن طريق الحكومة ونقابات العمال والمنظمات النسائية والشبابية والمنظمات العامة الأخرى . ومع هذا ، نود ان نؤكد مرة اخرى الطبيعة طويلة المدى لهذه المساعدة . وفي الوقت نفسه ، نعارض بشدة اساءة استخدام المساعدة طويلة المدى والمساعدة الانسانية ايضا للتدخل في الشؤون الداخلية لبعض البلدان وممارسة ضغط سياسي على دول ذات سيادة .

كما أن تشيكوسلوفاكيا ظلت ، لعدد من السنين الآن ، تشرك بلدانا افريقية في خبرتها الخاصة ببناء اقتصاد مخطط . ونرى أن الخبرة التي حصلنا عليها في

Digitized by UNOG Library

بناء المجمعات الزراعية الصناعية ، وتطوير الخدمة الطوعية ، وتنظيم تسويق المنتجات الزراعية ، وتنمية الموارد المائية والغابات ، وما الى ذلك ، ستظل تمثل اسهاما قيما في التوصل الى المزيد من تطوير البنى الاقتصادية للبلدان الافريقية ، ومصدر الهام لها . وتشيكوسلوفاكيا على استعداد لنقل خبرتها الى البلدان الافريقية عن طريق الأمم المتحدة ــ على سبيل المثال ، عن طريق منظمة الأغذية والزراعة ــ أو بطريقة ثنائية على حد سواء . هناك مثال على التعاون متعدد الأطراف طويل المدى بين تشيكوسلوفاكيا والبلدان النامية هو الاستخدام الناجح لـ " البنتونايت " لتحسين غلة الأراضي الصالحة للزراعة في مصر ، كجزء من برنامج منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية .

ان تشيكوسلوفاكيا ــ شأنها شأن سائر البلدان الاشتراكية ــ تعارض أى نوع من أنواع الاستغلال ، وتسعى الي تطبيع وتحسين العلاقات الاقتصادية الدولية ، وتحبذ التعاون مع جميع البلدان ، بصرف النظر عن نظمها الاجتماعية . وقد اعيد التأكيد على هذا في الاعلان الذى صدر في الاجتماع الأخير للجنة الاستشارية السياسية للدول الأعضاء في معاهدة حلف وارسو الذى عقد يوم ٢٣ تشرين الأول/ اكتوبر من هذا العام في صوفيا . ونحن على استعداد لمواصلة العمل في اطار الأمم المتحدة والهيئات التابعة لها لضمان تمكين البلدان النامية في افريقيا والقارات الأخرى من التغلب على آثار الاستعمار والاستعمار الجديد ، ومن ثم تحقيق تنمية اقتصادية متوازنة طويلة المدى على اساس احترام سيادة الدول بما يحقق النفع لقطاعات أوسع من السكان .

Digitized by UNOG Library

السيد فيشر (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : منذ عام ، فزع العالم بل وأفاقه من شعوره بالرضا عن النفس على مأساة افريقيا جنوبي الصحراء ، بصور الأطفال الجائعين والأراضي الجافة المجدبة التي فر منها سكانها الجياع البائسون . وكان وراء هذه القصة ، التي سيطرت على وسائط الاعلام ، مركب مأسوي يتألف من الكوارث الطبيعية ، وتردى معدلات التبادل التجارى ، والنمو السكاني السريع ، واختلالات التوازن داخليا وخارجيا ، والتدهور التدريجي للبيئة .

ولقد اضطلعت الشعوب والحكومات الافريقية بجهود خارقة لمجابهة هذه الحالة ، وساعدتها حملة منقطعة النظير من المعونة من قبل المجتمع الدولي ؛ الذى كان لاستجابته السخية اثر ملحوظ للغاية في ذلك ؛ اذ لم تقتصر المشاركة في جهود الاغاثة على المنظمات الحكومية فحسب ، بل شملت ايضا العديد من الافراد والفنانين والمنظمات غير الحكومية .

وقد اسهمت النمسا بنصيبها في تلك الجهود الغوثية . ففي المؤتمر الخاص بالحالة الطارئة في افريقيا ، الذى عقد في آذار/مارس ١٩٨٥ ، أعلنت النمسا تعهدها بتخصيص مبلغ اضافي يبلغ حوالي ٤٫٥ مليون دولار امريكي لخطة الطوارئ التي تقدم المساعدة الغذائية والسوقية الثنائية . بالاضافة الى الاسهامات النقدية المقدمة الى حملات الطوارئ التي نظمها الصليب الأحمر ، ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ومؤسسة الأمم المتحدة للطفولة ، وبالاضافة الى هذا ،تعهدت النمسا باسهام يبلغ عشرة ملايين دولار امريكي وذلك للمؤسسة الخاصة بافريقيا جنوب الصحراء التي انشئت في اطار مجموعة البنك الدولي . وقد رصدنا فوق ذلك مبلغ مليون دولار امريكي للفريق الاستشارى المعني بالبحوث الزراعية الدولية . كما بذل سكان النمسا ومنظماتها الخاصة الكثير من الجهد ، الذى لايزال مستمرا .

يبدو ان الالحاحية المباشرة لهذه الأزمة قد خفت الآن . الا أن الأسباب الهيكلية للكارثة لاتزال باقية . فاعتبارا من الآونة الراهنة ، لم تعد الحالة الحرجة

Digitized by UNOG Library

في افريقيا مسألة معونة طوارئ في المقام الأول ، بل اصبحت مسألة تتعلق بسياسات ثابتة من أجل الانعاش الاقتصادى . فالسياسات المحلية والمساعدة الخارجية مطلوبة للتغلب على هذه الحالة في الأمد المتوسط . وبالتالي لتلافي خطر وقوع كارثة جديدة . ولا يمكن ان يتأتى ذلك الا في بيئة يفوق فيها النمو الاقتصادى نمو السكان ويتوافر فيها قدر من الموارد المالية الجديدة ، وتطبق سياسات محلية مسؤولة واقعية لحسن استخدام الموارد الشحيحة .

والمقترحات الأخيرة الرامية الى توجيه مزيد من الموارد من المؤسسات المالية متعددة الأطراف الى البلدان الأشد احتياجا ، لمن الأمور التي رحبت بها النمسا . ومن المأمول ان تؤدى ، في النهاية ، وبالتضافر مع عناصر اخرى كاتاحة الوصول الحر الى أسواق البلدان المتقدمة وتحديد أسعار أفضل للسلع ، الى الاسهام في اعادة انعاش الاقتصادات الافريقية .

وقد أوضح رؤساء دول منظمة الوحدة الافريقية ، في قمتهم الحادية والعشرين ، المتطلبات الضرورية مؤكدين على المبدأ القائل بأن المسؤولية الأساسية للتنمية تقع على عواتق الحكومات الافريقية أنفسها . ومع هذا ، يتعين على المجتمع الدولي ايضا ان يتحمل جزءا واضحا من المسؤولية من أجل اصلاح الاقتصادات الافريقية . وانني اؤمن بأن المجتمع الدولي ، بعد ان شعر العالم بخطورة الحالة ،وقدّر أبعاد المشكلة سيجد من الصعب الآن أن ينصرف عنها الى مشاغله الخاصة ويتجاهل الحاجة الى حل مستمر منسق من أجل افريقيا . فالاحتمالات خطيرة بدرجة لن تسمح بذلك ، فوفقا لتكهنات البنك الدولي انه ، حتى بموجب فرضيات ايجابية ، من المنتظر ان يظل نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي في البلدان الافريقية سلبيا خلال السنوات العشر القادمة . وهذا التقدير ، وهو تقدير لا يمكن قبوله بالضرورة ، من الناحية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان الافريقية ، يشكل تحديا رهيبا لتلك البلدان بل وللمجتمع الدولي بأسره .

Digitized by UNOG Library

ولقد جاءت الاستجابة لذلك التحدى ــ على الأقل ــ جزئيا في اطار الأمم المتحدة. اذ عقد المؤتمر المعني بافريقيا في مطلع هذا العام بناء على مبادرة الأمين العام. كما أصدرت الجمعية العامة، في العام الماضي، بتوافق الآراء اعلان افريقيا، الذى أعيد تأكيده هذا الصيف في الدورة الثانية للمجلس الاقتصادى والاجتماعي ــ وتؤيد النمسا تماما كلا الصكين.

ان جهود التنسيق التي يضطلع بها مكتب عمليات الطوارئ في افريقيا، قد برهنت على أن التنسيق الفعال على مستوى منظومة الأمم المتحدة، ممكن داخل المنظومة، عندما يصبح من المتعين مجابهة ازمة مشتركة. ويعد ذلك انجازا كبيرا. وينبغي أن نستخدم امكانية التنسيق التي نمتلكها الاستخدام الأمثل، خاصة فيما يتعلق بالاكتشاف المبكر لأية حالات طوارئ جديدة، والقيام بالاجراءات الوقائية التي يقتضيها ذلك الاكتشاف، وتحقيقا لهذه الغاية، يبدو انه من المستصوب ان يكون هناك تعاون وثيق بين الأمم المتحدة في نيويورك، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الطوارئ بجنيف. لكن الأهم من ذلك، ان التنسيق الفعّال سيكون ضروريا ايضا في غمار مرحلة جديدة لعملية اعادة التأهيل المتوسطة والطويلة الأجل.

ولقد احطنا علما بالاقتراح الرامي الى عقد دورة خاصة للجمعية العامة في العام المقبل لتواصل بحث الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا جنوب الصحراء. ويبدو ان هذه فكرة منطقية نظرا لالحاحية الموضوع وأهميته، وقد حظى هذا الموضوع بالأولوية المطلقة في اجتماع العام الماضي للمجلس الاقتصادى والاجتماعي وفي الجمعية العامة. وفي رأينا، انه يتعين على الأمانة العامة وعلى الوفود، ان تعد لتلك الدورة خير اعداد، وذلك ان كان لها ان تحقق فوائد جديدة بعد النقاش الطويل. ويمكن ضمان تحقيق افضل نتيجة ناجحة عن طريق التركيز المسبق على عدد صغير من الموضوعات المحددة المترابطة فيما بينها، بدلا من معالجة تلك المسألة المعقدة برمتها بالنظر في الحالة الاقتصادية الشاملة في الوقت المتاح الضيق نسبيا. ووفد النمسا على استعداده للمشاركة النشطة والبناءة في الاعداد للدورة الخاصة، التي ستكون ــ في رأينا ــ مفيدة في زيادة التحفز وزيادة الاهتمام على اعلى المستويات لمعالجة مسألة التنمية في افريقيا.

Digitized by UNOG Library

الآنسة د ياماتاريس (قبرص) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تنظر الجمعية العامة للعام الثاني على التوالي في الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا .

ان البؤس الذى ابتليت به الملايين من سكان قارة افريقيا يروع كل أمة في هذه المنظمة وكل البشر بغض النظر عن العقيدة أو الدين أو العرق .

ومن الصعب أن يفهم المرء بل ومن الأصعب أن يجد تفسيرا للحقيقة الماثلة في انه ظل من الممكن أن تتحمل الملايين من البشر . . هذا القدر من المعاناة في القرن العشرين . ان مجرد حدوث تلك الفاجعة وصمة عار في جبين حضارتنا .

ومع ذلك ، فانه لمما يبعث على التشجيع ، ان نشهد تدفق مشاعر التعاطف والاسهامات السخية من جانب البلدان والمجموعات والأفراد في سياق جهد مشترك لتخفيف وطأة المعاناة عن الشعوب الافريقية .

ولكنه يجدر الاعتراف بأنه ينبغي ويجب عمل المزيد في هذه الأوقات العصيبة . ذلك ان مأساة هذه الملايين من البشر ينبغي أن تصبح مأساتنا جميعا . وفي نفس الوقت يجب أن تكون حافزا على احداث تغييرات في البلدان المعنية من شأنها أن تجعل تكرار تلك الحالة أمرا مستحيلا .

وثمة أوجه تماثل كثيرة بين اقتصادات بلدان افريقيا وغيرها من البلدان النامية في مناطق أخرى من العالم ، من بينها الديون الخارجية الثقيلة التي تستوعب خدمتها حوالي ٢٥ في المائة من حصائل صادرات تلك البلدان وتدهور معدلات التبادل التجارى والنمو السكاني السريع الذى يقصر الانتاج الغذائي عن مسايرته .

وفضلا عن ذلك ، أسهم عدد من العوامل الجغرافية والتاريخية والمناخية والبيئية في نشوء تلك الحالة المفجعة التي يواجهها سكان افريقيا اليوم والتي تزداد تفاقما نتيجة للآثار الضارة المترتبة على الجفاف والمجاعة والتصحر .

تقتضي الأزمة الاقتصادية الخطيرة التي مازالت تواجه افريقيا اتخاذ تدابير خاصة ومحددة على وجه الاستعجال لحل تلك المشكلة .

وبالاضافة الى الحاجة الملحة للتصدى لتلك الحالة الطارئة ، ينبغي أيضا ايلاء عناية جادة لاحتياجات افريقيا الانمائية في الأجلين المتوسط والطويل .

Digitized by UNOG Library

ويؤيد وفد بلادى تماما الاجراءات الدولية التي اقترحها الأمين العام في تقريره الوارد في الوثيقة A/39/627 . كما نود أن نعرب عن تقديرنا للأمين العام لتقريره الشامل الوارد في الوثائق A/46/372 و Add.1 و 2 .

وترى قبرص انه بالرغم من أن الاعلان المتعلق بالحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا الذى اعتمدته الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين يوفر اطارا للعمل الدولي ، مازال من المتعين عمل الكثير وبخاصة في مجال مساعدة البلدان الافريقية في جهودها الانمائية .

وتؤيد حكومة قبرص تماما خطة عمل حركة عدم الانحياز التي اعتمدت في المؤتمرين الوزاريين اللذين عقدا في نيودلهي ولوساندا ، وستبذل قبرص حكومة وشعبا أقصى ما في وسعها في هذا الصدد للمساعدة على ايجاد حل لتلك الحالة الاقتصادية الحرجة* .

السيد السمري (الامارات العربية المتحدة) : ان الأزمة الاقتصادية في افريقيا تتفاقم بشكل يبعث على شديد القلق ، ولقد عبّر عن ذلك العديد من القادة السياسيين الذين أدلوا ببياناتهم أمامكم أثناء المناقشة العامة وأثناء الاحتفال بالذكرى الأربعين لتأسيس الأمم المتحدة .

ان تشخيص الأزمة الاقتصادية في افريقيا من حيث هي أزمة تنموية ، الوارد في تقرير الأمين العام في الوثيقة E/1985/104-A/40/372 ، يضع الحالة الاقتصادية في افريقيا في موضعها الصحيح . ولذلك يتوجب النظر اليها ، والتعامل معها ، ووضع الحلول لها ، من منطلق كونها أزمة تنموية ،الا أن أزمة التنمية في البلدان الافريقية الواقعة جنوبي الصحراء تتسم ببعض الخصوصيات التي يتوجب التركيز عليها ، ففي الوقت الذى تعرضت فيه ، ولا زالت تتعرض ، اقتصاديات الدول الافريقية لكل المؤثرات السلبية الناجمة عن الأزمة الاقتصادية العالمية مثلها في ذلك مثل باقي الدول النامية ، فان تلك الاقتصاديات يزداد تدهورها نتيجة للظروف البيئية والمناخية التي تتعرض لها القارة الافريقية نتيجة للتصحر والجفاف والمجاعة وانتشار الأمراض . هذه الخصوصية تجعل من الأزمة الاقتصادية في القارة الافريقية حالة طوارئ حرجة يتوجب مواجهتها بشكل سريع.

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد ماكيكا (ليسوتو) .

Digitized by UNOG Library

ومن هنا ، فان الحالة الاقتصادية في افريقيا يتوجب أن تعالج على صعيدين مترابطين يؤثر كل منهما في الآخر تأثيرا أساسيا ، وهما المدى العاجل — قصير الأجل ، والمدى المتوسط طويل الأجل .

ومع اننا نبدى ارتياحنا لتأكيد الزعماء الأفارقة ، في مؤتمر قمة منظمة الوحدة الافريقية بأن المسؤولية الرئيسية ، في مواجهة الأزمة الاقتصادية ، تقع على عاتق الدول الافريقية نفسها ، الا أننا نتفق كل الاتفاق مع ما ذهب اليه السيد اديبايو اديديجي ، الأمين التنفيذى للجنة الاقتصادية لافريقيا في بيانه أمام اللجنة الثانية يوم ٣١ تشرين الأول /اكتوبر ١٩٨٥ ، في ان القارة الافريقية لا تستطيع بجهودها الذاتية فقط مواجهة ضخامة التكاليف الاقتصادية والاجتماعية والانسانية المترتبة على الأزمة القائمة . ولذلك فان مسؤولية هامة تقع على عاتق المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في مساعدة الدول الافريقية على معالجة تلك الأزمة في المدى العاجل والطويل الأمد ، على حد سواء .

ففيما يتعلق بحالة الطوارئ ، أو المعالجة العاجلة — قصيرة الأجل ، فان استمرار حالة التحفز في سبيل دعم استمرارية استجابة المجتمع الدولي لعمليات الطوارئ في افريقيا لا زالت مسألة مطلوبة بشكل ملح ، ونعتقد بوجوب استمراريتها ودعمها من أجل تلبية الاحتياجات العاجلة ، ولاسيما في قطاع التغذية والزراعة . وفي هذا الصدد فاننا نشيد بالدور الذى يلعبه " مكتب الأمم المتحدة لعمليات الطوارئ في افريقيا " في رصد وتحديد احتياجات الطوارئ وتنسيق تدفق المساعدات من مختلف الهيئات والمؤسسات الحكومية والرسمية والشعبية والانسانية ، ونرجو أن يستمر هذا الدور ويتعزز ويصبح أكثر كفاءة . ولكن لا يفوتنا هنا أن نؤكد على ضرورة ايلاء اهتمام أكبر لحل المشاكل القائمة في قطاع النقل والمواصلات وتحسين شبكات الاتصال والوصول الى المناطق والتجمعات السكانية المتضررة في الوقت المناسب . كما اننا نعتقد بضرورة استمرار تطبيق قرار الجمعية العامة ٣٩/٢٩ ، والاعلان المرفق به .

ومن جهة أخرى ، ولعلاج الأزمة الاقتصادية في افريقيا بما هي أزمة تنمية ، فان الاستجابة لأوضاع الطوارئ يتوجب أن تربط بشكل متناسق مع متطلبات احداث

Digitized by UNOG Library

تنمية في المدى المتوسط والطويل . ان أزمة التنمية في افريقيا تشكل جزءا من الأزمة الاقتصادية التي تواجهها الدول النامية في مجموعها ، وتتأثر بمستوى الأداء الاقتصادى على المستوى الدولي وكذلك بالمعضلات القائمة في العلاقات الاقتصادية الدولية والتعاون الاقتصادى الدولي من أجل التنمية ، كما تتأثر بالسياسات المتبعة في اطار التجارة الدولية والتدفقات المالية الخارجية ومشكلة الديون وخلافه من القضايا التي لم تجد بعد حلولا ناجعة في اطار العلاقة بين الدول الصناعية والدول النامية .

واذا كانت الاقتصاديات الافريقية هي الأسوأ من بين الدول النامية ، من حيث تأثرها بالأوضاع الاقتصادية المتردية على الصعيد العالمي ، واذا كانت جميع المؤشرات الاقتصادية ، وخاصة معدلات نمو القطاعات الانتاجية الرئيسية ، تكشف عن صورة حالكة لمستقبل الأداء الاقتصادى للبلدان الافريقية ، فان المجتمع الدولي يتوجب عليه أن يعطي قضية التنمية في افريقيا اهتماما خاصا في اطار عمل شامل وجماعي لمعالجة مشكلة التنمية على المستوى الدولي .

Digitized by UNOG Library

وفي هذا الاطار فاننا نكرر تأكيدنا على القرارات ذات الصلة التي خرج بها مؤتمر وزراء خارجية دول عدم الانحياز المعقود في لاوندا في ايلول/سبتمبر ١٩٨٥ ، وكذلك نؤكد على الاعلان الصادر عن الاجتماع الوزارى التاسع لوزراء خارجية مجموعة الـ ٧٧ المعقود في نيويورك في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٥ .

وانطلاقا من هذا ، فاننا نؤيد وندعم مطالب الدول الافريقية في أن يأخذ المجتمع الدولي بعين الاعتبار الاعلان وبرنامج الأولويات المتخذين في اجتماع قمة منظمة الوحدة الافريقية المعقود في أديس أبابا في تموز/يوليه ١٩٨٥ .

كما واننا نسجل تأييدنا ودعمنا لرغبة الدول في عقد دورة خاصة للجمعية العامة ، على مستوى الوزراء ، لمعالجة القضايا المتعلقة بالحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا ، وبما يسهم في حشد جهود المجتمع الدولي من أجل الوصول الى معالجات مناسبة تؤدى الى ايجاد المتطلبات الضرورية لنمو الاقتصادية الافريقية في المدى الطويل ، بما يمنع تكرار الحالات المأساوية التي تعيشها الشعوب الافريقية الآن .

السيد كورودا (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بقلق عميق وبشعور بالمسؤولية الجسيمة ، أتكلم الآن عن المأساة الحالية التي تلم بافريقيا . فالحالة الاقتصادية السائدة هناك تمثل تحديا لشعوب القارة الافريقية والمجتمع الدولي . ان الجهد الدولي الذى بذل في العام الماضي لتقديم المساعدة الى افريقيا يبين لنا انه في الوقت الذى تعزى فيه هذه المأساة الى الجفاف الحاد الذى لم يسبق له مثيل ، فان لها أيضا أسبابا هيكلية متأصلة ، من بينها عدم توافر الهياكل الأساسية وعدم كفاية الانتاج الزراعي وشبكات النقل ، والافتقار الى المهارات الادارية والتكنولوجية . ورغم ان التقرير الأخير بشأن الحالة الصادر عن مكتب عمليات الطوارئ في افريقيا يشير الى قدر من التحسن في الحالة ، الا أن المشاكل الكامنة وراءها والأزمات التي نجمت عنها لاتزال قائمة . ومن ثم ، هناك اعتراف متزايد بالحاجة على المدى المتوسط والمدى الطويل الى عملية سليمة من التعمير والتنمية اذا ما أريد حقا حسم هذه الأزمة .

ان اليابان حكومة وشعبا تشعر بالتعاطف الكبير والتضامن مع افريقيا في مواجهتها لهذه الأزمة الاقتصادية الخطيرة . واستجابة لنداء الأمين العام للأمم

Digitized by UNOG Library

المتحدة ، اسهمت اليابان بأقصى قدر ممكن من المساعدات، اذ قدمت اليابان مساعدة غذائية وزراعية الى افريقيا بما يعادل ١٦٥ مليون دولار امريكي في الفترة من كانون الثاني/يناير في العام الماضي وحتى آذار/مارس من هذا العام . وفي السنة المالية ١٩٨٥ ، من المتوقع أن تصل المساعدة الثنائية التي تقدمها حكومة اليابان على شكل منح للجزء الواقع جنوب الصحراء في افريقيا الى ٦٠ بليون ين ، وهو ما يعادل ٢٩٠ مليون دولار امريكي تبعا لسعر الصرف حاليا . وسيصل اجمالي القروض بالين الى حوالي ١٠٠ مليون دولار امريكي . كما ستصل المساهمات الطوعية التي تقدمها اليابان لمنظومة الأمم المتحدة الى ما يقرب من ١٨٠ مليون دولار امريكي ، أى بزيادة نسبة ٧ في المائة عن السنة المالية لعام ١٩٨٤ ، والمنتظر أن تخصص نسبة ٣٠ في المائة تقريبا من هذه المساهمات للأنشطة المتعلقة بافريقيا .

وفي نفس الوقت الذى تقدم فيه اليابان قدرا كبيرا من مساعدة الطوارئ ، وتعترف باستمرار بالحاجة الى تقديم معونة الطوارئ ، تقوم حاليا بوضع برنامج متوسط الأجل وطويل الأجل لتقديم المساعدة الى افريقيا . وأحد عناصر هذا البرنامج يتمثل في التوسع المستمر للمساعدة من أجل التنمية الزراعية ، مع التركيز على سبل زيادة الانتاج الغذائي وتحسين الهياكل الأساسية المتصلة بالزراعة مثل شبكات النقل ومرافق التخزين وامدادات المياه .

وفي هذا الصدد ، نعتقد أيضا انه من الممكن احداث ثورة خضراء في افريقيا مماثلة لتلك التي جرت في آسيا وامريكا اللاتينية ، وأن تسخير التكنولوجيا المتوافرة تحقيقا لهذا الغرض من شأنه أن يسهم في انعاش الزراعة الافريقية . وعلى أساس هذه الفكرة ، صاغت حكومة بلادى اقتراحها الخاص باحداث " ثورة خضراء في افريقيا " ، وهو الاقتراح الذى طرحه وزير خارجيتنا ، السيد آبي ، في بيانه أمام الجمعية العامة في ايلول/سبتمبر . وستشمل هذه الخطة الشاملة التي ستحسن وتنفذ بالتشاور التام مع جميع البلدان المعنية ، البحوث الزراعية واعادة التشجير واستخدام تكنولوجيا الاستشعار عن بعد ، وتحسين الهياكل الاساسية المتعلقة بالزراعة ، واستخدام سياسات حوافز الانتاج .

Digitized by UNOG Library

ومن الجدير بالذكر ان الشعب الياباني يؤيد بقوة وعلى نطاق واسع تلك المساعدة التي قدمتها حكومة اليابان الى افريقيا. وقد دلّل على ذلك نجاح الحملة التي نظمت على الصعيد الوطني لجمع ١٫٧ مليون بطانية ، بلغت قيمتها الاجمالية ٢٠ مليون دولار امريكي ، لتقدم كمنحة الى افريقيا .

ان حكومة اليابان تعمل على الحفاظ ، بل وعلى زيادة ، مستوى الاهتمام العام بالحالة الخطيرة للغاية السائدة في افريقيا. وقد أعلن الاسبوع الذى يبدأ في ١ تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام أيضا اسبوعا لافريقيا بوصفه جزءا مما تطالب به حكومة اليابان في حملتها من أجل افريقيا. وسيركّز اسبوع افريقيا هذا العام على الثقافات الافريقية .

وفي كانون الأول/ديسمبر ، وبالتعاون مع الحكومة اليابانية ، ستعقد ندوة للأمم المتحدة بشأن افريقيا في طوكيو ، مما يبرز أنشطة الأمم المتحدة في مجال تقديم المساعدة الى افريقيا ، وفي سياسات التنمية الافريقية على المديين المتوسط والطويل وكذلك الموارد الاجتماعية والثقافية في افريقيا. ومن المتوقع أن تزيد هذه الندوة في تعزيز التأييد الشعبي للأمم المتحدة .

هناك الآن ادراك متزايد لأهمية تنفيذ حكومات وشعوب افريقيا للسياسات الانمائية التي من شأنها أن تجعلها مكتفية ذاتيا بالفعل . ونحن نشعر بالتشجيع ازاء الجهود الشجاعة التي بذلتها بعض الحكومات الافريقية لمعالجة الأزمة .

Digitized by UNOG Library

فقد أكد اجتماع القمة الأخير لمنظمة الوحدة الافريقية من جديد ان المسؤولية الرئيسية عن الاستجابة للأزمة وقلب تيار المأساة تقع على عواتق حكومات افريقيا وشعوبها . وستحظى الاعمال المتسمة بالعزم التي تضطلع بها الحكومات الافريقية لتحقيق هذه الغاية بترحيبنا البالغ ويجب أن تسير جنبا الى جنب مع الدعم المتزايد الذى يقدمه المجتمع الدولي برمته .

لقد أثارت درجة استفحال الأزمة الافريقية عميق القلق لدى العالم كله ، الذى أبدى روح التضامن والالتزام بالعمل سويا مع شعوب افريقيا . وفي هذا الصدد ، يجدر أن ننوه مرة أخرى بأن الاستجابة للمبادرات التي أخذت زمامها الأمم المتحدة لم يسبق لها مثيل وأنها حققت تقدما ملموسا . ونحن نشعر بالامتنان الكبير للأمين العام على جهوده . وعلى سبيل المثال ، نذكر بعض المنجزات التي تحققت حتى الآن : فقد ساهم مكتب عمليات الطوارئ في افريقيا في مراقبة الحالة وفي زيادة فعالية أنشطة المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة وتوسيعها ؛ وانشأ البنك الدولي مرفقا خاصا للبلدان الافريقية جنوبي الصحراء ؛ ويضع صندوق النقد الدولي الآن خطة لتوفير موارد اضافية تسهيلية الطابع . كما أن فريق الخبراء الذى عينته قمة بون الاقتصادية قدم تقريرا عن متابعة المعونة المقدمة لافريقيا . ومما تجدر الاشارة اليه بصفة خاصة الاستجابة السخية والايجابية من جانب الافراد والمنظمات الخاصة . وكل هذا يبين الى أى حد يمكن أن تكون أى مبادرة تأخذ زمامها الأمم المتحدة مبادرة فعّالة . ونرجو أن تواصل الأمم المتحدة الاضطلاع بدورها الحفاز في الجهود الرامية الى مساعدة افريقيا على التغلب على الأزمة الرهيبة التي تواجهها .

وفي هذا الصدد ، يؤيد وفدى اقتراح منظمة الوحدة الافريقية الداعي الى عقد دورة استثنائية للجمعية العامة . فمن شأن هذا الاجتماع أن يزيد من قدرة الأمم المتحدة على تطوير الدور الذى اضطلعت به في توفير المساعدة لافريقيا . والاجتماع ينبغي أن يعد له بصورة جيدة وينظم بطريقة بنّاءة وعملية بغية ادمة زخم جهود المساعدة الافريقية ، بل ومضاعفتها ، ومن الواضح ان احدى أثمن المساهمات التي قدمتها الأمم المتحدة في السنتين الماضيتين تكمن في تعبئة الرأى العام وتوجيه الجهود نحو معالجة الأزمة . ونقدر حقيقة ان المنظمة ستلعب دورا بارزا في هذا المجال في ١٩٨٦ وما بعدها .

Digitized by UNOG Library

اني أومن بقدرة شعوب افريقيا على جعل مجتمعاتها واقتصاداتها تعتمد على الذات بثبات . وندوة الأمم المتحدة عن افريقيا ، التي أشرت اليها قبل قليل ، ستناقش شتى جوانب الحالة ، وتركز على قدرات افريقيا الكامنة . وأرى ان التعبئة الفعالة لهذه القدرة ، وللمساعدة الدولية أيضا ، تشكل مفتاح التعمير والتنمية على المديين المتوسط والطويل . لهذا السبب شدد وفدي باستمرار على أهمية تنمية الموارد الانسانية في اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي . ولما كان كل هيكل اقتصادي واجتماعي أساسا نتاجا للنشاط الانساني ، فمن الواضح ان التطوير والاستخدام الناجع للموارد البشرية بشكل محور اعادة اطلاق عملية التنمية في افريقيا . وفي أية مناقشة مقبلة بشأن افريقيا ، سيصب وفدي اهتمامه بصورة خاصة على هذا المجال . فعقد اجتماع خاص يجب أن يتيح فرصة اجراء مداولات عملية التوجه وتوطيد اطار التعاون الأوثق بين جميع الاطراف المعنية وتقوية أنشطة الأمم المتحدة وتحسين فعاليتها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم لموريشيوس ليعرض مشروع قرار بشأن المسألة .

السيد سيريكسون (موريشيوس) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرّف وفدي أن يعرض ، باسم المجموعة الافريقية ، مشروع القرار A/40/L.15 بشأن الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا في اطار البند ٣٠ من جدول الأعمال .

ان المشروع مشروع اجرائي عموما ، ويتضمن هدفين واسعين . الهدف الرئيسي اقرار عقد دورة استثنائية للجمعية العامة تكرس للمشاكل الاقتصادية الطويلة الأجل في افريقيا ، بما فيها العملية التحضيرية ووثائق الدورة . والهدف الثاني جعل الجمعية العامة تتطرق بصورة عامة الى دراسة الحالة الطارئة التي هددت حياة الملايين من الأفارقة في أجزاء عديدة من القارة ، والتي لاتزال قائمة في بلدان كثيرة رغم سقوط كمية طيبة من الأمطار في هذه السنة .

اسمحوا لي الآن أن انتقل الى منطوق مشروع القرار ، حيث ان ديباجته غنية عن التعليق . أحاط الاعضاء علما بالطبع باقتراح اجتماع القمة الحادي والعشرين لمنظمة الوحدة الافريقية الداعي الى عقد دورة استثنائية للجمعية العامة تكرس للحالة الاقتصادية

Digitized by UNOG Library

في افريقيا. وقد توصل رؤساء دولنا وحكوماتنا الى ذلك الاقتراح بعد دراسة دقيقة. ورأوا انه لما كانت الحالة الطارئة قد استجلبت، كما هو معروف الآن على نطاق واسع، استجابة فورية وسخية لانقاذ الأرواح، فمن الحتمي معالجة جذورها لمنع تكرار وقوع حالات طارئة من ناحية، والسماح لافريقيا باستئناف التنمية الذاتية بالاكتفاء الذاتي من ناحية أخرى. وقد شعر زعماؤنا بالارتياح للاستجابة الدولية الايجابية الكبيرة لحالة الطوارئ، ويحدوهم الأمل أن يتوافر دعم دولي مماثل لتحقيق الانتعاش ومعالجة المشاكل على المدى البعيد.

وقد كرر زعماؤنا في المقام الأول ان المسؤولية عن التنمية تقع على عواتق شعوب افريقيا وحكوماتها. ولتحقيق هذه الغاية، ألزموا أنفسهم ببذل كل الجهود الوطنية والاقليمية اللازمة لتحقيق ذلك الهدف. وترمي الفقرة ١ من المنطوق، التي تحيط علما بنتيجة اجتماع القمة الحادي والعشرين لمنظمة الوحدة الافريقية، الى تأكيد الالتزام والجهود السالفة الذكر، وابراز مجالات الأولوية الرئيسية على النحو الذي يراه الأفارقة أنفسهم.

وفي الفقرة ٢، تقرر الجمعية عقد دورة استثنائية على المستوى الوزاري تكرس للحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا. وقد اقترحنا أن تبدأ الدورة في ٢٨ نيسان/ابريل ١٩٨٦.

Digitized by UNOG Library

ونحن نتوقع أن تستغرق الدورة اسبوعا واحدا . وقد اختير هذا الموعيد بغية اتاحة المجال للاعداد الكامل لهذه الدورة .

وتشير الفقرة ٣ بشكل عام الى مجال تركيز الدورة الاستثنائية ، وهو اعادة التأهيل والمشاكل التي تواجه افريقيا في المديين المتوسط والطويل . وأهم هذه المشاكل ، كما هو وارد في اعلان الجمعية العامة المعتمد في العام الماضي وفي الاعلان وبرنامج الأولويات المعتمدين في اجتماع القمة لمنظمة الوحدة الافريقية المعقود في تموز/يوليه من هذا العام ، هي الغذاء والزراعة والديون والمسألة ذات الصلة المتعلقة بتدفق الموارد وعائدات التصدير والهياكل الأساسية وقطاعات الدعم الأخرى . ويحدونا الأمل في أن تسفر الدورة عن اجراء ملموس لمعالجة هذه المشاكل .

وفي الفقرة ٤ ، تقرر الجمعية العامة انشاء لجنة تحضيرية تعد للدورة الاستثنائية والمفهوم ان اللجنة ستعقد عددا محدودا من الاجتماعات في الاسابيع القليلة التي تسبق الدورة مباشرة لاتاحة المجال لاجراء مشاورات ومفاوضات بشأن نتائج الدورة ، حيث لن تكفي دورة مدتها اسبوع واحد للقيام بهذه المهمة . وتسهيلا لأعمال اللجنة ، طلب من الأمين العام في الفقرة ٥ أن يوفر للجنة كل ما يلزمها من دعم وخدمات .

وتتناول الفقرة ٦ وثائق اللجنة التحضيرية والدورة الاستثنائية . وهذه الفقرة واضحة تماما فيما يتعلق بالتوجيهات الصادرة الى الأمين العام . فنحن نتوقع أن تقدم جميع الأجهزة ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة مدخلاتها كل في مجال اختصاصها . وينبغي أن تركز التقارير بصورة رئيسية على المسائل التي ركزت عليها في شرحي للفقرة ٣ من منطوق مشروع القرار .

وتتناول الفقرات ٧ و ٨ و ٩ حالة الطوارئ والاستجابات لها . وتتضمن هذه الفقرات الثناء على الاستجابة الدولية واستجابة الأمين العام ومنظومة الأمم المتحدة . كما نود أن نعرب بهذه الفقرات عن امتناننا للافراد وفرق الفنانين والمنظمات الحكومية وغير الحكومية وحكومات جميع البلدان التي استجابت لحالة الطوارئ . ونود أيضا أن نعرب عن امتناننا لحركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ لما تقدمانه من دعم متواصل . ونعرب عن امتناننا أيضا لمكتب عمليات الطوارئ في افريقيا وللسيد براد فورد مورس وفريقه الدؤوب في المقر وفي الميدان . وبما أن حالة الطوارئ لم تنته بعد ، فمن المتوقع من الأمين

Digitized by UNOG Library

العام ومكتب عمليات الطوارئ في افريقيا رصد الحالة وكفالة استمرار الاستجابة المتضافرة لحالة الطوارئ من جانب المنظومة والمجتمع الدولي .

وفي الختام ،تعرب المجموعة الافريقية عن أملها في اعتماد مشروع القرار هذا بتوافق الآراء . والمجموعة على استعداد للدخول في مشاورات مع جميع البلدان المهتمة لتسهيل الاعتماد السريع لهذا المشروع .

السيد ماكدويل (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تجتمع الجمعية العامة اليوم لثلاثة أغراض رئيسية : أولا ، الاعتراف بحجم الأزمة التي تواجه سكان المناطق المنكوبة في افريقيا ؛ ثانيا ، الاعتراف بالمساعدة الحيوية التي قدمت في الأشهر الماضية ، أولا من الحكومات ، بطريقة ثنائية ، أو من الوكالات المتعددة الأطراف ، وثانيا من المنظمات غير الحكومية ، وثالثا ، وهذا ليس بأى حال أقلها أهمية ، من الافراد ، لتخفيف المعاناة والشقاء الناجمين عن هذه الأزمة والتغلب عليهما ؛ وأخيرا ، اعادة تكريس أنفسنا ، كأعضاء في المجتمع الدولي ، لتجديد الجهود من أجل انقاذ سكان المناطق المنكوبة في افريقيا وتقدمهم .

ان الأزمة التي تواجه معظم افريقيا ذات أبعاد لم يسبق لها مثيل . وأود أن أكرر كلمات مدير برنامج الأمم المتحدة الانمائي ،الذى يترأس أيضا مكتب عمليات الطوارئ في افريقيا ، السيد براد فورد مورس. فلقد أعلن في آذار/مارس من هذا العام أمام مؤتمر اعلان التبرعات :

" ان الأزمة التي نكبت بها افريقيا اليوم تعتبر دون شك أضخم كارثة عرفها كوكبنا . فقد يموت نتيجة لهذه الحالة من البشر أكثر مما مات في الحرب العالمية الأولى " .

والآن ، وبعد تسعة أشهر من هذه الملاحظات التي القيت في هذه القاعة ، تتاح لنا الفرصة لتقييم الاستجابة التي لاتزال مستمرة . وقد كانت هذه الاستجابة مطمئنة من عدة نواحي . ولابد لنا أن نعترف هنا بالجهود الكبيرة التي بذلها المجتمع الدولي والبلدان الافريقية ذاتها في تخفيف المعاناة واعطاء أمل جديد للملايين في أنحاء القارة ، ولكنه مازال علينا أن نفعل الكثير .

Digitized by UNOG Library

وقد قام المتكلمون الذين سبقوني هنا وفي مناسبات أخرى خلال هذه الدورة للجمعية العامة بشرح وتحليل طبيعة مشاكل افريقيا . ومن المسلم به ان السبب في الجزء الأكبر من هذه المعاناة يرجع الى عوامل طبيعية ، لا سيما الجفاف المستمر — وقد شهدت بعض أجزاء القارة جفافا شديدا منذ عقدين تقريبا ، دون انقطاع — ولكن من المسلم به أيضا على نطاق واسع ، ولا سيما من جانب البلدان الافريقية الأشد تضررا ان المسؤولية عن الجزء الأكبر من هذه الأزمة يجب أن تلقى على عاتق الانسانية .

وكان التسليم بهذه الحقيقة هو الذى جعل جهود الاغاثة واعادة التأهيل توجه الى أهدافها بأكبر قدر من الفعالية . وهناك الآن من تكيّفات السياسة من جانب البلدان الافريقية فرادى بغية تصحيح اختلال التوازن الاجتماعي والاقتصادى السابق ، ومن الدفق الضخم للاغاثة الدولية والمساعدة على التعمير ما ينعش الأمل في أن الكارثة التي كنا نخشاها جميعا قد لا تحل بكل وطأتها بتلك القارة .

لقد تسنى انقاذ مئات الآلاف من الأرواح ، وأصبح هناك أمل للرجال والنساء ولا سيما الأطفال ، الذين كانوا في بداية هذا العام بلا أى أمل حقيقي في رؤية نهاية لمحنتهم والالتزام الجديد الذى تكلمت عنه من قبل لابد ان يهدف الى ضمان تحويل هذا الأمل الى مستقبل يستحق العناء المبذول من أجله ، لا مجرد حياة تمثل ، كما يقول الفيلسوف ، حياة " كريهة وبهيمية وقصيرة " .

لقد أشرت الى التزام المجتمع الدولي تجاه افريقيا . فخلال الأشهر الحاسمة من عام ١٩٨٤ وحتى هذه السنة ، ما برحت المؤن الغذائية ومواد الاغاثة الضرورية توزع على أشد المحتاجين احتياجا . وفي بعض الأحيان ، استخدمت شبكات النقل بما تجاوز قدراتها — وهي ليست متصفة بالكمال وقد فشلت في بعض الاحيان — لكننا ندرك ان المهام التي واجهتها جهود الاغاثة كانت هائلة . وقد تسنت مواجهة المشاكل بقدر ملحوظ من النجاح . ولابد لنا أن نشيد بالذين كافحوا من أجل تحقيق ما كان يبدو مستحيلا : توصيل الغذاء وتأمين المأوى للجائعين والمشردين والمرضى والذين على فراش الموت .

Digitized by UNOG Library

وثمة عنصر هام في هذا الكفاح يتمثل في المشاركة بين المجتمع الدولي المانح والدول المنكوبة في افريقيا . ولابد لي أن أقول انه كانت هناك فترات في بداية جهود الاغاثة الدولية تعرضت فيها جوانب هذه المشاركة الى صعوبات خطيرة . فقد كان من الصعب ، على سبيل المثال ،ان نفهم لماذا ظلت وسائل النقل المحلية ، التي كانت هناك حاجة ملحة لها لتوصيل الغذاء الى المناطق البعيدة ، غير مستخدمة في بعض الأحيان بسبب الافتقار الى الالتزام التام بتخفيف المعاناة . وهذه هي الأشياء التي يصعب تفسيرها في بعض الاحيان للجمهور في جميع أنحاء العالم .

Digitized by UNOG Library

وأود أن أشير بصفة خاصة الى الدور الرئيسي الذى يؤديه الأمين العام للأمم المتحدة بنفسه في تركيز انتباه المجتمع الدولي على الأزمة الافريقية . ان مبادرة الأمين العام بانشاء صندوق الطوارئ الاستثماني الخاص لافريقيا ، ونداءه الى المجتمع الدولي بتقديم الدعم وانشاء مكتب لعمليات الطوارئ في افريقيا تعد أمثلة ممتازة على الدور الحيوى الذى تقوم به الأمم المتحدة في الشؤون الدولية . وقد قامت وسائط الاعلام الدولية بدور يتسم بأهمية خاصة ونحن نثني عليها ونشيد بها .

وقد أشرت آنفا الى مكتب عمليات الطوارئ في افريقيا والى رئيسه السيد برادفورد مورس . ونيوزيلندا تنظر بتقدير كبير الى أعمال هذا المكتب والفريق الصغير المتفاني من العاملين فيه رجالا ونساء . وكما يخلق حقا بمنظمة تقدم المعونة الطارئة ، أنشئت لانجاز عمل محدد في فترة زمنية قصيرة ، ربما يكون من الأفضل وصفها ، مع الاحترام الواجب للرجل الذى يترأسها ، بأنها نحيفة لكنها عضيلة . ونحن ، بصفتنا من أولى البلدان التي أسهمت في صندوق الطوارئ الاستثماني الذى أنشأه الأمين العام ويديره مكتب عمليات الطوارئ في افريقيا ، كنا في موقع سمح لنا بتقدير الطريقة الفعالة التي أمن بها المكتب وصول الأموال سريعا الى المناطق الأمس حاجة اليها . ولم يكن بمستطاع بلد كنيوزيلندا في غيبة صلات على مستوى القاعدة بينها وبين بلدان افريقيا ، أن تشترك على النحو الكامل الذى اشتركت به في أعمال تقديم المعونة الغوثية للتخفيف من المجاعة ، لولا مساعدة مكتب عمليات الطوارئ في افريقيا .

ان الأزمة التي تواجه افريقيا قد تداعى لها بعمق المجتمع الدولي واستجاب لها استجابة حارة . فقد تدفقت المساعدة التي تعهدت الحكومات بتقديمها في شكل أغذية ومعدات وامدادات طبية وتوفير مرافق الايواء وغيرها . وقد قدمت حكومة نيوزيلندا في الأشهر الثمانية عشر الماضية ما يزيد على ٥ مليون دولار نيوزيلندى لمختلف برامج اعادة التعمير الغوثية والتنمية ، والتي ينفذ معظمها تحت رعاية الأمم المتحدة .

Digitized by UNOG Library

هذا ما حدث على المستوى الحكومي ، لكني أود هنا أن أشير الى شكل ثان من أشكال الاستجابة يتسم بنفس الأهمية الحيوية هو التكافل بين البشر . فهنا في الولايات المتحدة ، وفي المملكة المتحدة ، شهدنا قبل عدة شهور حفلات " باند ايد ولايف ايد " لموسيقى الروك التي نقلت تليفزيونيا على الهواء الى أجزاء كثيرة من العالم . وقد قدم مواطنو نيوزيلندا ٤٫٥ مليون دولار نيوزيلندي في يوم واحد فقط استجابة لهذا النداء بفوث افريقيا . وقد فعلوا ذلك لأنهم تأثروا بمأساة افريقيا ومعاناتها . وكانت هذه هي الطريقة التي أظهروا بها اهتمامهم . وكانوا قبل ذلك قد أبدوا اهتمامهم بطريقة مختلفة . فقد اشترك الأفراد والجماعات الدينية ومختلف المنظمات الخيرية معا لاستئجار سفينة شحن وشحنها بالأغذية وامدادات الفوث . وقد زارت تلك السفينة وتسمى " نغاهيري " الموانئ بطول شواطئ نيوزيلندا لجمع الأغذية والمعدات الزراعية اللازمة للعمل الانمائي والمواد الطبية وغيرها من المواد المطلوبة لمكافحة المجاعة . وأبحرت من نيوزيلندا ودارت حول استراليا وعبرت المحيط الهندي الى بور سودان حيث أفرغت شحنتها - ويعتبر هذا العمل اسهاما آخر في النضال الجاري لضمان أن يكون لشعب افريقيا مستقبل يتطلع اليه .

ان الرسالة التي تنطوي عليها السفينة نغاهيري وشحنتها مهمة ومعبرة فهي ليست معونة تقدمها حكومة لاخرى من دفتر شيكات وتسدد بدولارات تفتقر الى الطابع الشخصي تجمعها من جباية الضرائب ، بل معونة جاءت مباشرة من جيوب مواطني نيوزيلندا ، من اناس من كل مسارات الحياة تأثروا بمأساة المحنة الافريقية وعقدوا العزم بطريقتهم الخاصة على منع تحول هذه الأزمة الى مأساة مستمرة لأجيال أخرى من الافريقيين . وأود ، ببساطة ، أن أؤكد مجددا الدعم الثابت لنيوزيلندا ، حكومة وشعبا ، فيما يتعلق بالمعونة الفوثية والانمائية التي تقدم لافريقيا للوفاء بحاجاتها الحالية .

وختاما أود أن استرعي الانتباه الى أني ركزت في كلمتي على الحاجات الفوثية والانمائية لافريقيا وعلى استجابة المجتمع الدولي لها . ولا ينبغي أن يفهم ذلك مطلقا على أنه اهمال للجوانب الأخرى للحالة الاقتصادية الحرجة التي تواجه القارة . وقد تناول آخرون غيري موضوعي الديون والتكيف الهيكلي .

Digitized by UNOG Library

وهل لي في ختام كلمتي أن أقول ان نيوزيلندا تقدر تماما عزم الأمم الافريقية على العودة الى حالة اقتصادية سليمة ومتوازنة . وحتى تتمكن من ذلك ، لابد من تخفيف عبء المديونية الذى يثقل القارة ، فجسامة ذلك العبء ومحدودية الخيارات المتاحة لكثير من الأمم الافريقية لشق طريقها نحو الرخاء في المستقبل المرئي تؤكد ان ضرورة اتباع نهج جديدة ومرنة من جانب كل الأطراف للتصدى لهذه الحالة . ويجب أن تسود الواقعية والتعقل اذا ما أريد لأمم افريقيا أن تبني وتعمر استنادا الى الجهود التي بذلت في الشهور الأخيرة فلنلتزم بتحقيق ذلك .

وأستطيع أن أؤكد ، شأني شأن ممثل اليابان الذى سبقني فوق هذه المنصة ، ان وفد بلادى سيؤيد النداء الذى وجهه للتو ممثل موريشيوس في تقديمه لمشروع القرار ، الداعي الى دورة خاصة للجمعية العامة بشأن هذا الموضوع في العام المقبل . فلنعد أنفسنا اعدادا دقيقا لتلك الدورة ؛ ولنتطلع أيضا الى ما هو أبعد من عملية الغوث المباشر الى مرحلة اعادة التعمير والحيلولة دون تكرار ما حدث ومرحلة استئناف التنمية طويلة الأجل . ومن المناسب تماما لهذه المنظمة أن توفر منبرا لتنسيق هذه العمليات الأطول أجلا والتي تتسم بأهمية جوهرية .

السيد هوغ (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هذه هى السنة الثانية على التوالي التي تبحث فيها الجمعية العامة الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا . وفي هذا الوقت من العام الماضي اضطلع المجتمع الدولي بحركة نشطة اذ أدرك مدى المعاناة البشرية التي يتسبب فيها الجفاف واسع النطاق في معظم بلدان افريقيا الواقعة جنوبي الصحراء . وقد اتضح ذلك النشاط ، لا في اعتماد هذه الهيئة بالاجماع للاعلان بشأن الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا فحسب ، بل وفي الاستجابة الملموسة للمجتمع الدولي لتلبية الاحتياجات الناجمة عن الجفاف . وقد أسهم العمل الدعائي المتواصل على الصعيد العالمي بشأن مأساة افريقيا في تحول الوعي الدولي المتزايد الى تدفق مؤثر للأموال المقدمة من مصادر عامة وخاصة على السواء للمساعدة على تخفيف التأثير المباشر للجفاف .

Digitized by UNOG Library

ويعتقد وفدى ان من الانصاف القول ان استراليا قد استجابت بسخاء لأزمة الغذاء في افريقيا . وفي حين اتخذت استجابتنا بصورة رئيسية شكل معونة غذائية طارئة ودعم قوى للوكالات الدولية العاملة في الميدان ، فان استراليا بوصفها بلدا يمنح معونة ثنائية ، قدمت أيضا مساعدات أخرى ، بما في ذلك الأغذية لبرامج التغذية الطارئة ومشروعات الغذاء من أجل العمل في استصلاح الأراضي واعادة التشجير . وكان من شأن الأثر المتضافر للاستجابة الدولية ، كما لاحظ مؤخرا مدير مكتب عمليات الطوارئ في افريقيا ، المساعدة على تجنب وقوع كارثة كبرى في ١٩٨٥ ، كان يمكن أن تتسبب في موت ملايين عديدة من البشر . ويود وفدى هنا أن يعرب عن تقديره للجهود التى يبذلها مكتب عمليات الطوارئ في افريقيا من أجل تنسيق استجابة منظومة الأمم المتحدة للأزمة الافريقية . ونحن نعتقد أن مكتب عمليات الطوارئ في افريقيا قدم اسهاما حقيقيا لضمان تخفيف المعاناة البشرية الناجمة عن الأزمة الى أدنى حد ممكن ، وذلك عن طريق اضفاء التماسك على استجابة منظومة الأمم المتحدة . ونود الاعراب عن تقديرنا للدور الحيوى الذى يضطلع به السيد مورس مدير مكتب عمليات الطوارئ في افريقيا وكذلك السيد جانسون أثناء شغله منصب الأمين العام المساعد لعمليات الطوارئ في افريقيا .

ان الحالة التي تواجهها افريقيا اليوم مختلفة عن الحالة التي كانت تواجهها عندما ناقشنا هذا الموضوع منذ ١٢ شهرا ومماثلة لها في آن معا . وكما لوحظ في التقرير المرحلي الأخير بشأن الحالة الطارئة في افريقيا الذى أعده مكتب عمليات الطوارئ في افريقيا ، هطلت الأمطار في معظم الأماكن ، اذ يبدو أن الجفاف الحالي يبدأ يخف في هذا العام على الأقل . لكن المشاكل لا تزال قائمة بالطبع . وفي مناطق كثيرة من القارة لم تحصد المحاصيل بعد ولا زال الاحتياج الى الغوث حادا . وحتى في الأماكن التي حصدت فيها المحاصيل ، نشأت مشاكل جديدة كتدمير الحشرات والطيور للمحاصيل . غير أن هناك الآن جوا من الأمل في أن تكون أقسى فترات الجفاف قد مرت . وبهذا المعنى ، تختلف الحالة اليوم عما كانت عليه منذ ١٢ شهرا مضت . ولو كانت الحالة الاقتصادية

Digitized by UNOG Library

الحرجة في افيريقيا مجرد نتيجة للجفاف الذى حدث مؤخرا ، لكان بالوسع أن نواجه المستقبل ببعض التفاؤل . لكن الحقيقة ، بالطبع ، أنه في حين أن الجفاف الأخير ضخم الصعوبات الاقتصادية فى افريقيا وأدى الى تفاقمها ، ترتبت تلك الصعوبات أصلا على أسباب تظل ، في آن معا ، أكثر تعقيدا وأعمق غورا من الجفاف ذاته . وبهذا المعنى ، تظل الحالة التي نبحثها مماثلة لما كانت عليه فى ١٩٨٤ .

Digitized by UNOG Library

يوضح تقرير الأمين العام (A/40/372 و Add.1-2) أن افريقيا قارة ظلت نهب الآثار المتراكمة للضغوط الديمغرافية والسياسية وزحف التصحر والمشاكل الهيكلية المتأصلة فيها والسياسات الزراعية غير المناسبة، ولا سيما سياسة التسعير، في ظل مناخ اقتصادي دولي غير موات. يعكس جزئيا تشوهات الاسواق العالمية فيما يتعلق بالسلع الأساسية التي تعتمد عليها البلدان الافريقية للحصول على العملة الصعبة. فعلى المجتمع الدولي التزام واضح بالتصدي للحالة في افريقيا عن طريق محاولة حشد الجهود المتضافرة لمساعدة البلدان الافريقية على تخطي الأزمة الناجمة عن هذه العوامل. وليس هذا مجرد ممارسة نظرية للتعددية، بل مطلب أساسي حيوي ينبغي أن نعمل بنجاح على الوفاء به اذا أردنا تجنب المعاناة الانسانية المصاحبة لهذه الأزمة. وبينما تحتاج أكثر حاجات افريقيا الحاحا الى توفير المعونة الطارئة السريعة في المستقبل القريب، يتعين على المجتمع الدولي أن يفكر الآن في وضع سياسة للمساعدات طويلة الأمد لكي يحول دون الاعتماد على المعونة الغذائية وحدها، ويحقق اعادة بناء الهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان التي اجتاحها الجفاف.

ويلمس وفد بلدي من واقع البيانات التي ألقيت أثناء المناقشة، أن هناك تفاهما عاما على ضرورة تركيز الاهتمام على مرحلة ما بعد حالة الطوارئ قصيرة الأجل، وهي آفاق النمو والتنمية على المدى الطويل والسياسات الخاصة بهما في تلك المنطقة من العالم. ونحن نرى ان النمو والتنمية على المدى الطويل في البلدان الافريقية جنوبي الصحراء يعتمدان الى حد كبير على اتباع سياسات فعالة لاستخدام الموارد والتكيف الهيكلي، وهذا يتطلب تضافر الجهود التي تبذلها الدول المانحة لتقديم مساعدات التعمير طويلة الأمد الى المنطقة. كما يتطلب، على النحو الذي أشار اليه اعلان مؤتمر قمة منظمة الوحدة الافريقية، بين جملة أمور، في شهر تموز/يوليه، عملا ذاتيا من جانب الحكومات الافريقية أنفسها.

ويعتبر وضع السياسات الفعالة في القطاع الزراعي ذا أهمية كبرى للتغلب مستقبلا على القيود التي تحد التنمية في المنطقة. وقد كان من دواعي سرورنا أن نلاحظ التحسن

Digitized by UNOG Library

الملحوظ مؤخرا في أداء الانتاج الغذائي في عدد من البلدان الافريقية ، وهو ما يظهر الأولوية التي أعطتها تلك البلدان للقطاع الزراعي عند وضع سياساتها الوطنية وتخصيص مواردها القومية . ونحن نرحب بالالتزام الذى أعرب عنه اعلان منظمة الوحدة الافريقية بزيادة حصة الاستثمارات العامة المخصصة للزراعة من ١٠ الى ١٥ في المائة . وفي الحالات التي تستدعي استمرار مساعدات الطوارئ حتى المستقبل القريب ، على أقل تقدير ، نعتقد أن وضع استراتيجيات الأمن الغذائي الوطني التي ترمي الى التعجيل باسهام القطاعات الزراعية الوطنية ، من شأنه أن يؤثر تأثيرا ملحوظا على توقعات المدى الطويل . كما تتسم استراتيجيات الأمن الغذائي بالأهمية أيضا حتى لا تؤثر المساعدات الغذائية الطارئة تأثيرا سلبيا على القطاعات الزراعية كعامل مثبط للانتاج المحلي عن طريق الابقاء على الأسعار المنخفضة بأساليب مصطنعة وذلك من خلال العمل على تغيير أنماط الاستهلاك أو مساعدة الحكومات على تجنب اتخاذ القرارات السياسية التي تكون صعبة في كثير من الاحيان ،لكنها ضرورية لتحسين ادائها الزراعي . ولسوف تساعد تلك الاستراتيجيات أيضا على التصدى للاتجاه الجديد الى استخدام معونات أغذية الطوارئ للتغلغل في الأسواق بحيث يصبح العون الغذائي أداة من أدوات الاستراتيجية التجارية للجهات المانحة بدلا من استخدامه كوسيلة من وسائل مساعدة الدول المتلقية . وقد دافعت استراليا دائما عن النظام المتعدد الأطراف الذى يكفل تقديم العون الغذائي والغوث الملائم في حالات الطوارئ ، ويسهم في تنمية البلدان المستقبلة في الوقت ذاته .

ومن المؤسف انه لا توجد أية حلول سهلة للحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا . وفي حين تتشابه الحالة العامة فى كثير من البلدان الافريقية جنوبى الصحراء بصورة تثير الاحباط ، فهناك ، كما أوضح تقرير الأمين العام (A/40/372) ، مجموعة مختلفة من المشاكل فى كل بلد . وفى حين تعتبر الحلول الشاملة مقبولة كأسهل علاج عام للحالة ، لن يمكن التوصل الى الحلول الفعالة الا من خلال اتباع النهج القطرى الذى يعترف بالمشاكل الخاصة بكل بلد .

Digitized by UNOG Library

ومن ثم ، فان وفد بلدى تساوره بعض الشكوك فيما اذا كان عقد دورة استثنائية للجمعية العامة للنظر في الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا يعتبر أفضل وسيلة عملية للتوصل الى استجابة دولية فعالة لمواجهة هذه الحالة ، ولا سيما اذا كان علينا أن نخاطر بوقف الترتيبات المؤسسية الحالية . ومع ذلك ، فاننا نعترف بأن الحاجة تدعو الى أن تكفل توافر التماسك بالاضافة الى التنسيق أيضا لهذه الاستجابة الدولية . ويعتقد وفد بلدى أن الحاجة تدعو بصفة خاصة الى أن نكفل نوعا من التنسيق في استجابة منظومة الأمم المتحدة للتصدى لحالة الطوارئ ، ويرجع ذلك بدرجة كبيرة الى العمليات التي يقوم بها مكتب الأمم المتحدة للعمليات الطارئة في افريقيا ، وأن يشمل ذلك التنسيق استجابة المنظومة لحل المشاكل الهيكلية الأساسية .

ومن ثم ، فان وفد بلدى على استعداد لتأييد اقتراح عقد دورة استثنائية للجمعية العامة على أن تقوم هذه الدورة بتحديد التدابير العملية الموجهة التي لا ترمي الى مجرد معالجة المشاكل الهيكلية الأساسية ، بل وتشكل جزءا من الاستجابة المنسقة للتصدى للأزمة في افريقيا . ونحن نتطلع الى أن نشارك بنشاط في الاعداد الجيد اللازم لضمان تمكين الدورة الاستثنائية من تحقيق هذه الأهداف .

السيد بن محمد (عمان) : السيد الرئيس ، للعام الثاني على التوالي تناقش الجمعية العامة الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا ، التي دلت الأيام أنها كانت ولا تزال ، خير مثال يمكن أن يساق كدليل على ما يمكن للارادة الدولية انجازه متى وجّهت تلك الارادة وجهتها الصحيحة . فقد شهد هذا العام عدة خطوات مشجعة لمعالجة الأزمة لعل أهمها انشاء الأمين العام لمكتب الأمم المتحدة لعمليات الطوارئ في افريقيا اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ ، وتلاه المؤتمر المعني بحالة الطوارئ في افريقيا الذى انعقد في جنيف في شهر آذار/مارس المنصرم . كما لا ننسى أن أعمال الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة في هذا الصدد كانت ذات قيمة خاصة ومشجعة ، وبالأخص أنشطة البرنامج الانمائي واليونيسيف ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين . واذا كان التجمع الدولي قد أحرز تقدما في كبح تفشي المجاعة وسوء التغذية والمرض والفقر في افريقيا ،

Digitized by UNOG Library

فلا تزال أمامنا أمور كثيرة تتطلب المعالجة ، وبالأخص تلك التي يعم تأثيرها على المجالات الصحية الأساسية في المناطق المنكوبة ، كما أن هطول الأمطار لا يعني انهاء الأزمة ، فالمجاعة الناتجة عن مخلفات التصحر والجفاف ليست عرضا طارئا ينتهي بين ليلة وضحاها . لذلك ينبغي لعمليات الاغاثة أن تستمر الى أن يصبح بمقدور السكان المنكوبين الاعتماد على أنفسهم مرة أخرى .

ان بلادى ، منذ زمن طويل وكما هو معروف ، ترتبط بعلاقات صداقة خاصة بأغلب البلدان الافريقية لا سيما الواقعة منها في شرق القارة . ولقد دأبنا منذ انبثاق فجر النهضة الجديدة في عمان عام ١٩٧٠ على دعم وتقوية هذه العلاقات في مختلف المجالات . وعندما عصفت محن الجفاف والتصحر بالدول الافريقية ، لم نتوان عن تأييد كل الجهود المبذولة لمساعدة الدول المنكوبة في اتخاذ الاجراءات المناسبة لمواجهة هذه المحن . كما أننا ، ومثل بقية شقيقاتنا الدول الخليجية الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذى أنهى مؤتمر قمته السادس أعماله بالأمس في عاصمة بلادى ، بذلنا كل ما في وسعنا لتخفيف وطأة هذه المعاناة على اخواننا الأفارقة الذين مروا بتجربة قلما رأى التاريخ مثيلا لها ، والتي لا تزال اثارها ظاهرة للعيان في كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية في البلدان المتضررة .

Digitized by UNOG Library

انه لمن دواعي السرور والاغتباط ، ان نلمس التقدم الذى أحرزته الدول الافريقية في معالجة الأزمة التي تمر بها ، وان دل هذا على شيء فانما يدل على تصميم هذه الدول على الاعتماد على ذاتها . فرغم الظروف الاقتصادية الصعبة المحيطة بالبلدان الافريقية الواقعة في افريقيا جنوبي الصحراء ، بذلت هذه البلدان جهودا شجاعة للتكيف تستحق الاعجاب والثناء ، واستطاعت بفضل هذه الجهود المبذولة على الصعيدين الداخلي والخارجي وبفضل بعض التدابير الأخرى ، خفض العجز المالي في موازين مدفوعاتها من ٢٥ بليون دولار عام ١٩٨١ — ١٩٨٢ الى ١١ بليون دولار عام ١٩٨٤ ، وهذا الانخفاض في العجز المالي وان كان لا يجارى مثيله الذى تحقق في منطقة أخرى ، فاننا نعتقد بانه ، ومقارنة بالظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها الدول الافريقية جنوبي الصحراء ، فان الانخفاض في العجز الذى حققته هذه الدول لجدير بألا ينال الا التأييد والتشجيع .

اننا نتفق مع القائلين بأن معالجة الوضع الاقتصادى الحرج في افريقيا لا تكمن في الرد على مشاكل المجاعة فحسب ، بل يجب ان تتعداها بحيث تكرّس كل الجهود نحو توفير الأساس لاستئناف التقدم الاقتصادى في افريقيا ، الذى ان لم يتحقق تبقى كل الجهود بمثابة مهدئ للمرض وليس علاجا له . هذه الحقيقة تحتم علينا كمجتمع دولي العمل أكثر من أى وقت مضى للحيلولة دون تدهور اقتصاديات البلدان الافريقية جنوبي الصحراء لا سيما وان التوقعات السكانية لهذه البلدان لعام ٢٠٠٠ تقدر بـ ٦٩٠ مليون نسمة ، وذلك باتخاذ تدابير أقوى لبعث عملية التنمية عن طريق وضع حلول تتناسب والاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والتنموية في كل بلد من هذه البلدان .

اننا اذ نشكر الامين العام على تقريره المقدم حول الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا (A/40/372 و Add.1 و 2) ، نود ان نشاركه في قوله القائل بأن تأثير الاطار التي هطلت مؤخرا على بعض البلدان الافريقية المنكوبة بالجفاف سيكون محدودا اذا لم تتوافر المدخلات الزراعية الهامة على نحو كاف ، مثلما نتفق معه على أن هطول هذه الأمطار لن ينهي احتياج تلك البلدان المنكوبة للمساعدات الغوثية المقدمة من المجتمع الدولي الذى هو مدعو ، حسب الواجب الانساني الذى التزم به غداة اعتماد الجمعية العامة للاعلان المتعلق بشأن الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ ،

Digitized by UNOG Library

الى اتخاذ كل الخطوات الضرورية لتنفيذ تدابير استئناف العملية الانمائية في افريقيا وذلك بتقديم الأموال اللازمة مع المشورة لتحديث الممارسات الزراعية على كل المستويات ، وتوجيه الجهود نحو مكافحة التصحر وانعاش واعادة تنشيط المشاريع الصناعية في افريقيا مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة اعطاء الجوانب الاجتماعية للتنمية عنايتها المطلوبة من أجل بناء مستقبل افضل للافارقة لأن محنتهم هي محنتنا ويجب علينا العمل سويا على تذليلها .

السيد بين (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يعيش اليوم خمسمائة مليون نسمة ، يشكلون ١٤ في المائة من سكان العالم ، في حالة نقص الأغذية ، ويموت الملايين من الناس جوعا كل عام . ويعلم الآلاف من الافريقيين انه اذا لم تتغير هذه الحالة في القريب العاجل ، تغيرا جذريا ، سيكون هذا آخر عام في أعوام حياتهم .

تنظر هذه الدورة للجمعية العامة في ١٤٥ بندا مدرجا على جدول أعمالها ، أصبح الكثير منها قديم العهد ، وتكرارا عقيما لا يسهم في تحقيق هدفنا المشترك أى اقامة عالم أفضل خلو من الحروب والارهاب والجوع والبؤس . وبالرغم من أن الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا حقيقة قائمة ، الا انه يوجد بند واحد في جدول الاعمال يتناول بحثها . ومع ذلك ، ينبغي أن تتركز جهودنا ومناقشاتنا على هذا الموضوع .

هناك العديد من الدول والشعوب الافريقية يواجه خطرا رهيبا داهما ، وهو ليس خطرا سياسيا . انه خطر يتخطى السياسة أو الايديولوجيات . وهو خطر متفاقم يتهدد دنيا جميعا ، وتواجهه افريقيا اليوم ، ولكنه يمكن أن يمتد الى دول عديدة في قارات أخرى . فهذه كارثة يمكن أن تهدد العالم بأسره . ولذلك ينبغي أن نتخذ ما يلزم من اجراءات سريعة متضافرة .

ان حالة الجوع في افريقيا اليوم هي بالتأكيد أبشع حالة واجهت تلك القارة . وما لم نتخذ اجراءات فورية ، سنواجه في سنة ٢٠٠٠ كابوسا عالميا . فبحلول سنة ٢٠٠٠ ، سيبلغ عدد سكان العالم ٦ بلايين نسمة . وما لم نتخذ اجراءات فورية فان تدهور الاراضي الناجم عن تآكل التربة بصورة غير متوقعة قد يحدّ من المساحات المزروعة والمنتجة بحوالي سدس مجموع المساحات المنتجة اليوم في حين أن الانتاج الزراعي المطلوب لتغذية ٦ بلايين نسمة ينبغي ان يزداد عما هو عليه اليوم بنسبة ٥٠ الى ٦٠ في المائة .

Digitized by UNOG Library

ويشير تقرير الامين العام الى أنه قد بدئ في تنفيذ بعض برامج المساعدات الجادة . ومع ذلك تعتقد اسرائيل أن هذا ليس كافيا ، وأن المساعدات والدعم الانمائي في العقد الماضي لم تكن فعّالة بما فيه الكفاية لتنمية الزراعة التقليدية .

أما المجتمعات الزراعية في العالم أجمع ، ولا سيما في افريقيا ، فهي تفتقر الى الموارد المالية ، فضلا عن المهارة في تزويد التربة بالعناصر الغذائية . ولذلك انخفض الانتاج الزراعي ، وأصبح نصيب الفرد من مساحة الأرض المزروعة محدودا للغاية . والأسباب ذاتها تؤدي الى تدهور الأراضي ، فضلا عن تأثير الرياح والتآكل السطحي الناتج عن الزراعة غير الكفء والرعي المفرط وزراعة المحصول الواحد .

Digitized by UNOG Library

وهذه حلقة مفرغة ينبغي كسرها - اولا بالانتقال من الزراعة التقليدية الى زراعة آمنة ثابتة مستقرة . وينبغي اقناع السكان في الريف بأن هذا الاسلوب سيعود عليهم بفائدة أكبر . وانه ليس عليهم فقط الاستمرار في الزراعة التقليدية ، بل وعليهم أيضا أن يبذلوا الجهود للانتقال صوب زراعة المحاصيل غير التقليدية بما في ذلك المحاصيل التجارية . كما ان عليهم ايضا أن يحاولوا تحسين أساليبهم الزراعية والا يغفلوا اهمية مدخلات ما بعد الحصاد .

ان المشكلة التي تواجهنا هي كيف ندفع المجتمعات التي وقعت في متاهة الجوع والجفاف وعدم الطمأنينة وعدم الاستقرار والكوارث الطبيعية والسياسية ، وكيف يمكن اقناعها بكسر هذه الحلقة المفرغة . وينبغي لنا ان نعمل فورا ، فلم يعد هناك وقت للمزيد من المؤتمرات والمداولات عديمة الجدوى . لابد من العمل ، والعمل الفورى حتى لا يزداد تدهور التربة وينتشر وباء الجوع في بلدان ومجتمعات اخرى .

في المؤتمر المعني بحالة الطوارئ في افريقيا الذى دعا الى عقده الامين العام في جنيف في شهر آذار/مارس هذا العام ، قدمت اسرائيل ، عن طريق المدير العام لوزارة خارجيتها ، بعض المبادئ التوجيهية لحلول ممكنة . وتنطلق هذه المبادئ التوجيهية من تجربة اسرائيل الخاصة . وكثير من الخبراء في هذا المجال يعتبرون اسرائيل مختبرا طبيعيا للتنمية . لماذا ؟ لان اسرائيل دولة فتية ؛ فقد استعدنا استقلالنا منذ ٣٧ عاما فقط . وخلال هذا الوقت القصير ، نجح خبراؤنا في تحويل البلد من حالة تقشف كامل وشبه جوع ، من خلال مراحل تنمية سريعة بمعدل نمو سنوى يبلغ ١٠ في المائة ، الى المرحلة التي نجد فيها أنفسنا اليوم ننتج كل ما نحتاجه من اغذية تقريبا ، بل ونصدر فوائض من محاصيل مبتكرة وجديدة تماما الى بلاد بعيدة .

كل ذلك حدث في بلد كان يصنف باعتباره واقعا في منطقة شبه قاحلة ويعتمد على الامطار التي يبلغ متوسطها السنوى ٥٠٠ ملليمترا ؛ وهي امطار تتوزع بطريقة غير متكافئة ، اذ تحصل اكثر من نصف اراضي اسرائيل على اقل ١٨٠ ملليمتر من الامطار سنويا .

Digitized by UNOG Library

كان علينا اذن ان نطور زراعتنا في ظروف تماثل ظروف بلدان افريقية كثيرة . فليس لدى اسرائيل ، من الناحية العملية اية موارد طبيعية - ورغم ان لدينا وفرة من القداسة ، الا اننا ليس لدينا نفط للأسف . لذلك ، كان علينا ان نعتمد على موردنا الوحيد ، وهو المورد البشرى - اى شعبنا .

وهناك خبراء دوليون كثيرون تنبأوا بأنه في منطقة الشرق الاوسط شبه القاحلة لابد من انقضاء جيل بأكمله على الاقل - ٢٥ سنة - من أجل مضاعفة الانتاج الغذائي . ويصدق هذا على الكثير من بلدان المنطقة . ومع ذلك ، فان اسرائيل لم تضاعف فحسب انتاجها الغذائي ، بل زادته اثنى عشر ضعفا - وقد حققت ذلك خلال العقدين الماضيين . وقد توصلنا الى هذه النتيجة بمواردنا الوحيد ، وهو المورد البشرى .

ان الحركة القومية لاسرائيل ، وهي الصهيونية ، تقوم على فكرتي المساواة والمشاركة وقد دعانا مؤسس الصهيونية الحديثة ، ثيودور هيرتزل ، في بداية هذا القرن لأن نساعد اخوتنا في افريقيا وذلك لتمكينهم من ان يحرروا انفسهم من التحيز والاضطهاد . لذلك رأينا دائما ان من واجبنا ان نتقاسم درايتنا الفنية ، التي اكتسبناها عن طريق التجربة والخطأ ، مع البلدان النامية . ومما يجعلني اشعر بفخر انني اتكلم من واقع الخبرة والمعرفة بشكل مباشر . فبوصفي مدير التعاون الدولي في اسرائيل في السنوات الاخيرة ، اشتركت شخصيا في تخطيط وتنفيذ برامج المساعدة التقنية لبلدان كثيرة في افريقيا واماكن اخرى .

وفي الفترة التي اشتركنا فيها في جهود التنمية الدولية . وهي تبلغ ٢٦ عاما ، تعاونا مع اكثر من مائة بلد ، ودربنا اكثر من ٥٠٠٠٠ رجل وامرأة من البلدان النامية وقد درب هؤلاء الشبان والشابات في مختلف فروع الانتاج مع التركيز بشكل خاص على الزراعة والمجتمعات المحلية الريفية والتنمية والصحة والتعليم والتعاونيات .

وقد طوّرت اسرائيل الدراية الفنية في بعض المجالات التي لها صلة محددة بالمناطق المنكوبة بالجفاف . وتشمل هذه المجالات الاطار ، بما في ذلك زرع السحاب وحفظ الرطوبة في الزراعة البعلية ، وزيادة الانتاج في المناطق المروية . وفي منطقة النقب شبه القاحلة .

Digitized by UNOG Library

اجريت بحوث على برامج حفظ الرطوبة وزراعة المحاصيل المائية ، التي يمكن ان تطبق بفعالية على المجتمعات الريفية منخفضة الكثافة والمنعزلة في المناطق شبه القاحلة والمناطق المعرضة للجفاف في افريقيا .

وتحصل اسرائيل على ثلثي ما تستهلكه من مياه من مصادر جوفية استحدثت خلال العقود الثلاثة الماضية . وهذه التكنولوجيا التي طبقت بنجاح في اسرائيل يمكن ان يستفاد منها في تطوير مشاريع الري الصغيرة والمتوسطة الحجم ، البعيدة كل البعد عن الري المستديم من الانهار . ويمكن تنفيذ هذه التكنولوجيا دون حاجة الى موارد مالية كبيرة ودون تأخير مثلما يحدث في انشاء شبكات قنوات الري والخزانات الكبيرة . وينبغي لهذه الافكار - كما يبدو لنا - ان تقترن بتدابير لمنع تآكل التربة وتشجيع الزراعة المستقرة في المستوطنات منخفضة التكلفة ، وان يكفل في نفس الوقت توافر الخدمات الاساسية وادخال ممارسات المحاصيل المزدوجة ، مع استخدام الري الجزئي ، ومدخلات زراعية منخفضة نسبيا .

ويمكن ايضا ادخال نظام الائتمان الموجه ونظم الارشاد بتدخل من القطاعين العام والخاص ، اذ ان من شأن ذلك ان يؤمن الاسواق للمنتجات الزراعية ويوفر تسهيلات ما بعد الحصاد ونظم الري منخفضة التكلفة ، وذلك كله في اطار خطط انمائية دون اقليمية وصغيرة نسبيا .

ان خبرة التنمية السريعة التي اكتسبتها اسرائيل اثبتت نجاح هذه المرحلة من التنمية الريفية المتكاملة . وقد ادت ندرة المياه والتربة في اسرائيل الى الحرص على الاستخدام الامثل لهذين المواردين بهدف التوصل الى الحصول على الحد الامثل من المحاصيل . وللاستعاضة عن ندرة الموارد المادية ، شددنا على تنمية العامل البشري في كل نواحيه ، اى المورد البشري . ويعتبر التدريب على جميع مستويات الهرمية الزراعية ، بما في ذلك تطوير نظم الارشاد ، حتى اليوم ، اساس نجاح اسرائيل في تطوير زراعتها . والمزارع الاسرائيلي يأتي في مقدمة افضل المزارعين المدربين في العالم ، وتعتبر الخدمات الارشادية التي تقدمها اسرائيل مثالا يحتذى به في بلدان نامية كثيرة .

ونحن ، في اسرائيل ، نعتقد ان هذه المبادئ التوجيهية التي تنبني على خبرتنا

Digitized by UNOG Library

الا نمائية صالحة للتطبيق وصالحة لان تكيف للاستخدام في عدد كبير من البلدان في افريقيا وغيرها . ومع ذلك ، فان المجاعة الحادة في بعض البلدان تتطلب استجابة سريعة . لذلك ، يقوم خبراء اسرائيل بتطوير نظم توصيل للمعونات الغذائية اكثر كفاءة ، من شأنها ان توفر نسبة اعلى من البروتين والسعرات الحرارية . وفي نفس الوقت ، ستربط هذه النظم تلك المعونات بالبرامج الاقليمية لتنمية الاراضي والموارد المائية المشار اليها سلفا .

وهناك حاجة عاجلة لتغيير اتجاه هدف التنمية الدولية . ويمثل ذلك التحدى الذى يواجهه هذا العقد . ويمكن بلوغ ذلك الهدف بالرغم من ندرة الاراضي الصالحة للزراعة وموارد المياه وبالرغم ايضا من ضآلة الموارد المتاحة في شتى البلدان .

Digitized by UNOG Library

فاعتقادنا انه في مجال التنمية يوجد تحد حقيقي يواجه التعاون العالمي . فدعونا نتحد بروح الاخوة الحقيقية . ولنكن الحافظين لاشقائنا . ولنعمل معا لتشجيع التنمية التي ستؤدي الى القضاء على الدائرة المفرغة للفقر ، وعلى تآكل التربة وتدهور الأراضي الزراعية في افريقيا وبقية العالم النامي . دعونا نتحد ايضا من اجل تنمية المورد الرئيسي للعالم - المورد البشري .

وتشارك اسرائيل في عدد من المشروعات في افريقيا . ونحن نرى من واجبنا ان نشاطر ثمار خبرتنا مع اخواننا في افريقيا . ولسنا اغنياء من حيث الموارد المالية ، بيد اننا نتمتع بخبرة وموارد بشرية وفيرة . ونجاحاتنا كثيرة لكننا ارتكبنا اخطاء ايضا . ويمكن ان نساعد اصدقاءنا في افريقيا على عدم تكرار اخطائنا .

واسرائيل لديها حسن النية وتشارك روح الاخوة مع شعوب افريقيا . اننا لا نستطيع تقديم المساعدة المالية ولكن يمكن ان نشاطر خبرتنا مع الاخرين وسنسعى لتحقيق ذلك . ومن ثم تقترح اسرائيل ان تدخل في مباحثات فورية تتعلق بمشاكل الجفاف وانتاج الاغذية مع كل بلدان افريقيا وغيرها ممن يرغب في ذلك .

واختتم بياني باستشهاد من البيان الذي ادلى به اسحق شامير نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في هذا المحفل في العام الماضي :

" وتدعو اسرائيل جميع الحكومات الى ان تضع جانبا الخلافات السياسية والمصالح الاقتصادية الضيقة وان تنضم الى حملة القضاء على الجوع . وستواصل اسرائيل تعاونها مع الدول الاخرى في مجالي التكنولوجيا والتنمية ، وتقف على استعداد للاشتراك مع الحكومات الاخرى والوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية في التصدي لهذا التحدي الكبير الذي يواجه الانسانية ".(A/39/PV.18 ، ص ٤١) .

السيد بارنيت (جامايكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان استمرار الأزمة الاقتصادية في افريقيا وآثارها الضارة على قارة وشعب يرتبطان ببلادي بعلاقات وثيقة قد دفعتا وفدي الى المشاركة مرة اخرى في المناقشة حول هذا البند . ونعتقد

Digitized by UNOG Library

انه من المهم ان يستمر الزخم الذى تولد عن المناقشات السابقة للأزمة في هذا المحفل وفي غيره من المحافل ، بل وينبغي العمل على زيادته. لقد اظهر العام الماضي كرما جديرا بالثناء وارادة من قبل المجتمع الدولي في مواجهة الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا. لكن العام الماضي اظهر ايضا ضخامة حجم المشكلة وحطنا جميعا على الاعتراف بحقيقة ان افريقيا تحتاج اكثر من اى شيء آخر لا الى مجرد المساعدة قصيرة الأجل المتولدة عما تبثه وسائل الاعلام - رغم انها مطلوبة ومستحبة - بل الى بذل جهود مطّردة ومركزة طويلة الأجل من اجل حل المشاكل الهيكلية الخطيرة والنهوض بالنمو والتنمية *.

واجمالا ، تستحق استجابة المجتمع الدولي للاحتياجات الطارئة لافريقيا كل ثناء. ونلاحظ الدور الذى قامت به لا الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة ذاتها فحسب بل والعديد من المنظمات غير الحكومية. وتود جامايكا بوجه خاص ان تعرب عن امتنانها للأمين العام على جهوده الدؤوبة وان تشيد بعمل مكتب عطيات الطوارئ في تنفيذ المهمة الصعبة لتعبئة وتنسيق المساعدة الغوثية للملايين من السكان في مناطق متناثرة شاسعة الأرجاء. فقد ادت تلك الجهود الى انقاذ حياة الكثيرين ، وخففت من معاناة الملايين ، خاصة في البلدان الـ ٢١ الأشد تضررا بدرجة خطيرة بالجفاف ونقص الأغذية. وعلاوة على ذلك ، شعرنا بالارتياح للانباء التي تشير الى ان تحسن الظروف المناخية قد يؤدى الى محاصيل افضل هذا العام وتحسن نسبي في حالة الطوارئ في بعض البلدان. بيد اننا نلاحظ ان الظروف في البلدان الاخرى كالسودان واثيوبيا لا تزال حرجة وان الأزمة بصورة اجمالية لا تزال قائمة. وكما اتضح كان من اثر سقوط الامطار ايضا توجيه الاهتمام الى احتياجات غير مستوفاة في مجالات هامة غير مجال الاغذية كالاحتياجات الصحية والصحة العامة ومعدات النقل ومشاريع المياه.

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد مارينسكو (رومانيا).

Digitized by UNOG Library

وهذا يؤكد على ان المساعدة المقدمة لافريقيا لا بد ان تكون مساعدة مطردة ومستمرة. لقد لاحظ الامين التنفيذي للجنة الاقتصادية لافريقيا انه:

"رغم الطابع المأساوي والمخرب، فان حالة الطوارئ الراهنة ما هي الا احد مظاهر الأزمة الأعمق جذورا والأكثر انتشارا واضعافا للتنمية في افريقيا".

ونحن نتفق تماما مع هذا الرأي. والواقع انه اذا كان هناك اي شيء له قيمة يمكن استخلاصه من ازمة طاحنة كالأزمة الراهنة، فلا بد ان يكون ذلك الشيء الترحيب بتركيز الاهتمام على التنمية طويلة الأجل في افريقيا، التي رغم انها ظلت دوما في مقدمة الشواغل الافريقية بات منظورا اليها الان بما يبدو انه احساس اكبر بالالحاحية مما كانت عليه الحال في الماضي داخل افريقيا وخارجها. والواقع ان التركيز على التنمية طويلة الأجل اصبح بصورة متزايدة موضوع المناقشات حول الأزمة الراهنة.

ويكفي ان نشير الى المذكرة الخاصة الثانية الصادرة اخيرا عن مؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية الافريقية حول العمل الدولي للقيام بالمبادرة الخاصة بالتنمية طويلة الأجل والنمو الاقتصادي في افريقيا، والاعلان عن الحالة الاقتصادية في افريقيا، وبرنامج الأولويات للسنوات الخمس الذي اعتمد في تموز/يوليه الماضي في الدورة العادية الحادية والعشرين لاجتماع رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية - واذا سمحتم، ان اعود الى خمس سنوات مضت - الى خطة عمل لاغوس والبيان الختامي للاغوس. لقد حدد طريق تنمية افريقيا بصورة كافية، ويتمثل التحدي الان في ايجاد الارادة وتوفير الموارد.

وفي الاطار الاخير يمكن ان نلاحظ بعض التطورات الملائمة كالمناقشات الخاصة باستخدام موارد الصندوق الاستثماني التي جرت مؤخرا في سيول والتي تبشر باستفادة العديد من البلدان الافريقية، وانشاء البنك الدولي لمرفق خاص لافريقيا جنوبي الصحراء في تموز/يوليه الماضي.

ولا تبدو الآفاق الراهنة في افريقيا، وخاصة للبلدان الواقعة جنوبي الصحراء آفاقا واعدة. فبالاضافة الى الموت والاضطراب الناجمين عن الظروف المناخية المناوئة، كانت تلك البلدان من اشد البلدان تأثرا بالكساد العالمي الذي طال اجله وهي ترزح

Digitized by UNOG Library

الان تحت عبء الديون وانهيار الأسواق السلعية. وقد بلغ معدل النمو في افريقيا جنوب الصحراء ١ر٥ في المائة في المتوسط عام ١٩٨٤. ورغم ان الاسقاطات تشير الى تحسن طفيف في الأداء خلال عام ١٩٨٥ و ١٩٨٦ فمن غير المتوقع حدوث زيادة في دخول الافراد. وتؤيد جامايكا تأييدا تاما اقتراح رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية عقد دورة استثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة للنظر بتعمق في الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا.

وأود ان اختتم كلامي بالتأكيد على تضامن جامايكا حكومة وشعبا مع افريقيا في الأزمة الاقتصادية الراهنة. وتعتقد جامايكا انه من صالح جميع الشعوب في جميع القارات الا تترك افريقيا، بمواردها البشرية والمادية الضخمة وقدرتها الاقتصادية الواضحة، في حالة خطيرة متداعية من التخلف. وينبغي اطلاق قدرات افريقيا لصالح شعوبها ولصالح البشرية. ولا بد للمجتمع الدولي ان يوفر الارادة والموارد اللازمة لدعم الجهود على اساس مطرد، تلك الجهود التي تبذلها الشعوب الافريقية وحكوماتها لتحويل القارة الى قطب نمو رئيسي في الاقتصاد العالمي، ونحن نعتقد فعلا ان ذلك احد المتطلبات الاساسية والضرورية لنظام اقتصادي عالمي اكثر استنارة.

Digitized by UNOG Library

السيد تيون براسيت (كمبوتشيا الديمقراطية) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) :

لا تزال الأزمة التي تهز الاقتصاد العالمي في نهاية هذا القرن تزداد سوءا في البلدان النامية ، وبصفة خاصة في أكثرها فقرا ، والكثير منها في افريقيا . والانتعاش الاقتصادي غير المتكافئ وغير المستقر الذي شهدته بعض البلدان الصناعية منذ نهاية الانتكاس الاقتصادي في الفترة من ١٩٨٠ الى ١٩٨٢ لم يتح للبلدان النامية بشكل عام ـ وأقل البلدان نموا بشكل خاص ـ استئناف تنميتها الاقتصادية .

ووفقا للمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ، فان افريقيا التي تضم نصف بلدان العالم غير الساحلية ، وثلاثة أرباع أقل البلدان نموا ، وأشدها حرمانا ، وأكثرها تكدسا باللاجئين والنازحين ، تتأثر بشكل خطير بالآثار السلبية التي يتسم بها الاقتصاد العالمي اليوم . ومعظم البلدان الافريقية ، التي تضطر الى ابطاء انشطتها الانمائية ، أو حتى وقفها تماما ، نتيجة لانهيار أسعار الحاصلات ، وركود القيمة الحقيقية للمساعدة الانمائية الرسمية وانخفاضها ، وزيادة التدابير الحمائية ، وزيادة عبء الديون ، شهدت انخفاضا كبيرا في مستويات المعيشة في السنوات الأخيرة . وبعضها يواجه افلاسا اقتصاديا ، ذا آثار وخيمة من الناحية السياسية وله أضرارا بالغة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية . فقد انخفض المعدل السنوى للنمو الاقتصادي لأقل البلدان نموا في افريقيا من ٢ر٥ في المائة في الفترة من ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠ الى ٠ر٨ في المائة في الفترة من ١٩٨١ ـ ١٩٨٤ .

والى جانب هذه العوامل غير المواتية المتولدة من الخارج ، والتي تتجاوز قدرة الشعوب والحكومات الافريقية على علاجها ، هناك ظروف جوية غير مواتية أيضا . فالجفاف لا يزال قائما يهدد افريقيا ، وخاصة في افريقيا جنوب الصحراء . ومع أن الامطار تصل في بعض المناطق الى معدلاتها الطبيعية ، فانها تجيء متأخرة . ولا يزال الناس في مخيمات اللاجئين ، وقد تركوا قراهم لأن حقولهم أصبحت جردا ، ولأن مواشيهم وأغنامهم نفقت. ولا يزال التصحر ينزل الدمار ويقتطع كل عام ما بين ٦٠ ٠٠٠ و ٧٠ ٠٠٠ من الكيلومترات المربعة من الاراضي الزراعية . وبالاضافة الى هذا ، تعاني افريقيا دوريا من كوارث طبيعية أخرى ، مثل الأعاصير والفيضانات التي تسببها الأمطار الغزيرة .

Digitized by UNOG Library

وقد أثرت هذه العوامل جميعا بشكل خطير على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان الافريقية ، وتسببت في نشوء أشد الحالات الاقتصادية مأساوية في تاريخ القارة الحديث . وقد ابرزت نتائج ومضاعفات تلك الحالة المأساوية ، سواء في بلدان منفردة أو في القارة ككل في تقرير الأمين العام وفي المذكرة الخاصة الثانية التي اعتمدها مؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لافريقيا . لقد مات أكثر من مليون من اخوتنا واخواتنا الافارقة؛ والقي بعشرة ملايين منهم في العراء ، واضطرتهم المجاعة والأمراض الى ترك ديارهم وقراهم بحثا عن الغذاء والماء ؛ ولا يزال عشرون بلدا افريقيا في جنوب الصحراء متأثرا بالجفاف ، منها تسع بلدان تأثرت تأثرا خطيرا . وهناك أكثر من ثلاثين مليونا من البشر معرضون لخطر الموت . ان النظام البيئي الذى غذى الحياة لقرون طويلة وجعل افريقيا مثالا للخصب وقارة الوفرة ، قد انهار الان . هذا هو مدى الأزمة الاقتصادية في افريقيا التي أثارت فورة داخلية واسعة النطاق ، تمتد الى ما يجاوز حدود البلدان المعنية ، وتشكل على المدى الطويل تهديدا لبقاء الشعوب الافريقية وحضارتها .

والبلدان الافريقية ، اذ تواجه هذه الحالة التي وجهت ضربة قاصمة لاقتصاداتها الهشة بالفعل ، تؤكد في كثير من المناسبات عزمها على اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة التحدى . وقد أكد رؤساء دول وحكومات البلدان الافريقية مؤخرا ما يلي :

"ان مسؤولية تنمية قارتنا تقع في المقام الأول على عاتق حكوماتنا وشعوبنا . ومن هنا كان تصميمنا على اتخاذ تدابير ملموسة ، فردية وجماعية لتحقيق التنمية الاقتصادية لقارتنا " .

كما أكد السيد كونتشي رئيس النيجر ما يلي :

"ان افريقيا لا تسلم بسهولة . لقد غرس كثيرون البذور في حقولهم ثلاث وأربع مرات في سنة واحد بأمل أن تسقط الأمطار ويكون هناك محصول ؛ ولم يتوقفوا عن ذلك الا عندما لم توجد بذور تغرس " .

ان خطة العمل والوثيقة الختامية للاغوس ، واعلان هرارى ، والمذكرات الخاصة الصادرة عن وزراء اللجنة الاقتصادية لافريقيا وغيرها كثير ، توضح عزم الشعوب والحكومات

Digitized by UNOG Library

الافريقية وجهودها الجرئية ، كما توضح أيضا التدابير المحددة التي اتخذت لمواجهة التحدى الخاص بالوفاء بالاحتياجات العاجلة لملايين الرجال والنساء والأطفال والشيوخ ومنع انتشار المجاعة والأمراض ، بينما تضمن في الوقت نفسه تنمية ونموا اقتصاديا طويل المدى .

ومن المفهوم انه في مواجهة الحالة المفجعة ينبغي اللجوء أولا الى تدابير عاجلة ، نظرا لأن الملايين من البشر يتأثرون بشكل خطير بالمجاعة وبالكوارث الطبيعية الأخرى. ومما يبعث على الرضى في هذا الشأن أن نلاحظ انه استجابة لنداء افريقيا ، تقوم حكومات وأفراد من جميع أنحاء العالم ، والهيئات والمؤسسات التابعة للأمم المتحدة ببذل جهد كبير لمساعدة البلدان المتضررة . وبفضل مساعدتهم الانسانية والتنسيق الجيد بين البلدان المتضررة والهيئات والمؤسسات الدولية ، احرز تقدم كبير لاحتواء التخريب الذى احدثته المجاعة والأمراض وسوء التغذية . وقد ثبتت جدوى انشاء مكتب العمليات الطارئة في افريقيا في أوائل هذا العام ، وعقد المؤتمر الدولي بشأن الحالة الطارئة في افريقيا بناء على مبادرة الأمين العام ، الذى يقدم له وفد بلادى تحية مخلصة لتفانيه الدؤوب في التمسك بمثل وأهداف الميثاق . وقد مكن ذلك من ضمان تعبئة واستخدام موارد كبيرة ، ومواصلة توعية المجتمع الدولي بحالة الفقر التي تعيشها افريقيا وتدابير الطوارئ اللازمة للقضاء على هذه الحالة .

الا أنه من المهم أن نربط رد الفعل العالمي الراهن لحالة الطوارئ في افريقيا باحتياجات التنمية الاقتصادية والنمو الطويل الأجل اللازم للقارة اذا ما رغب المجتمع الدولي في القضاء على المشاكل من جذورها . وفي هذا الصدد أكد رؤساء الدول والحكومات الافارقة بحق ان مساعدة الطوارئ لن يحتاج اليها الا لوقت محدد ، بينما ينبغي توجيه جهود كبيرة للتنمية الطويلة المدى بغية الحيلولة دون تحول الأزمة الحالية الى أزمة مستمرة.

لقد قال الرئيس عبده ضيوف رئيس السنغال وهو يخاطب هذه الجمعية نيابة عن منظمة الوحدة الافريقية أن " المشكلة ينبغي ان تعالج من جذورها". (A/40/PV.42 - ص ٣١) وبينما كانت ردود فعل الحكومات والأفراد والوكالات المختلفة ازاء الأزمة الاقتصادية الافريقية للوفاء بالاحتياجات الفورية بشكل عام فعالة للغاية وتستحق الثناء ، لا يزال هناك الكثير الذى ينبغي القيام به للمساعدة في اعادة بناء الاقتصادات الافريقية .

Digitized by UNOG Library

ومن ثم ، ينبغي أن تقدم موارد اضافية لتمكين حكومات وشعوب افريقيا من التغلب على المشاكل الهيكلية مثل الغذاء والانتاج الزراعي والكفاح ضد الجفاف والتصحر والتنمية الاقتصادية وبناء هياكلها الاقتصادية الأساسية ، وغيرها من المشاكل التي حددتها خطة العمل والوثيقة الختامية للاغوس والتي أكد عليها وزراء اللجنة الاقتصادية لافريقيا . ان حجم وتعقد الأزمة الاقتصادية الافريقية من الضخامة بحيث ان حكومات وشعوب افريقيا تحتاج من أجل التغلب عليها الى المساعدة الخارجية بدرجة كبيرة . وتحتاج افريقيا تلك المساعدة الدولية لتطوير ثروتها وامكانياتها الطبيعية الهائلة التي لا تزال غير مستغلة تحت الارض وعلى التربة البركانية وفي البحار وما الى ذلك . وفيما يتعلق بالزراعة ، تضم افريقيا ٨٠٠ مليون هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة ، يستغل منها في الزراعة فقط ١٧٠ مليون هكتار في الوقت الراهن .

ان الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا ليست محصلة العوامل الطبيعية وحدها . فالواقع ان افريقيا مثقلة ببيئة خارجية معادية ونظام غير عادل وغير منصف للعلاقات الاقتصادية الدولية وسياسات اقتصادية متغيرة وغير مستقرة . ومن بين المتغيرات التي تخلق عقبات كأداء في طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان الافريقية والتي تهدد استقرارها السياسي ذاته ، مشكلة الديون الخارجية التي تثير قلقا كبيرا . وتقدر الديون الخارجية الافريقية لعام ١٩٨٤ بمبلغ ١٥٨ بليون دولار ، ومن المتوقع أن تتجاوز ١٧٠ بليون دولار في هذه السنة ، وسوف يتجاوز المبلغ المخصص لخدمة هذه الديون ٢٧ في المائة من حصيلة الصادرات لعام ١٩٨٥ . وتزداد خطورة المشكلة لأن المؤسسات المالية الرئيسية يبدو انها تستبعد افريقيا عمدا حتى الان من آلية جدولة الديون ، ولأن المجتمع الدولي لا يولي اهتماما كبيرا لهذه المشكلة . وفي هذا السياق ، يؤيد وفدي عقد مؤتمر دولي بشأن الديون الخارجية لافريقيا كما اقترح مؤتمر قمة منظمة الوحدة الافريقية وكما أيده المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٥ التي انعقدت في تموز/يوليه الماضي . ولا شك في أن هذا المؤتمر سيتيح للمقترضين الافارقة والمقرضين فرصة الاشتراك في تبادل الآراء بغية ايجاد حلول قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل وطويلة الأجل .

Digitized by UNOG Library

ولهذا ، نرحب بقرب انعقاد دورة استثنائية للجمعية العامة مكرسة للحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا . وسوف تكون هذه الدورة محفلا تشترك فيه البلدان المصنعة والبلدان الافريقية والمؤسسات الدولية المعنية في دراسة هذه المشكلة بغية ايجاد حلول مناسبة لتحقيق الانتعاش الاقتصادي للقارة.

وخلال سنتين على التوالي يتناول المجلس الاقتصادي والاجتماعي الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا بوصفها بندا يحظى بأكبر قدر من الأولوية . لقد أنقذ المجتمع الدولي حتى الان بأكبر قدر من الكرم والفاعلية ملايين البشر بتقديم المساعدة الانسانية اللازمة في حينها . ولكن ينبغي علينا الان أن نساعد أشقاءنا وشقيقاتنا في افريقيا على تنشيط اقتصاداتهم وزيادة فاعليتها بغية بناء مستقبل أفضل . وفي السنة الماضية ، دخلنا صراحة في التزام تاريخي باعتمادنا بتوافق الآراء للقرار ٣٩/٢٩ الذي يتضمن اعلانا بشأن الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا . ويقدم أسس العمل المنسق للمجتمع الدولي في هذا المجال. وقد حان الوقت الان للوفاء بالتزامنا .

ان كمبوتشيا الديمقراطية ، وهي بلد غير منحاز ومن أقل البلدان نموا — وكان دائما ضحية حرب ابادة وعدوان تخريب لا يمكن تصوره — تتفهم بالكامل الحالة الأليمة التي تواجهها الشعوب والحكومات الافريقية بشجاعة وتصميم وصلابة وكرامة . وان حكومتي رغم الصعوبات التي تواجهها والمشاكل الخطيرة التي تهدد بقاء أمتها ذاته ، وشعبها وحضارتها ، سوف تنضم دائما الى الجهود الحميدة التي تبذلها شعوب وحكومات افريقيا والمجتمع الدولي لمواجهة هذا التحدي . ولهذا عطت حكومتي دائما ، في حدود امكاناتها المتواضعة ورغم حالة الحرب الصعبة التي مرت بها ، على المشاركة ، استجابة لنداء الأمين العام في المؤتمر الدولي بشأن تقديم المساعدة الطارئة للبلدان الافريقية ، بتقديم اسهام متواضع كرمز لتضامنها الراسخ مع بلدان وشعوب افريقيا وصداقتها الأخوية لها .

ان شعب كمبوتشيا وحكومته الائتلافية اللذين كانا ضحية حرب الغزو والاحتلال يشعران بالسخط للسياسة العدوانية التي يتبعها النظام العنصري لبريتوريا ، الذي يعتبر عقبة رئيسية أخرى في طريق التحرر الاقتصادي لبلدان وشعوب الجنوب الافريقي . بالاضافة الى الكوارث الطبيعية والظروف الاقتصادية غير المواتية .

Digitized by UNOG Library

ولا نزال مقتنعين بأن الجهود النبيلة والشجاعة التي تتحلى بها حكومات وشعوب افريقيا ، وتصميمها فرادى وجماعات على مواجهة الحالة الحرجة العاجلة لبلدانها سوف تظل تحظى بالتشجيع والتأييد النشيط والفعال من جانب المجتمع الدولي . بل كما أكدنا من قبل ، انها ليست مسألة ايثار ولكنها حاجة حيوية يتطلبها التكافل العالمي . ان ما هو في كفة الميزان في هذه المعركة الضخمة ضد الويلات التي تعاني منها قارة بأكملها ليس مجرد بقاء ملايين البشر ـ اخواننا واخواتنا الافريقيات ـ ولكن أيضا كرامة وكرامة كل البشر الآخرين ، والسلم والاستقرار العالميين ، اللذين نرغب جميعا في الحفاظ عليهما وفقا لميثاق الأمم المتحدة الذى احتفلنا بذكراه الأربعين رسميا منذ قليل .

ومن ثم ، فاننا واثقون بأن مشروع القرار A/40/L.15 الذى قدمه الان ممثل موريشيوس، سوف يعتمد بتوافق الآراء .

السيد اخطار (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يواجه عدد كبير من البلدان في افريقيا اليوم حالة اقتصادية حرجة ، خلقها استمرار الجفاف وضاعف من خطورتها عدم توافر الاستجابة الملائمة من المجتمع الدولي في الوقت المناسب . فهذه المنطقة التي تخوض منذ السبعينات معركة من أجل التنمية الاقتصادية تقاتل الان من أجل بقائها .

وأسباب الحالة الحالية في افريقيا خليط من العوامل المناخية غير المواتية، والكساد الاقتصادى العالمي الذى يخلق بيئة خارجية عدائية ، والآثار السلبية للاستعمار. وقد مزق الجفاف والمجاعة الاقتصادات الهشة للبلدان المتضررة مما تطلب تغييرا رئيسيا في البرامج الانمائية لتلك البلدان .

وفي مواجهة هذا التحدى الخطير ، كان رد البلدان الافريقية قويا وخلاقا . وان الاعلان والبرنامج الذى اعتمده رؤساء الدول أو الحكومات الافارقة في تموز/يوليه الماضي في أديس أبابا هو أكبر دليل على الاسلوب الشجاع والعملي الذى انتهجوه لحل مشاكلهم.

وقد شرح متكلمون كثيرون قبلي المصاعب التي واجهها الشعب الافريقي . وهي

Digitized by UNOG Library

تتراوح بين المجاعة والتصحر وعبء المديونية المتصاعد الذى يخيم على آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الطويلة الأمد . وقد أوضحوا أيضا أن الحل الممكن لمشكلة بهذا الحجم يتطلب تعاونا دوليا وجهدا قوميا منسقا .

ومما يدعو الى الارتياح أن المجتمع الدولي قد استجاب على نحو ايجابي للأزمة في افريقيا . فقد بدأت عدة مبادرات لنقل المساعدة الطارئة قصيرة الأمد وكذلك المساعدة الاقتصادية والتقنية طويلة الأمد .

Digitized by UNOG Library

وفي هذا الاطار ، نود أن نشيد بالأمين العام للأمم المتحدة لانشائه مكتب الأمم المتحدة لعمليات الطوارئ في افريقيا الذى اضطلع ، برئاسة السيد برادفورد مورس مدير برنامج الأمم المتحدة الانمائي ،بالدور الرئيسي في أعمال تنسيق استجابة المجتمع الدولي . كما أن المبادرات التي اتخذتها حركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الاسلامي والمنظمات الحكومية وغير الحكومية الأخرى تعبّر كلها عن العزم المشترك على مساندة اخواننا الأفارقة في هذه الآونة الحرجة .

ونحن نعي تماما ان استجابتنا للحالة في افريقيا لا يجوز ان تقتصر على مواجهة الحالة الطارئة بل يجب في نفس الوقت أن تشتمل على تقديم جميع المساعدات الفنية والاقتصادية اللازمة من أجل استئناف برامج التنمية الاقتصادية طويل الامد .

وان باكستان حكومة وشعبا على وعيّ تام بالطابع الملح الخطير للمشاكل التي تواجهها افريقيا في الوقت الحاضر . واسمحوا لي أن أؤكد لكم أن شعب باكستان ، كعهده في الماضي ، يناصر اخوانه الافارقة . ورغم مواردنا المحدودة فاننا على استعداد لتقديم كل مساعدة ممكنة من أجل التخفيف من المعاناة الناجمة عن ظروف المجاعة في افريقيا .

وقد سبق أن قدمت باكستان مساعدة طارئة في صورة ٧ ٥٠٠ طن من الحبوب الغذائية للبلدان المتضررة من المجاعة ، وتعهدت بتقديم ١٠ ٠٠٠ طن من الارز كمساهمة منها في مواجهة المجاعة في افريقيا .

واستجابة للمشاعر العامة لشعب باكستان للمشاركة في جهود الحكومة لمساعدة البلدان التي تعاني من المجاعة في افريقيا ، أنشئ صندوق الرئيس للاغاثة من المجاعة للحصول على الهبات النقدية من الجمهور . وبدأ الصندوق عملياته بالحصول على مرتب يوم واحد من جميع الموظفين الحكوميين بما في ذلك موظفوا المصارف الوطنية وشركات القطاع العام . وسوف تستخدم حصيلة هذا الصندوق في توفير المزيد من المساعدة للبلدان المتضررة في افريقيا .

Digitized by UNOG Library

واحتفلت باكستان في يوم ١٧ آذار/مارس ١٩٨٥ بيوم التضامن مع الشعوب التي تعاني من المجاعة في افريقيا، وتعمل ادارة البريد والهاتف في باكستان على اصدار طابع خاص لاظهار قلق باكستان ازاء الحالة الحرجة في افريقيا.

وبالاضافة الى ذلك تقوم حكومة باكستان الان ببحث برنامج للاغاثة على كل من الامد المتوسط والامد الطويل في شكل مساعدات فنية وغيرها من المساعدات الاخرى. ويهدف البرنامج الى توفير متطلبات الدعم للبنية الأساسية اللازمة للتنمية الاقتصادية في البلدان المتضررة.

ونحن على ثقة من أن الشعوب الافريقية انطلاقا من شجاعتها وتقاليدها، وبالتعاون مع المجتمع الدولي، سوف تتمكن من التغلب على الازمة الحالية ومن وضع بلدانها على طريق التقدم والرفاهية والتنمية الاقتصادية.

ونؤكد لها انها ليست بمفردها في هذا الصراع من أجل البقاء والتنمية وسوف نساندها في كل خطاها.

السيد زفزدين (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية): اسمحوا لي أن أتوجه بخالص الشكر الى جميع الوفود التي توجهت الينا بالتهاني بمناسبة عيدنا الوطني. فنحن نحتفل اليوم ٧ تشرين الثاني/نوفمبر بالذكرى الثامنة والستين لثورة اكتوبر الاشتراكية العظيمة. وان سلسلة التغييرات التي احدثتها الثورة قد غيرت تغييرا جذريا الوجه الاجتماعي للكرة الأرضية. فقد شاهدنا قيام النظام الاشتراكي العالمي وانتهيار الامبراطوريات الاستعمارية وظهور عشرات الدول الجديدة المستقلة على الخريطة السياسية للعالم. وكان انعكاسا لهذه العمليات الموضوعية ما قامت به الجمعية العامة من اعتماد العديد من الصكوك الهامة بشأن مبادئ العلاقات الدولية، ومن بينها الاعلان الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الذي اعلنت فيه الجمعية العامة منذ ٢٥ سنة حق جميع الدول في تقرير المصير

Digitized by UNOG Library

والتنمية الاقتصادية المستقلة وادانت سياسة السيطرة الاجنبية والاستغلال . ومنذ ذلك الوقت شاهدنا فترة من التحرر الهامة للقارة الافريقية من نير الاستعمار وتهيؤ الشعوب الافريقية للتنمية السياسية المستقلة .

وفي الآونة الأخيرة أصبحت الحالة في افريقيا مرة اخرى مصدر قلق عميق للمجتمع الدولي . وقد تجلى ذلك ، في جملة أمور ، في اعتماد اعلان الجمعية العامة وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا . وسيكون من قبيل السذاجة أن نفترض الأزمة الحالية ما هي الا نتيجة ظروف مناخية أو عوامل جغرافية غير مواتية . وفي الوقت الحاضر يشير الكثير من الدراسات على نحو مقنع الى أن الأسباب الرئيسية لهذه الأزمة ترجع الى عهد الاستعمار عندما قام المستعمرون باستغلال الاقتصادات الافريقية وتكييفها للوفاء باحتياجاتهم مع اغفال مصالح شعوب تلك القارة .

ومازالت الدول الافريقية الفتية ، حتى بعد أن فازت باستقلالها السياسي ، تعاني من حالة مجحفة من جراء تقسيم العمل الذي فرضه عليها النظام الرأسمالي الدولي ، وذلك نظرا للمستوى المنخفض من الانتاج والتنمية الذي ورثته ونظرا لاعتمادها الكامل على المضاربات في مجال السلع الأساسية في الأسواق العالمية ونظرا لتخلفها الاجتماعي والاقتصادي العام .

ان محاولات الدول الافريقية من أجل ضمان الاستقلال الاقتصادي الحقيقي قد واجهت مقاومة من جانب الدول الرأسمالية واحتكاراتها التي وضعت عمدا سياسة ترمي الى استغلال موارد افريقيا الطبيعية والبشرية .

وان الاعلان بشأن الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا الذي اعتمدته الدورة الحادية والعشرون لرؤساء دول أو حكومات منظمة الوحدة الافريقية ، قد أوضح عن حق أي من بين الأسباب الأساسية للصعوبات الاقتصادية التي تواجهها القارة تدهور معدلات التبادل التجاري والانخفاض الحاد في حصائل الصادرات والارتفاع الذي لم

Digitized by UNOG Library

يسبقه مثيل في أسعار الفائدة والتذبذب الحاد في أسعار الصرف . ونتيجة لهـذه العوامل ، زادت الديون الخارجية للبلدان الافريقية الى مستوى منقطع النظير ، الأمر الذى استنزف الاقتصاد الهش تلك القارة . وحسب تقديرات صندوق النقد الدولـي يستنزف عبء خدمة الديون الخارجية من ٣٠ في المائة الى ٨٠ في المائة من حصائـل التصدير في بلدان القارة . ووفقا لبيانات البنك الدولي للانشاء والتعمير يتعيـن على ٣٨ بلدا افريقيا في جنوب الصحراء أن تسدد في سنة ١٩٨٥ وحدها ١١ بليونا و ١٠٠ مليون دولار لخدمة الدين . وكل ذلك قد أدى الى تدفق الموارد المالية الى خـارج البلدان الافريقية . وحسب احصاءات المجلس الاقتصادى لافريقيا بلغ الحجم الاجمالـي لتلك الموارد أكثر من ٩ بلايين دولار كل عام .

ونتيجة لذلك ، ما فتئت مستويات معيشة شعوب القارة الافريقية تتدهور منذ عقد حتى الآن وربما استمرت في التدهور حتى سنة ٢٠٠٠ . وهذا هو الدور الحقيقي الذى انيط للبلدان الافريقية في النظام الاقتصادى الرأسمالي العالمي فيما يسمى بالتحـرك الحر لقوى السوق .

ومن ذلك فان المتلاعبين بهذا " التحرك الحر " لا يرفضون فحسب ان يعترفوا بمسؤوليتهم عن المحنة الاقتصادية لافريقيا بل يطلبون ، على الرغم من مخالفـة ذلـك للمنطق البسيط ، من البلدان الافريقية أن تلتزم التزاما تاما بـ" سحر السـوق " وان تعطي حرية مطلقة للمشروعات الخاصة ورؤوس الأموال الاجنبية . وفضلا عن ذلك ، هناك محاولات لالقاء مسؤولية هذه الحالة الحرجة على البلدان الافريقية ذاتها وتعليل ذلك بأنه يرجع الى اخطاء في خطط تنميتها الوطنية ، والـى تركيزها على القطاع العـام في اقتصاداتها التي تحول ، وفقا لما يقولونه ، دون ايجاد مناخ " صحي " في السـوق . ونحن نرفض هذه المحاولات الرامية الى استغلال الحالة الحرجة للبلدان الافريقية مـن أجل التدخل في سياساتها الداخلية والخارجية ، واخيرا لاعاقة عملية التحرر الاقتصادى للقارة باعتبارها محاولات غير انسانية .

Digitized by UNOG Library

وبالطبع فاننا نشعر بالقلق لأن مؤسسات الائتمان ضالعة على نحو متزايـد فـي هذه السياسة الملتوية ، وأخص بالذكر صندوق النقد الدولي وفقا لما أكده السيد نيريرى رئيس جمهورية تنزانيا في الجلسة العامة للجمعية العامة :

"[فهذه المؤسسة لم تعد الان سوى أداة] تستخدمها الدول الأكثـر قوة وغنى من أجل فرض سياساتها الاقتصادية الدولية على البلدان الأقل نموا في العالم" . (A/40/PV.13 ، ص ١٧)

Digitized by UNOG Library

ولا يمكننا أن نغفل ذكر حقيقة أن العديد من البلدان الافريقية قد انجرفت أيضا في سباق التسلح الذى فرضته عليها الامبريالية ،وتتحمل تلك البلدان جزءا كبيرا من عبء النفقات العسكرية . وتقف التدابير التي يتخذها نظام بريتوريا الفاشي عقبة في سبيل التنمية في كثير من بلدان افريقيا . وقد كشفت جلسات الاستماع العامة التي عقدت في أيلول/سبتمبر من هذا العام في نيويورك عن أدلة جديدة على ما تتبعه جنوب افريقيا من سياسات استعمارية ترمي الى ادامة النظام الاستعمارى العنصرى بتأييد من حماتها الغربيين ولاسيما عن طريق الشركات عبر الوطنية .

ونحن نؤيد التوصية بعقد جلسات استماع عامة لوقف الدعم الذى تقدمه الشركات عبر الوطنية الى نظام الفصل العنصرى في احتلاله غير الشرعي لناميبيا . ولابد للجمعية العامة أن تطلب بصورة قاطعة التنفيذ الفورى لتلك التوصية .

وان تحليل أسباب الصعوبات الاقتصادية التي تكتنف افريقيا يبين أن هذه الصعوبات مترابطة ولابد ان تحل بطريقة شاملة . فلا يمكن معالجة الجفاف والمجاعة باتخاذ تدابير الطوارئ وحدها ، وقد شدد الاعلان الصادر عن منظمة الوحدة الافريقية على أن النضال الحالي من أجل انقاذ الأرواح والتخفيف من آثار المجاعة لا يجوز أن يكون هو موضع الاهتمام الوحيد للدعم والتعاون الدوليين وانما نحن بحاجة الى استئصال اسباب أزمة الغذاء والزراعة في افريقيا . وهذا ما ينبغي ان تنصب عليه جهود المجتمع الدولي من أجل ايجاد حل طويل الأجل لمشاكل افريقيا الاقتصادية . ونحن نؤيد في هذا السياق ، مقترح منظمة الوحدة الافريقية لعقد دورة استثنائية للجمعية العامة بشأن الحالة الاقتصادية في افريقيا .

وبصورة عامة ، فاننا نثني على جهود المنظمات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الجماهيرية التي تقدم المساعدة الى البلدان الافريقية . بيد أننا نحذر من مغبة المحاولات الرامية الى

Digitized by UNOG Library

استخدام راية الأمم المتحدة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة ، بما في ذلك مسائل المساعدة الثنائية . ولسوء الحظ ان هناك مثل هذه المحاولات في عمل بعض المنظمات ، ولا سيما مكتب عمليات الطوارئ في افريقيا .

أما بالنسبة للاتحاد السوفياتي ، فان التعاون مع البلدان الافريقية ومنحها المساعدة غير الانانية ليس مجرد تدبير يتخذ لمرة واحدة ، وانما هو تعبير عن السياسة الثابتة التي تنتهجها دولتنا التي لا تتأثر بحالات الجزر والمد العابرة . وقد طبقت تلك السياسة خلال فترة تخلص القارة الافريقية من نير الاستعمار وما زالت تطبق حتى وقتنا هذا .

واليوم ، قدم لنا ممثل الولايات المتحدة بعض الحسابات - وربما وضعها هو نفسه - عن المساعدة التي تقدمها البلدان الاشتراكية الى البلدان الافريقية . ومن الطبيعي أنها لا تعبّر عن الحقائق . وفي الوقت نفسه ، أود أن استرعي انتباه الجمعية الى أننا لم نجد في بيانه تحليلا شاملا لاسباب الحالة الاقتصادية الحرجة التي تمر بها حاليا البلدان الافريقية . ومن الواضح أن بيانه به بعض أوجه القصور . فقد نسي أن يقول لنا أن بلدان الاقتصاد السوقي ، ولا سيما الولايات المتحدة ، سددت ضربة شديدة في بداية الثمانينات للبلدان الافريقية والحقت بها ضررا كبيرا ، وعلاج ذلك الضرر يحتاج الى سنوات عديدة . ونسي ان يخبرنا ان حكومة الولايات المتحدة تنتهج سياسة ارتفاع اسعار الفائدة ، ومن آثار تلك السياسة تدفق ملايين عديدة من الدولارات الى خارج البلدان الافريقية . ونسي ان يذكر لنا الشيء الكثير عن الأسباب الحقيقية للصعوبات الجمة التي تواجهها حاليا البلدان الافريقية ، والتي تبين على نحو مقنع أن الضرر الذي الحقته الولايات المتحدة بالبلدان الافريقية يقلل من حجم المعونة المتاحة بدرجة ملموسة .

ان الاتحاد السوفياتي يقدم المساعدة الطارئة وغيرها من أشكال المساعدة الى البلدان الافريقية ، بيد أن النقطة الرئيسية هي أن تعاوننا معها موجه الى مجـــال

Digitized by UNOG Library

الانتاج المادى ولاسيما تنمية الصناعة . اذ ان اكثر من ٧٠ في المائة من مجموع المساعدة التي نقدمها تذهب الى ذلك المجال . وهذه احدى الطرق الرئيسية لمعالجة التخلف الاقتصادى . وعلى مر السنوات العشر الماضية زادت المساعدة السوفياتية المقدمة الى البلدان الافريقية بنسبة ٥ره ضعف . وبفضل المساعدة السوفياتية تمكنت البلدان الافريقية من انشاء أكثر من ٣٠٠ مشروع صناعي ، وهناك الآن ٢٨٦ مشروعا قيد التشييد أو التصميم . وتقدم مساعدة كبيرة لتنمية الزراعة ، فعلى سبيل المثال ، سوف تتمكن الأرض المروية ، التي يجرى تطويرها في افريقيا عن طريق المساعدة السوفياتية ، من انتاج ٧ر٧ مليون طن من الحبوب في السنة .

وسوف يواصل الاتحاد السوفياتي في المستقبل تقديم الدعم الاقتصادى والسياسي الى البلدان الافريقية في كفاحها من أجل بلوغ الاستقلال الاقتصادى الحقيقي بطرق تتلاءم مع هيكلنا الاجتماعي وفي حدود قدرتنا . وسوف نستمر أيضا في السعي لان تقوم الأمم المتحدة بدور أكثر فعالية في الجهود الرامية الى بلوغ الاستقلال الاقتصادى الحقيقي في البلدان الافريقية .

وكما أكد الرفيق غورباتشوف ، الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي :

" من واجب الأمم المتحدة أن تفعل كل ما في وسعها للاسراع بعملية انهاء الاستعمار في الميدان الاقتصادى واعادة هيكلة العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس عادل وديمقراطي . ولا بد للأمم المتحدة أن ترفع صوتها مدويا ضد استغلال الشركات الاحتكارية عبر الوطنية للبلدان النامية ونهب مواردها الطبيعية ومحاولة خنقها في شرك الديون " .

ان الدول الافريقية يمكنها أن تعول دائما على مساعدة ودعم الاتحاد السوفياتي الشاملين في كفاحها من أجل التحرر الاقتصادى والتقدم الاجتماعي .

Digitized by UNOG Library

السيد جوراز (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هل لي أولا ، أن أعرب لوفود اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، ومن خلالها ، الى حكوماتها وشعوبها ، عن أطيب التمنيات الأخوية بمناسبة عيدها الوطني ، وهو الذكرى الثامنة والستون لثورة اكتوبر المجيدة .

ان قضية افريقيا لاتزال تشكل تذكرة مؤلمة ولكنها في الوقت نفسه تمثل فرصة فريدة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة لكي تجتمع وتنسق عملية دولية نبيلة من أجل المساعدة في التحسين الدائم لأحوال افريقيا عن طريق احداث التغييرات المطلوبة في النظام الاقتصادى الدولي الحالي المجحف عن طريق الجهود الرامية الى التركيز على تمكين افريقيا من اعادة البناء السلمي والتعمير والقضاء على المصادر الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للأزمة .

لقد قال الأمين التنفيذى للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لافريقيا ، عندما تكلم في الدورة الصيفية للمجلس الاقتصادى والاجتماعي ما يلي :

" خلال فترة الاثنى عشر شهرا الماضية ، استمر تأثر الظروف الاجتماعية والاقتصادية في افريقيا بالعوامل الداخلية والخارجية الضارة التي أدت الى تفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها القارة " .

والحلول المتوخاة للمشاكل لا بد وأن تكون مناسبة لطبيعتها . ويتعين على المرء أن يتفق مع رأى اللجنة المعنية بالتخطيط الانمائي اذ تقول :

" . . . ما لم يتم اليوم التطرق بفعالية لجذور المشاكل الافريقية ، فان تعاقب الكوارث المماثلة سيحدث بالتأكيد خلال العقود القادمة . ومما له أهمية مطلقة البدء الآن في بذل جهود أقوى نحو انقاذ مستقبل افريقيا " .

Digitized by UNOG Library

ومنذ بضعة أيام ، وفي اللجنة الثانية ، أعلن السيد ادوارد صوما ، المديـــر العام لمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة أن ما يعوق الى حد كبير التنميـــة طويلة الأجل في افريقيا ظروف مناوئة خارجية - وأكرر " خارجية " — وخاصة فيما يتعلـــق بالتجارة والمديونية . وقد قدم السيد صوما بيانات احصائية مقنعة للغاية ، بل ومزعجـــة للغاية ، لابد من وضعها في الاعتبار لدى مناقشة الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا . وتتضمن تلك البيانات الحقائق التالية : ما بين عامي ١٩٨١ و١٩٨٣ تقلصت صـــادرات البلدان الافريقية بنسبة ٧ في المائة من حجمها ، وما يقرب من ٢٠ في المائة من قيمتهـــا . وبدأت أسعار صادرات معظم السلع الزراعية في الانخفاض الحاد خلال الاثني عشـــــر شهرا الماضية ، وهبطت في بعض الحالات الى ما بين ٢٠ و ٣٠ في المائة . ويتوقـــع حدوث مزيد من الانخفاض في معدلات التبادل التجارى في عام ١٩٨٥ . أما الديـــون فقد زادت على ١٧٠ بليونا من الدولارات ، أى ما يمثل أكثر من ٤٠ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي للبلدان الافريقية التي تخصص ما يزيد على ٣٠ في المائة من حصيلـــة صادراتها لخدمة تلك الديون .

وتتكشف وراء البيانات الاحصائية الخاصة بافريقيا ، والاتجاهات والميـــــول الاقتصادية مأساة انسانية تتمثل في الفقر والجوع واليأس والصراع الاجتماعي السياســـي .

ان مؤتمر جنيف المعني بالحالة الطارئة في افريقيا ، المعقود في آذار/مـــارس ١٩٨٥ عيّن ٢٠ بلدا على اعتبار انها أكثر البلدان تضررا من تلك الحالة . وهـــــذه البلدان يعيش فيها حوالي ١٩٩ مليون نسمة ، يقدر أن نحو ٣٥ مليونا منهم أضيـــروا ضررا بالغا ، ومن بينهم ١٠ ملايين هجروا ديارهم وأراضيهم بحثا عن الطعام والمـــاء والمرعى لقطعانهم .

ونود في هذا الصدد أن نشيد بالأمين العام والسيد برادفورد مورس وكذلـــك السيد صوما ، للجهود الدؤوبة التي يبذلونها في اطار عملية الطوارئ الجارية في افريقيا.

وقد شرفني أن أخاطب اللجنة الثانية بالأمس ، لأعلن أن أزمة الديون الراهنة ، مقارنة بالأزمات الماضية ، اكتسبت بعدا نوعيا جديدا : فقد أصبحت تؤثر على الغالبيـــة العظمى من البلدان النامية . وكما ورد في تقرير مجلس التجارة والتنمية لعام ١٩٨٥ فان عبء الديون لا يؤثر فقط على البلدان المدينة والدائنة بل يؤثر أيضا على عملية التنميـــة

Digitized by UNOG Library

ككل ، وعلى نظام التجارة والمدفوعات . ويحق لنا القول أن مستقبل الاقتصاد العالمي يتوقف الى حد كبير على كيفية حل هذه المشكلة . ويصدق هذا أيضا وبصورة أكبر، على حالة البلدان الافريقية . فامكانات البلدان الافريقية فيما يتعلق بخدمة ديونها محدودة ، ولم يعد بعد بامكان معظم البلدان الافريقية المدينة اجراء المزيد من التخفيض في وارداتها أو في استهلاكها أو استثماراتها المحلية . ومن ثم أصبحت أزمة الديون تمثل تحديا لافريقيا وللمجتمع الدولي برمته .

ولا عجب اذن من أن هذه المشكلة الحادة قد أثيرت في محافل كثيرة ولا سيما في منظومة الأمم المتحدة . وترى حكومة بولندا وجوب تعزيز الدور الذى تضطلع به الأمم المتحدة في هذا المجال . وانطلاقا من هذه الروح اقترح رئيس دولتي الجنرال فوينشيك باروزلسكي ، منذ بضعة أسابيع في بيانه أمام الجمعية العامة ، فكرة انشاء مركز دولي لبحوث الديون والتنمية ، تحت رعاية الأمين العام . ومن شأن هذا المركز ، باعتباره سيكون محفلا هاما مؤلفا من خبراء مرموقين وممثلين للحكومات ، أن يساهم الى حد كبير في وضع استراتيجية دولية خاصة بالديون ، مما يؤدى بدوره الى تعزيز مكانة الأمم المتحدة .

ويضم وفدى صوته الى سائر الممثلين الذين أعربوا عن تأييدهم لعقد دورة استثنائية للجمعية العامة تكرس للحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا .

ان بلدى ، وقد بدأ يخرج من فترة انتكاس استمرت من عام ١٩٧٩ الى عام ١٩٨٢ ، مافتئ يبذل كل ما وسعه ، في حدود امكانات بولندا المتاحة حاليا ، لتقديم المساعدة الطارئة لبعض البلدان الافريقية .

ونحن نقدم هذه المساعدة في شكل مواد غذائية وأدوية وملابس، عن طريق اللجنة البولندية للتضامن مع شعوب افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية ، وعن طريق الصليب الأحمر البولندى ، واللجنة الوطنية لمؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة . كما أن سربا من الطائرات البولندية يعكف منذ عدة أشهر على توصيل الامدادات الى أقصى المناطق النائية في اثيوبيا ، مما يشكل جزءا هاما من عملية الاغاثة .

وهناك آلاف من الشباب الافريقي ، رجالا ونساء ، يدرسون في بولندا ، كما أن عشرات الآلاف من البولنديين ، بما في ذلك الأطباء ومدرسو الجامعات والتقنيون ،

Digitized by UNOG Library

يقدمون المساعدة الى البلدان الافريقية . ومابرحت بولندا تطور على نحو ثابت تعاونها الاقتصادى والتقني مع العديد من البلدان الافريقية ، وهي على استعداد لتكثيف وتوسيع هذا التعاون في المستقبل .

السيد أوراماس أوليفا (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : يمثل بند جدول الأعمال المتعلق بالحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا أهمية خاصة لكوبا . ومن المعروف تماما أن بلدى يخصص دائما أقصى ما تسمح به امكانياته المتواضعة من موارد لمساعدة البلدان الافريقية على التغلب على حالة الطوارئ الراهنة ، وتهيئة ظروف طويلة الأجل تحول دون تكرار الحالة الحالية وتساعد البلدان الافريقية على السير قدما على طريق التنمية المعجلة والمستقلة .

ان المشاكل التي تواجه افريقيا اليوم ناجمة عن أسباب متنوعة تضافرت لتخلق حالة مثيرة للانزعاج الشديد ، تؤثر تأثيرا ملموسا على ملايين البشر .

فأولا ، ان الهياكل الموروثة عن الاستعمار، التي توطد أركانها سياسة السلب والنهب للاستعمار الجديد ، تزيد من صعوبة تطوير القوى الانتاجية في افريقيا ، بل انها في بعض الأحيان تكون حائلا دون هذا التطوير، تماما كما هو الحال بالنسبة للقارات الأخرى . كما أن فرصتها للوصول الى التكنولوجيا وأحدث الفتوحات العلمية محدودة للغاية ، علاوة على أن القدرة على الاستفادة منها في تطوير شتى فروع الاقتصاد محدودة أيضا .

وكانت المجتمعات الافريقية ، وكلها في الغالب الأعم مجتمعات زراعية تنتج محصولا واحدا ، أشد تأثرا بالاختلالات الخارجية وبتبعات الأزمة الاقتصادية التي لم تضارعها أزمة أخرى في العصر الحديث . كما كان التدهور الذى لم يسبق له مثيل في معدلات التبادل التجارى في البلدان النامية ، والانهيار المفاجئ في أسعار السلع الأساسية ، وارتفاع أسعار الفائدة المصرفية ، والشروط المتشددة المفروضة على القروض ، وعدم التوازن الملحوظ في نظام النقد الدولي ، من بين العناصر التي أضرت في السنوات الأخيرة أبلغ الضرر بالبلدان المتخلفة ، وكان ضررها ساحقا في البلدان الافريقية .

Digitized by UNOG Library

وفي ظل هذه الظروف ، ليس من قبيل المصادفة أن بلغت الديون الخارجية لافريقيا هذا المستوى الخطير، فقد نشأت هذه الديون نتيجة لبيئة اقتصادية دولية معادية ، اقترنت بهياكل اقتصادية غير قادرة على مواجهتها ، وبذلك لا يبدو أن في الامكان التوصل الى حل سريع أو دائم . وبعبارة أخرى لا تتوافر لدى الدول الافريقية اليوم الوسائل اللازمة لمواجهة ديونها الخارجية ، فقد أصبحت الديون اليوم تمثل قرابة ٤٠ في المائة من الناتج القومي الاجمالي للقارة بأسرها وبلغت تكاليف خدمته نحو عشرة آلاف مليون دولار في ١٩٨٤ وتقتطع أكثر من ٣٠ في المائة من مجموع حصيلة صادراتها ، وتصل النسبة في حالات كثيرة الى أكثر من ٥٠ في المائة .

ويكفي أن نشير الى التقرير الذى قدمه الى هذه الدورة مؤخرا المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة والذى قال فيه :

" المسألة ببساطة أن افريقيا في وضع لا يمكنها من تمويل تنميتها . ويحول بينها وبين التنمية العبء المتزايد للديون القاصمة . وهي تواجه في العلاقات التجارية عودة مشؤومة الى الحمائية وانخفاض أسعار المواد وهي ماتزال ضحية لعدم استقرار أسعار الصرف وارتفاع أسعار الفائدة السائدين في الأسواق المالية . كما أن انكماش المعونة الدولية بالشروط الميسرة أضر بها ضررا شديدا .

" وما لم يتم القضاء على هذه العوائق الخارجية ، فالأرجح أن الجهود التي تبذلها الدول الافريقية نفسها لتعبئة مواردها وتعمير اقتصادها لن تكون مجدية .

" وكثيرا ما أدت سياسة التكيف الهيكلي الرامية الى انقاص العجز والنفقات العامة الى انخفاض الواردات وضغط الميزانيات ضغطا شديدا . وبذلك تضار برامج الاستثمار ويتقلص بالتالي النشاط الاقتصادى الداخلي وتزيد البطالة " .

وليس هناك شك في أن الأزمة التي تواجهها افريقيا هي في الأساس أزمة تنمية . غير أن ظروف الطقس التي جلبت لها جفافا لم يسبق له مثيل أدت الى تفاقم

Digitized by UNOG Library

الحالة وأضرت قبل كل شيء بالقدرة على توفير الأغذية ، وهي مشكلة كانت قد وصلت من قبل الى أبعاد خطيرة .

واذا كانت الأحوال حرجة في القارة الافريقية عامة ، فقد وصلت في بلدان افريقيا الواقعة جنوبي الصحراء الى صراع مفجع من أجل البقاء . وقد أورد تقرير الأمين العام عن هذه المسألة بيانات تكشف عن خطورة الحالة . فحصة الفرد من الدخل في تلك البلدان نادرا ما تتجاوز ٤٠٠ دولار في السنة ، ومتوسط العمر المرتقب لا يتجاوز ٤٧ عاما وهو أدنى رقم بين جميع أقاليم العالم . ولا يحصل فير ربع السكان على الماء الصالح للشرب . ولا تتجاوز نسبة من يعرفون القراءة والكتابة بين الكبار ٣٠ في المائة . ومعدل وفيات الأطفال يزيد بنسبة ٥٠ في المائة عن بقية البلدان النامية في مجموعها . ويعاني نحو مائة مليون شخص من سوء التغذية الشديد . ويموت مئات الآلاف في كل سنة من الجوع أو من الضعف الناشئ عن سوء التغذية وعدم القدرة على مقاومة الأمراض . ومن بين ٣٦ بلدا في العالم هي أقل البلدان نموا ، هناك ٢٦ بلدا في افريقيا جنوبي الصحراء .

وبالاضافة الى هذا الوضع لا نستطيع أن نغفل الهجمات التي يشنها النظام العنصرى في جنوب افريقيا ويختار لها في المقام الأول أهدافا من المرافق الاقتصادية ومرافق البنية الأساسية في دول خط المواجهة بقصد زيادة الوضع تفاقما وسعيا الى اخضاع تلك البلدان بالقوة ومنعها من ممارسة حقها في اختيار طريقها المستقل .

ونحن نرحب بما قامت به بلدان عديدة وما أنجزته هيئات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية ، ومازالت تقوم به ، لتخفيف الحالة الاقتصادية الحرجة التي تمر بها الدول الافريقية . ونعتقد أن ذلك من مظاهر التضامن الأولية ومن الواجبات الضرورية لانقاذ حياة الآلاف من البشر . ولكننا نود أن نحذر من النظر الى هذه المساعدة كما لو كانت نابعة فقط من التضامن مع الدول الافريقية . فالتزامنا نحو افريقيا في الواقع لا يقتصر ولا يمكن أن يقتصر على توفير المسكنات ومساعدات الطوارئ التي لا تسهم بشكل حاسم في خلق الأوضاع التي تتيح للقارة الافريقية أن تتطلع الى التنمية في المستقبل . وما لم ندرك ذلك ستبقى هذه البلدان في حالة تخلف دائم وتبقى مجتمعاتها غارقة في الفقر وغير قادرة على البقاء الا بالاعتماد على المعونة الدولية .

Digitized by UNOG Library

ولذا يجب أن تتجه جهودنا أيضا الى المساعدة في الجهود المبذولة لمواجهة الآثار التي ترتبت على ظروف المناخ ، والمساعدة في خلق الهياكل والبنية الأساسية وتوفير المعرفة التقنية والتكنولوجية اللازمة لشعوب افريقيا لكفالة تنميتها المستقلة. ولكن الأمر الجوهري والذي لا يمكن بغيره أن يحقق كل ما ذكرناه أغراضه هو أن ينشأ مناخ خارجي جديد يستطيع عن طريق التنفيذ الجاد للنظام الاقتصادي الدولي الجديد أن يؤدي الى سيادة العدالة والتكافؤ في العلاقات الاقتصادية الدولية ويساعد على الوصول الى التعاون الدولي المخلص الرامي الى تحقيق التقدم الحقيقي للشعوب.

ونحن نرحب بما قررته مجموعة الـ ٧٧ من تأييد مشروع قرار يتضمن الدعوة الى عقد دورة استثنائية للجمعية العامة تكرس للحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا. ونعتقد أنه ستعتمد في تلك المناسبة تدابير تهدف الى تشجيع التنمية طويلة الأجل في افريقيا بما يتفق مع التطلعات المشروعة لشعوبها وبلدانها ، كما تتضح في شتى القرارات وبرامج العمل الصادرة عن منظمة الوحدة الافريقية واللجنة الاقتصادية لافريقيا . ونحن من جانبنا نؤكد أن مساهمة كوبا في ذلك ستكون مساهمة ايجابية وقوية كما كانت دائما .

وأخيرا فاننا نحيي العمل الذي قام به مكتب الأمم المتحدة لعمليات الطوارئ في افريقيا وما قامت به منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي وصندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة وغيرها من الهيئات التي اسهمت في هذه الحملة الدولية للتخفيف من وطأة الحالة الحرجة في القارة الافريقية . ونعتقد أن هذه الجهود يجب أن تستمر وتتضاعف .

Digitized by UNOG Library

ويجب أن تكفل المشاركة الكاملة من جانب المجتمع الدولي ، وبصفة خاصة مشاركة البلدان الصناعية التي تمتلك الموارد المادية والمالية اللازمة ، في السعي لايجاد حل للحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا . لكن هذه المشاركة يجب الا تقتصر على ارسال المساعدات الى البلدان الافريقية المتضررة ، بل تكون أيضا من خلال ظهور ونمو الارادة السياسية التي تؤدى الى اصلاح حقيقي للاقتصاد العالمي وتهيئة المناخ الأمنى والسياسي الذى يسهل تخصيص الموارد الهائلة لانقاذ القارة، بأسرها وتنميتها . فلنوقف اذن سباق التسلح ، ولننتخل عن حلم حرب الكواكب ولتكرس الموارد المحررة من هذا السبيل للنهوض بحياة أفضل في البلدان النامية ولا سيما البلدان الافريقية حتى يمكنها أن تحظى - مثلنا جميعا - بحياة أفضل .

السيد تركمان (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : على مر العام أو العامين الماضيين ، أصبحت الازمة في افريقيا مصدر قلق كبير للمجتمع الدولي . وسيطرت على الرأى العام في كل بلد تقريبا . وما يبعث على التشجيع أن استجابة منظومة الأمم المتحدة والحكومات الأعضاء لهذه الحالة الطارئة كانت مبشرة بالأمل . فمكتب عمليات الطوارئ في افريقيا الذى أنشأه الأمين العام في العام الماضي ، يوفر أساسا سليما للعمل الدولي المنسق . وقد قام هذا المكتب وغيره من أجهزة الأمم المتحدة بدور ملحوظ في معالجة الازمة في مناطق افريقية عدة . كما أن التأييد الفعال الذى قدمته أجهزة الأمم المتحدة والحكومات الأعضاء لمواجهة الحالة الطارئة في افريقيا ، انما يعد مثالا طيبا على التضامن الدولي في وقت تحتاج فيه روح التعاون الدولي بين البلدان النامية والمتقدمة النمو الى تعزيز .

وأود أيضا أن أعرب هنا عن تقديرنا للجهود المتضافرة التي بذلتها الحكومات الافريقية في اطار منظمة الوحدة الافريقية ، وكذلك الأنشطة القيمة للجنة الاقتصادية لافريقيا لأنها ساعدتنا على أن تحدد بشكل صحيح الاحتياجات العاجلة والمتوسطة المدى والطويلة المدى للتنمية الاقتصادية في افريقيا .

Digitized by UNOG Library

واليوم ، تواجه البلدان الافريقية في مجموعها مشكلة خطيرة عميقة الجذور في شتى قطاعات اقتصادها . ومن الواضح أن هذه الحالة ترجع الى عوامل خارجية وداخلية . وأود في البداية أن أوضح بايجاز بعض العوامل الداخلية التي تبدو هامة بالنسبة لبلادى ، التي هي ذاتها من البلدان النامية التي مرت بتجارب عصيبة في الماضي .

أهم هذه الجوانب هو أن الحالة الغذائية في افريقيا كانت في تدهور مستمر على مر العقدين الماضيين من ناحية أخرى ، فان النمو السكاني قد فاق زيادة الانتاج الغذائي . واذا ما أخذنا في الاعتبار حالة الجفاف الحادة التي سادت منذ عام ١٩٦٧ ، نجد أن أفاق المستقبل في القطاع الغذائي لا تزال قاتمة رغم وصول معونة الطوارئ الى شتى أرجاء القارة . فمن المثير للانزعاج أن نقرأ في تقرير الأمين العام أن أكثر من نصف البلدان الافريقية يقل فيها نصيب الفرد من انتاج الحبوب عن ١٤٠ كيلوغراما ، وهو ما يعادل الحد الأدنى للغذاء الصحي . ومن المقلق أيضا أن نقرأ أن حوالي ٧٠ ألف كيلو متر مربع من الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة ، تتحول سنويا الى صحراء حول منطقة الصحراء الكبرى . وفي مواجهة هذه الحالة التي تتسم بالجوع واليأس يتعين على المجتمع الدولي أن يستجيب للنداء الخاص ببذل المزيد من الجهد للتغلب على ازمة الغذاء . كما تتطلب الحالة عملا دوليا للوفاء باحتياجات القطاع الزراعي مثل الأسمدة والتقاوى المحسنة والمعدات الرئيسية والرى .

والى جانب الزراعة ، واجهت عملية التصنيع في افريقيا مشاكل خطيرة أيضا . كما أن التغيرات الهيكلية التي تمس الحاجة اليها في البلدان الافريقية قد دخلت مرحلة ركود . وهناك فجوة متزايدة بين المدخرات والاستثمارات . ففي البلدان الافريقية ذات الدخل المنخفض نقصت المدخرات من ١٦ في المائة من اجمالي الناتج المحلي في عام ١٩٧٠ الى ٦ في المائة في ١٩٨١ ، ونقصت نسبة الصادرات من السلع المصنوعة الى اجمالي صادرات البلدان الافريقية عما كانت عليه في عام ١٩٧٠ . ونعتقد ان الوقت قد حان كي يعالج المجتمع الدولي نقاط الاختناق التي تعرقل عملية التصنيع في افريقيا ، مثل الافتقار الى موارد

Digitized by UNOG Library

الاستثمار ، وعدم كفاية النقد الاجنبي ، وعدم ترحيب الأسواق الخارجية بالسلع المصنعة. وهذه المشاكل تتطلب اهتماما شديدا من جانب المجتمع الدولي .

وتواجه البلدان الافريقية صعوبات خطيرة في مجال التجارة الخارجية . وكان الاداء في مجال التصدير في البلدان النامية الأخرى أفضل من نظيره في البلدان الافريقية كما أن الفجوة بين احتياجات الاقتصادات الافريقية ، من الواردات مثل السلع الرأسمالية والمنتجات الوسيطة اللازمة لعملية تنميتها وحصيلة التصدير التي تحصل عليها تزداد اتساعا . ووفقا للمنشورات الصادرة عن منظمة الاغذية والزراعة ، انخفضت الصادرات الافريقية بحوالي ٢٠ في المائة من حيث القيمة في الفترة من ١٩٨١ الى ١٩٨٣ . وهذه الفجوة المتزايدة غير مشجعة للكثير من البلدان الافريقية ، كما أنها تعرقل الصادرات الجديدة الخاصة بشتى المشروعات الانمائية . كما أن من العوامل السلبية انخفاض معدلات التبادل التجارى للبلدان النامية . فعلى مر السنوات الخمس عشرة الماضية كان التدهور في معدلات التبادل التجارى للبلدان الافريقية ذات الدخل المنخفض أكثر من ١٣ في المائة . فانخفاض أسعار المواد الخام بالاضافة الى انتشار الاجراءات الحمائية ، ولا سيما في البلدان المتقدمة النمو ، قد أديا الى تضييق آفاق التجارة الخارجية للبلدان الافريقية في المستقبل . ونعتقد في هذه المرحلة أن هناك ضرورة حتمية لأن يدرس المجتمع الدولي ادخال بعض التغييرات الهامة في آليات التجارة الدولية لتهيئة مناخ أكثر ملاءمة للصادرات الافريقية .

وتشكل الديون الخارجية للبلدان الافريقية مجالا اخر يبعث على القلق البالغ. فوفقا للبيان الأخير الذى أدلى به السيد اديدجي الامين التنفيذى للجنة الاقتصادية لافريقيا ، وصل اجمالي الديون الخارجية للبلدان الافريقية الى ١٥٨ بليون دولار في عام ١٩٨٤ ، ومن المتوقع أن يصل الى ١٧٠ بليون دولار في نهاية هذا العام . ومن ناحية أخرى ، ووفقا لما ذكره السيد صوما المدير العام لمنظمة الاغذية والزراعة ، تشكل تلك الديون أكثر من ٤٠ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي لتلك البلدان ، كما أن

Digitized by UNOG Library

أكثر من ٣٠ في المائة من حصائل التصدير تذهب لخدمة هذا الدين . وهكذا تتحمل البلدان الافريقية عبئا للديون يزيد عما يتحمله غيرها من البلدان النامية سواء بالقياس الى ناتجها المحلي الاجمالي أو الى مستوى الصادرات .

وما من شك أن عمليات الغوث الطارئة التي اضطلع بها المجتمع الدولي كانت مفيدة للغاية في تخفيف المعاناة في افريقيا . ولكن من الواضح ان هذه المساعدات الطارئة ليست بعلاج لمشاكل التنمية العميقة الجذور في افريقيا . وفي هذا السياق ، يجب أن توجه الاولوية تدريجيا لاحتياجات التنمية للشعوب الافريقية . ويجب مواصلة الجهود الرامية الى تعبئة الموارد وتنسيق المساعدة المتعددة الأطراف للبلدان الافريقية من أجل تمكينها من الانتقال من الحالة الطارئة الى الانتعاش الطويل الأجل .

وتتطلب الحالة الراهنة في افريقيا وآفاقها القاتمة مزيدا من العمل المشترك من جانب البلدان الافريقية والمجتمع الدولي لضمان مستقبل أفضل . وتحقيقا لهذه الغاية ، يمكن أن تشكل المبادئ الأساسية لخطة عمل لاغوس التي اصدرها رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية أساسا مفيدا ، اذ تدعو هذه الخطة الى تخفيض النمو السكاني ، وزيادة الانتاج الزراعي ، والتصنيع القائم أساسا على المواد الخام المحلية ، واعتماد أسعار صرف أكثر واقعية ، وتوسيع نطاق التعليم .

Digitized by UNOG Library

وأود في ختام كلمتي ، أن أؤكد تأييد تركيا التام للمبادرات الدولية الرامية الى التغلب على الازمة الراهنة في افريقيا . وقد أيدنا في العام الماضي ببالغ التعاطف الاعلان المتعلق بالحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا الذي اعتمدته الجمعية العامة بالاجماع . وتركيا بوصفها بلدا ناميا تبذل أقصى ما في وسعها في حدود مواردها للاسهام في البرامج المرتبطة بأفريقيا . وتحقيقا لهذه الغاية اعلنت تركيا في العام الحالي تبرعها بعشرة ملايين دولار للمؤتمر المعني بحالة الطوارئ في افريقيا . ومن ثم فقد اتخذنا الخطوات اللازمة لتوجيه تلك المعونة الى البلدان المتضررة بالمجاعة .

وتؤيد بلادي عقد دورة استثنائية للجمعية العامة في العام المقبل تكرس للحالة الاقتصادية في افريقيا وذلك بناء على طلب رؤساء الدول والحكومات الافريقية . ونأمل أن تسفر تلك الدورة الاستثنائية عن نتائج ملموسة وتعطي دفعة جديدة للسياسات المناسبة .

السيد كوستوف (بلغاريا) (ترجمة شفوية من الفرنسية) : أود بادئ ذي بدء أن أتقدم بخالص تهنئتي لوفود الاتحاد السوفياتي وجمهوريتي اوكرانيا وبيلوروسيا السوفياتيتين الاشتراكيتين بمناسبة عيدها القومي - الذكرى الثامنة والستين لثورة اكتوبر المجيدة .

مازالت الحالة الاقتصادية الصعبة التي يواجهها عدد كبير من البلدان النامية في افريقيا تستغرق اهتمام الأمم المتحدة وهو أمر له ما يبرره تماما . وبالرغم من الجهود المبذولة لتخفيف حدة الحالة الحرجة في تلك البلدان ، تنخفض حصة الفرد من الناتج القومي الاجمالي بشكل مطرد ويتضاءل الانتاج الزراعي وانتاج السلع الغذائية والاستهلاكية بصورة متزايدة . كما أن تجارة تلك البلدان تعاني ارتباكا خطيرا وديونها الخارجية أخذة في التزايد . وبالاضافة لكل تلك العوامل أدت الظروف المناخية القاسية ، ولا سيما في بعض المناطق ، الى تفاقم مشاكل الجوع والمرض والفقر التي ينوء بها الملايين من الافريقيين .

Digitized by UNOG Library

وفي المحافل الاقتصادية بالامم المتحدة ، أعرب بلدى هو والمجتمع الدولي بأسره عن بالغ القلق ازاء المحن العصيبة التي تعصف بشعوب القارة الافريقية . ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنؤكد مجددا تأييدنا لجميع المبادرات الرامية الى امداد الشعوب الافريقية بالمساعدة المنزهة عن أى غرض . ونؤيد أيضا المبادرة الداعية الى عقد دورة استثنائية للجمعية العامة بشأن الحالة الحرجة في افريقيا . فهي ضرورية وحيوية للغاية اذا كنا نرغب في تخفيف وطأة المحنة عن الملايين من البشر .

بيد أن تلك المساعدة مهما بلغ حجمها لن تكفي للأسف لايجاد حل جذرى لمشاكل البلدان الافريقية . ذلك أن الكوارث الطبيعية التي حلت بالقارة الافريقية في السنوات الأخيرة ليست هي السبب الحقيقي الذى أدى الى تفاقم هذه المشاكل . أليس من غرائب الأمور ، كما جاء في الاعلان المتعلق بالحالة الحرجة في افريقيا ، أن تظل تلك القارة برغم مواردها الطبيعية الضخمة ، أقل القارات نموا من الناحية الاقتصادية .

ان جذور الأزمة الاقتصادية الخطيرة التي تجتازها البلدان الافريقية تكمن ، كما يوضح تقرير الأمين العام ، في ماضيها كبلدان مستعمرة ، فالاستغلال الاستعمارى القاسي هو الأساس في تخلف الهيكل الاقتصادى للقارة . مما يفسر ضآلة قدرة تلك البلدان على التصدى وحدها لما يجابهها من مشاكل اقتصادية . وقد أبرزت هذه الحقيقة أيضا في خطة عمل لاغوس حيث ذكر أن افريقيا تعرضت على مدى السنوات العشرين الماضية لاستغلال مباشر من جانب قوى الاستعمار الجديد التي استهدفت التأثير بشكل يحقق صالحها الذاتي ، على سياسة البلدان الافريقية واقتصادها وتنميتها .

أما الجفاف وغيره من الكوارث الطبيعية فقد اظهرت فحسب ضعف الاقتصاد الافريقي وشدة تأثره بالحالة الدولية المتردية وما تبع ذلك من اضطراب نظام العلاقات الاقتصادية الدولية . وبالتالي ، فاننا نتفق مع البلدان الافريقية التي ترى أنه لن يتسنى التغلب على الجفاف والمجاعة من خلال تدابير عاجلة تتخذ شكل امدادات مؤقتة ترد من الخارج

Digitized by UNOG Library

فهـذة المعونة تخفف، بلا شك من حدة الحالة ولكنها لن تؤدى بالتأكيد الى الحل الشامل للمشاكل . وانما ينبغي التماس الحل في تخليص الاقتصادات الافريقية من التركة الاستعمارية واعادة هيكلة العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس عادل وديمقراطي على أن تكفـل للبلدان الافريقية وغيرها من البلدان النامية شروط المساواة في اطار الاقتصاد العالمي .

ولن يتسنى تحقيق اعادة الهيكلة الضرورية من خلال تدابير انفرادية ومؤقتـة أو محاولات تستهدف فرض نماذج التنمية المطبقة في بلدان الاقتصاد السوقي واثبات مزايا هذه النماذج عن طريق عمليات اغاثة تتم في مقابل تنازلات سياسية تحصل عليها الاحتكارات الغربية والتخلى عن المطالب العادلة بالمساواة مع الشركاء . ذلك أن كل تلك المحاولات تعوق ما تبذله البلدان الافريقية من جهود للخروج من الحالة الحرجة وتسعى الى ادانة التفاوت الاقتصادى والتبعية السياسية لتلك البلدان .

ومن ثم ، فاننا نؤيد الاراء التي وردت في خاتمة المذكرة الثانية للجنة الاقتصادية لافريقيا والتي تدعو الى اتخاذ تدابير تزيل عن أزمة الاقتصادات الافريقية طابع الاستمرار، وتؤكد أن سبب الازمة يكمن في الحالة الاقتصادية الدولية النابعة من السياسات الاقتصادية للامبريالية .

ويوضح العديد من وثائق الأمم المتحدة أن تدهور ظروف التعاون الاقتصادى الدولي مازال يؤثر بشكل سلبي على اقتصادات البلدان النامية ولا سيما البلدان الافريقية، وفي هذا الصدد تتجلى ، بوجه خاص الآثار الضارة للسياسة الحمائية واللجوء الى شتى العقوبات والتدابير الاقتصادية القسرية ومحاولة استغلال ما تجابهه البلدان النامية من صعوبات اقتصادية في حملها على تقديم تنازلات سياسية .

وبلدى كسائر البلدان الاشتراكية يؤيد تأييدا مطلقا ومستمرا أى تدابير فعالة تتخذ للقضاء على الاستغلال وعدم التكافؤ في العلاقات الاقتصادية الدولية ولالغاء التدابير التمييزية وتفاوت معدلات التبادل التجارى بغية اقامة علاقة مقبولة ومتوازنة اقتصاديا بين أسعار السلع الاساسية والمنتجات الصناعية ومراقبة أنشطة الشركات عبر الوطنية وتوفير

Digitized by UNOG Library

قروض بشروط طبيعية ، وقصارى القول اضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الاقتصادية في مجملها .

وقد تأكد هذا الموقف مرة أخرى بوضوح في اعلان مؤتمر صوفيا الذى عقدته في تشرين الأول/اكتوبر الدول الاطراف في حلف وارسو ، التي ترفض كل شكل من أشكال الاستغلال وأية محاولة للتدخل في الشؤون الداخلية للغير واستخدام العلاقات الاقتصادية كوسيلة لممارسة الضغط السياسي من أجل اقامة نظام اقتصادى دولي جديد . ان انهاء التدفق المستمر في موارد البلدان النامية ولا سيما البلدان الافريقية الى الخارج على شكل ارباح للشركات عبر الوطنية هو المشكلة الرئيسية التي ينبغي معالجتها فحتى البيانات غير الشاملة تبين ان الخسائر التي تتحملها البلدان الافريقية نتيجة لانشطة الشركات عبر الوطنية تبلغ سنويا ما يربو على ستة بلايين دولار .

Digitized by UNOG Library

ويمكن توفير موارد ضخمة واستخدامها للتنمية اذا انتهى سباق التسلح المحموم الذى يقوم به البعض في الاوساط الغربية العدوانية .

وتنتهج بلادى سياسة ثابتة تقوم على التعاون وتوسيع العلاقات الاقتصادية مع البلدان الافريقية والبلدان النامية الأخرى على أساس الاحترام الصارم لمبادئ المساواة والمنفعة المتبادلة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية . وقد وردت معلومات محددة عن تعاون بلادى مع البلدان الافريقية والمساعدة التي نقدمها لها في البيانات التي أدلى بها وفد بلادى في الدورات الاخيرة للمجلس الاقتصادى والاجتماعي ، وفي الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة ، وفي المؤتمر الدولي المعني بالحالة الاقتصادية الحرجة السائدة في افريقيا .

وأذكر بأن تعاون بلغاريا في المجالات الاقتصادية والعلمية والتقنية مع البلدان الافريقية يقوم على اساس طويل الاجل وهو انعكاس لاحتياجاتها الحقيقية ويساعدها على انشاء الهياكل الاساسية الاقتصادية التي يمكن أن تضمن لها تنمية متوازنة مستقلة . وبقدر امكاننا ، ووفقا للاتفاقات الستين السارية المفعول بشأن التعاون الاقتصادى والعلمي والتقني مع مختلف البلدان الافريقية ، فان بلغاريا تساعد هذه البلدان على اعداد وتنفيذ مختلف المشاريع الصناعية والزراعية الصناعية والزراعية والمائية التقنية .

وقد قدمت بلغاريا مساعدة هامة في مجال تدريب أبناء افريقيا . ففي عام ١٩٨٣-١٩٨٤ ، تلقى ٣٤٥ ٣ طالب افريقي شهادات جامعية أو درسوا بعض المواد في جامعات بلادى . وهذه المساعدة موجهة صوب الاحتياجات المحددة للبلدان الافريقية وآفاقها الطويلة الأجل للتنمية الاقتصادية .

لقد اتخذت بلادى سلسلة من التدابير لحفز التبادل التجارى مع البلدان النامية بما فيها البلدان الافريقية وذلك من جملة امور عن طريق منح معاملة تفضيلية لصالح منتجات تصدير هذه البلدان . وهذا النظام للافضليات يتضمن أيضا تخفيض نسبة ٥ ٠ في المائة من ضرائب الاستيراد أو الاعفاء الكامل منها لبعض السلع التي تستوردها بلغاريا من

Digitized by UNOG Library

هذه البلدان . وقد تطور التبادل التجاري بين بلغاريا والبلدان الافريقية بصورة دينامية ووصل في عام ١٩٨٤ الى مبلغ ١ر١ مليون دولار أمريكي . وأهم السلع التي يجري التبادل التجاري فيها هي الآلات والمنتجات الغذائية.

لقد كانت بلغاريا في طليعة بلدان العالم التي استجابت لنداء تقديم المساعدة للبلدان الافريقية التي ألمت بها كوارث طبيعية . فللمساعدة على معالجة الحالة المأساوية السائدة في اثيوبيا ، قدمت بلغاريا في نهاية عام ١٩٨٤ مساعدة الى حكومة هذا البلد وصلت الى ١٢ مليون ليفا .

وللوفاء بأهم الاحتياجات الملحة للبلدان الافريقية من الاغذية والادوية والملابس وفرت بلغاريا في نهاية ١٩٨٤ مساعدة بلغت قيمتها الاجمالية ٥ر١٦ مليون ليفا . وهذا لا يشمل المساعدة التي نسقتها ووفرتها المنظمات البلغارية مثل الصليب الأحمر البلغاري ولجنة التضامن مع شعوب افريقيا وآسيا ومنظمات الشباب وما الى ذلك .

اننا لا نعتقد أن المساعدة البلغارية المقدمة الى البلدان النامية في افريقيا يمكن أن تكون حاسمة في المساعدة على حسم مشاكلها المعقدة . فهي مساعدة يقدمها بلد صغير يواجه مشاكل التنمية الخاصة به . ولكنها مساعدة يقدمها شعب يحترم الشعوب الافريقية ويؤيد تصميمها على تحقيق تنميتها الاقتصادية في ظروف تسودها المساواة والاستقلال كما يؤيد آمالها في مستقبل أفضل .

السيد ريشيتنياك (جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : أود أولا أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر ممثلي تشيكوسلوفاكيا وبولندا وبلغاريا على تهانيهم بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الثامنة والستين لثورة تشرين الأول/اكتوبر العظمى التي يحتفل بها الآن في الاتحاد السوفياتي .

في العام الذي انصرم منذ اعتماد الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين الاعلان الخاص بالحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا لم يحدث ، للأسف ، أي تغيير ذي مغزى نحو الأفضل في الحالة الاقتصادية الحرجة للغاية التي تواجهها بلدان وشعوب افريقيا .

Digitized by UNOG Library

وكما يتضح من تقرير الامين العام للامم المتحدة ، فان الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة التي تحيق بافريقيا لا تزال مستمرة ، وقد اثار هذا انشغالا كبيرا من جانب المجتمع الدولي ، ونحن نشاطر ، تماما هذا الانشغال. وقد زاد الجفاف والكوارث الطبيعية الاخرى من تفاقم الازمة في افريقيا ، وخاصة الحالة الغذائية ، ولكنها في نفس الوقت كشفت كما لم يحدث من قبل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه افريقيا .

وفي البيان المشترك الذى أدلت به وفود البلدان الاشتراكية في الدورة السابقة للجمعية العامة ، ذكرت أن الازمة الاقتصادية والاجتماعية الحالية في افريقيا ترجع جذورها الى التاريخ الاستعمارى ، وهي نتيجة سياسات الاستعمار الجديد التي تنتهجها الدول الامبريالية . ونحن لا نشير الى المسؤولية التاريخية عن الاستغلال الاستعمارى للموارد البشرية والطبيعية في الماضي فحسب ، وانما نشير أيضا الى استمرار النهب من جانب الاستعمار الجديد في الوقت الحالي .

وطبقا لبيانات معينة ، وصل استغلال البلدان الافريقية من جانب الشركات عبر الوطنية بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٨٢ الى مبلغ ٣٣ بليون دولار أمريكي . وقد أدى المستوى العالي لخدمة الديون ، وانخفاض حصيلة الصادرات من السلع الأساسية الى تدفق الموارد المالية الى خارج البلدان الافريقية . ولم يحدث تحسن في المستويات المتخلفة للتنمية في افريقيا بل زاد وضعها تردديا .

والمشكلة الغذائية أكثر المشاكل حدة رغم أن لدى افريقيا موارد كافية لزيادة حجم انتاجها الغذائي عما هو عليه الآن بعدة أضعاف . لكن رغبة القوى الامبريالية في ابقاء افريقيا كمستودع للسلع الأساسية وسوق للبضائع المصنعة تمثل أحد العناصر التي تعطل ايجاد حل لهذه المشكلة .

ونحن نشاطر الرأى الذى ورد في الاعلان الصادر عن الدورة الحادية والعشرين لاجتماع رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية فيما يتعلق باستمرار تدهور الحالة

Digitized by UNOG Library

الاقتصادية في افريقيا وأسباب الازمة الاقتصادية العميقة والنظام الحالي القائم على العلاقات الاقتصادية المجحفة وغير المتكافئة .

غير أنه لا يمكن التغلب على الجفاف والمجاعة عن طريق تدابير الطوارئ وحدها ، لأننا ازاء الحالة الحرجة ، كما اشارت الى ذلك اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، نحتاج الى تركيز الجهود على العناصر الطويلة الأجل للمشاكل الاقتصادية في افريقيا ، والتي تتجاوز أسبابها الجذرية حدود افريقيا وتتصل بالحالة الاقتصادية غير المرضية خارج الدول المتحررة الفتية .

وفيما يتعلق بمختلف السبل والوسائل المفضية الى حل المشاكل الراهنة في افريقيا يتعين علينا أن نؤكد بصفة خاصة ضرورة احراز تقدم مستمر صوب التغيرات الاجتماعية والاقتصادية ، وتعبئة الموارد الداخلية ، وتعزيز القطاعات الاقتصادية العامة والتعاونية وضمان سيادة الدول على مواردها الطبيعية ، والتنمية الصناعية ، وتدريب المواطنين والحد من أنشطة رأس المال الخاص الاجنبي ، وخاصة الشركات عبر الوطنية ، وادخال التخطيط الوطني مع الاستخدام المتوازن لجميع مصادر التنمية .

وفيما يتعلق بالحل الجذري للمشكلة الغذائية ، نرى أنه لابد من اعادة هيكلة الاقتصاد الموروث من الماضي الاستعماري ، ومن الضروري تطوير برامج غذائية وطنية والجمع بين تدابير اعادة التأهيل الاجتماعي والتقني والاشكال المتطورة من استصلاح الأرض واستخدامها . وعلى هذا الأساس يمكن تدريجيا اخراج الزراعة في البلدان الافريقية من المأزق الحالي وايجاد قاعدة ثابتة للتنمية اللاحقة . وهذا أمر واقعي تماما ، وسيكون أسلوبا عمليا لتوفير حل للمشكلة الغذائية في افريقيا .

ولا يمكننا أن نتجاهل الآثار السلبية الناجمة عن سياسات زعزعة الاستقرار العدوانية التي تنتهجها جنوب افريقيا ازاء اقتصادات الدول الواقعة في الجزء الجنوبي من القارة الافريقية .

ان المشكلة المعقدة الصعبة المتمثلة في انهاء الازمة في افريقيا ينبغي أيضا النظر اليها في سياق الكفاح العام الذي تخوضه القوى التقدمية من أجل السلم والأمن الدولي ونزع السلاح ، واعادة هيكلة العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس عادل ومنصف ، وتعزيز وحدة وتضامن الشعوب والبلدان الافريقية على أساس واسع ومناهض للاستعمار الجديد .

Digitized by UNOG Library

السيد مونييز (الارجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : يسود وفد الأرجنتين ان يضم صوته الى أصوات المتكلمين السابقين الذين أعربوا مرة أخرى عن شكرهم للأمين العام على جهوده لتعبئة المجتمع الدولي من أجل معالجة الحالة الاقتصادية الحرجة التي تواجهها الأمم الافريقية .

ان ممثلي تلك الأمم بيّنوا بالتفصيل الحقيقة الصارخة بصدد تلك القارة ، وأفادوا الجمعية العامة في بياناتهم بجهود بلدانهم لايجاد حل لتلك المشاكل .

وكبلدان نامية نحن نرى في القارة الافريقية أقسى صورة للمشاكل التي تنخر في جسدنا جميعا ؛ تدهور معدلات التبادل التجارى ونمو الحمائية في البلدان المتقدمة النمو وانخفاض الاسعار العالمية للمواد الأولية وعدم تناسب عبء الدين الخارجي الذى تزيد من وطأته أسعار الفائدة العالية .

ان المشاكل الهيكلية في العلاقات الاقتصادية الدولية تستدعي جهدا مشتركا من جانب المجتمع الدولي لتحقيق نظام جديد اذا اردنا ان نجد حلولا محددة للمشاكل التي تعصف بنا .

ان تقرير الأمين العام يستعرض سلسلة من العوامل التي تحول ، مجتمعة ، دون اتاحة الفرصة لكفالة رفاه الشعوب التي تعاني من الأزمة الغذائية ولتوفير الحد الأدنى على الأقل من المقومات اللازمة لاعادة التأهيل والتنمية في البلدان الافريقية الأكثر تعرضا .

والأسباب الخارجية تشمل تقلص الصادرات الافريقية نتيجة لانخفاض الطلب الدولي عليها وللسياسة الحمائية . وكما هي الحال بالنسبة الى البلدان النامية الأخرى ، تكشف اقتصادات البلدان الافريقية اختلال مزمن في موازين مدفوعاتها نتيجة للعجز التجارى الخارجي الذى يزيد من تفاقمه تردى معدلات التبادل التجارى وزيادة الدين الخارجي . وتبعا لذلك فان البلدان الافريقية ، شأنها شأن بلدان أخرى كثيرة في آسيا وامريكا اللاتينية ، تصدّر ، رغم فقرها ، مبالغ هائلة من رؤوس الأموال وهي أموال لا تستطيع بالتالي ان تستخدمها لسد احتياجاتها الاساسية واحتياجات شعوبها أو لتمويل جهودها الرامية الى تحريك تنميتها الى الأمام .

Digitized by UNOG Library

لقد تلقى المجتمع الدولي ، عن طريق الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة مثل منظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) وبرنامج الأغذية العالمي ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالة الكوارث ، انذارا بخطر الحالة الطارئة في افريقيا من خلال تحليلات واضحة للمشكلة وحملات اعلامية واسعة .

وكانت هناك استجابة مشجعة جدا . ولا يسعنا الا ان نرحب بالاستجابة الآتية من الحكومات المتبرعة وبالعمل الذى اضطلعت به منظومة الامم المتحدة في تنسيق هذا العون منذ سنة ١٩٨٣ . ان حملة التعبئة الدولية هذه لم تفتر ولا تزال تحظى بالتشجيع عن طريق نشر وثائق هامة مثل الاعلان المتعلق بالحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا الذى اعتمدته الجمعية العامة في الدورة التاسعة والثلاثين ، وخطة عمل حركة بلدان عدم الانحياز في نيسان/ابريل ١٩٨٥ وقرارات مجلس ادارة الفاو ، وغير ذلك من الوثائق ذات الأهمية الكبرى .

وكجزء من هذا التحرك ، يقدر وفدى قرار الأمين العام انشاء مكتب عمليات الطوارئ في افريقيا كوسيلة لضمان حسن التنسيق والاستخدام على الصعيد الاقليمي للموارد المخصصة لبرامج الأمم المتحدة ومنظماتها .

ولا بد من التأكيد هنا على أن الأولويات فيما يخص نوع الطلبات ، سواء كانت على المعونة الغذائية أو المساعدة التقنية أو مشاريع التمويل ، يجب ان تحددها البلدان المعنية بأنفسها على ضوء استراتيجياتها وبرامجها الوطنية .

وتبعا لذلك أيدنا خطة لاغوس واعلان هرارى ، وهما الوثيقتان اللتان حددت الحكومات الافريقية فيهما أهدافها وعينت وسائل تحقيقها ، كما ننوه باعلان اديس ابابا الذى اعتمد مؤخرا . وعلى ضوء تلك المبادئ الارشادية ركزت بلادى كل أعمالها في اطار التعاون فيما بين البلدان النامية والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، على تحقيق الاكتفاء الذاتي في الأغذية ، والتدريب في مجالات استخدام وانتاج المداخيل الزراعية .

ان الارجنتين ، شأنها شأن البلدان النامية الأخرى ، تشعر أيضا بوطأة الاتجاهات الاقتصادية الدولية الحالية . مع ذلك دأبنا على المساهمة ، المتواضعة وان تكن فعالة ، في الجهود الرامية الى سد الاحتياجات التي خلقتها هذه الأزمة في افريقيا . وهكذا

Digitized by UNOG Library

ما فتئنا نواصل تقديم الغذاء وكذلك توفير التعاون التقني للبلدان التي تحتاج الى تحسين وزيادة انتاج الأغذية وتجهيزها . وفي المجال الأخير تشمل مشاريع التعاون الغذائية تعليم وادخال التكنولوجيا الملائمة ، وتعليم وتدريب العاملين وما الى ذلك .

ووضعا لهذه الافكار موضع التنفيذ ، أعلنا عن تبرع كبير في صورة قمح أرجنتيني يستخدم في شتى برامج التنمية الريفية وتحسين الانتاج الزراعي التي يضطلع بها برنامج الأغذية العالمي في البلدان النامية . وكجزء من هذا الجهد نقوم الآن بتسليم ١٥ ألف طن من القمح المتبرع به الذى سيوزع على البلدان الافريقية من خلال هذا البرنامج .

وفي الوقت نفسه ، ودون اغفال الحاجة الى دمج المعونة الطارئة بالمساعدة المتوسطة الاجل والطويلة الاجل ، حددت الأرجنتين مجالات تعاون في مشاريع مختلفة على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف موجهة نحو ارساء الاسس اللازمة للتنمية واعادة التأهيل .

وفي هذا السياق انضمت الارجنتين مؤخرا الى مصرف التنمية الافريقي ، وشاركت لعدة سنوات في صندوق التنمية الافريقي . وبالمثل انشأنا نظاما لتقديم الائتمانات الى البلدان الافريقية ، ووقعنا اتفاقات ثنائية اقتصادية ومالية مع ما لا يقل عن خمسة عشر بلدا من بلدان المنطقة . وفيما يتعلق بالتعاون العلمي والتقني تتبادل الحكومة الارجنتينية الآن بعثات تنصب على دراسة المشاريع الزراعية والاعداد لها ، والاصلاحات الادارية ، وصائد الاسماك ، والتدريب المهني ، وهياكل النقل البحرى الاساسية .

واخيرا قدمت الارجنتين ، وستواصل تقديم ، تأييدها الكامل لكل المبادرات السياسية ، سواء في الامم المتحدة أو في حركة بلدان عدم الانحياز ، التي ترمي الى تيسير الانعاش واعادة التأهيل في افريقيا .

غير انه لسوء الحظ لا يلوح في الأفق أى حل فورى للأزمة التي تمسك الآن بخناق الجزء الأكبر من القارة الافريقية ، ولكن هناك بعض الدلائل المشجعة . لقد اصبح المجتمع الدولي على علم بالمشكلة ؛ وهو يلم الآن الماما كاملا بحجم الحالة ونطاقها ، وقد ابدى استجابة سريعة .

Digitized by UNOG Library

على ان التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية له حدود تفرضهـــا نفـــس الصعوبات التي تواجهها هذه البلدان .

ان حل الأزمة الحالية في افريقيا لا يمكن التوصل اليه الا عن طريق رفع مستوى التعاون والمساعدة من جانب المجتمع الدولي بأسره . وقد يلحق بنا ، اذ نجدد التزامنا بالتغلـب معا على الحالة الحرجة في افريقيا ، ان نعرب في نفس الوقت عن ارادتنا السياسية لتصحيح هذه المظالم كي نتجنب نشوء حالات الطوارئ المماثلة في المستقبل ، في افريقيا أو فـي أى جزء آخر من العالم .

السيد ماردوفيتش (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمـــة شفوية عن الروسية) : اسمحوا لي بادئ ذى بدء ان اعرب عن شكرنا العميق للوفـود الـتي هنأتنا بمناسبة الذكرى السنوية الثامنة والستين لثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى التي تحتفـل بها اليوم شعوب اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، بما في ذلك جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، وسائر البشرية التقدمية .

ان وفد جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية يشاطر المجتمع الدولي قلقـه ازاء الحالة الحرجة السائدة في افريقيا . فما برحت جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتيـة تنادى دائما ، وستظل تنادى ، بتكثيف التعاون وتنسيق الجهود بغية حل هذه المشكلة .

ان الحالة الحرجة في ذلك الجزء من العالم مرتبطة ، كما أبدت ذلك البيانات الـتي ألقاها كثير من الوفود هنا ، بالأحوال الطبيعية والمناخية غير المؤاتية التي سادت فـــي السنوات الأخيرة .

ولكن لا يمكننا ان ننكر ان الحالة كما نراها اليوم في افريقيا ناجمة بصورة رئيسية عـن ضعف الامكانيات الاقتصادية لدى اغلبية الدول الافريقية ، والجذور التاريخية لذلك تعـود الى الماضي الاستعمارى لهذه القارة . وهذه هي نتيجة بقاء الاستعمار في صورته الجديدة واستمرار الاستغلال الاقتصادى للموارد الطبيعية والبشرية لتلك الدول على يـد الـدول الاستعمارية السابقة .

Digitized by UNOG Library

وبالتالي فاننا نرى ان التدابير المتخذة لمساعدة افريقيا لن تؤدى الا الى التخفيف جزئيا من المشكلة . فلا يمكن التوصل الى حل بناء وطويل الأمد للأزمة في افريقيا الا عن طريق القضاء على العلاقات الاقتصادية المجحفة وغير المتكافئة القائمة في الاقتصاد العالمي . ومن الامثلة الواضحة على هذا الاجحاف ضخامة الديون الاجنبية للبلدان الافريقية ، واقامة البلدان الرأسمالية المتقدمة النمو حواجز حمائية ضد صادرات البلدان النامية من السلع المصنعة ، وسياسة الضغط الاقتصادى ، وما الى ذلك .

وتتعرض اقتصادات الدول الافريقية الى ضرر كبير بسبب أنشطة الشركات عبر الوطنية ، الناشطة بوجه خاص في الجنوب الافريقي . وكما جاء خلال جلسات الاستماع المعقودة مؤخرا في الامم المتحدة فان أنشطة الشركات عبر الوطنية في الجنوب الافريقي تمثل عقبة كبيرة في طريق القضاء على علاقات التبعية الاستعمارية داخل القارة ، وتسهم في تعزيز وضع البلدان النامية غير المتكافئ في نظام العلاقات الاقتصادية الدولية ، وتؤيد نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا ، الذى يجبر البلدان النامية على انفاق الموارد المادية المحدودة ، التي هي في حاجة اليها للتغلب على تخلفها الاجتماعي والاقتصادى ، على تعزيز قدراتها الدفاعية .

ان البلدان الافريقية لا تحتاج فحسب الى تدابير قصيرة الأمد ، بل هي بحاجة ايضا الى تغييرات اجتماعية ـ اقتصادية اساسية تدريجية تقضي على اسباب استمرار الأزمة الاقتصادية . وتشمل هذه التغييرات تعزيز القطاع العام في اقتصادات هذه البلدان ، ووضع طريقة سليمة للتخطيط الاقتصادى ، واصلاح الاراضي ومشاركة جميع قطاعات السكان في عملية التنمية مشاركة فعالة ، بما في ذلك النساء والشبيبة .

ان وفد بلادى يشاطر الرأى المعرب عنه في البيانات السابقة والقائل بأن الأساس السليم للحل الطويل الأجل لمشاكل التنمية الاقتصادية في افريقيا يكمن في اقامة قاعدة اقتصادية ثابتة لتطوير الصناعة الحديثة والزراعة وتدريب المواطنين . وان بلادى من جانبها ، ما برحت تبدى ، وستظل تبدى ، تفهما لاحتياجات البلدان الافريقية في سعيها الى حل

Digitized by UNOG Library

هذه المشاكل . وان الكثير من المعدات الصناعية والزراعية ووسائل النقل وآليات بناء الطرق ، علاوة على السلع المصنعة في جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، ترسل الى البلدان الافريقية عن طريق المنظمات التجارية لعموم الاتحاد السوفياتي . وتكرس بلادى اهتماما كبيرا لتدريب الخبراء للبلدان الافريقية النامية . وتقوم حاليا مؤسسات التعليم العالي والمدارس الثانوية المتخصصة في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية بتدريب أكثر من ٥٠٠ ٥ طالب من ٩٩ بلدا من جميع انحاء العالم ، وعدد كبير من هؤلاء من البلدان الافريقية . وتوفر لهؤلاء الطلاب جميع الظروف الضرورية للنجاح في اكتساب الخبرات المهنية المطلوبة في بلدانهم . وتتاح لهم أفضل بيئة تعليمية وهيئة تدريسية عالية الكفاءات .

وفي الوقت ذاته ، يعمل الكثير من المتخصصين والخبراء من بلادى في البلدان الافريقية ، ناقلين خبرتهم ومعرفتهم ، بطرق شتى منها تدريب المواطنين في الموقع .

وبالاضافة الى ذلك ، فاننا نشاطر الرأى القائل انه بغية التغلب على التخلف الاجتماعي ـ الاقتصادى في افريقيا ، فاننا بحاجة الى مضاعفة جهود المجتمع الدولي من أجل ايجاد الظروف الاقتصادية الخارجية المواتية للتنمية السريعة للقارة ، واننا بحاجة الى ضمان التنفيذ المستمر لصكوك الامم المتحدة الاساسية مثل ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، والاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، والاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث . واننا نعتقد ان نجاح الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لمعالجة الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا يعتمد الى حد كبير على التزام الدول بمبادئ التعاون الاقتصادى المتجسدة في هذه الصكوك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لقد استمعنا الى آخر متكلم في مناقشة هذا البند . وستستأنف الجمعية العامة نظرها في هذا البند وتبت في مشروع القرار في جلسة قادمة يعلن عنها في اليومية .

رفعت الجلسة الساعة ٢١/٠٠

Digitized by UNOG Library